

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٦٢١

الاثنين، ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة رودريغيث غوميث	(جمهورية فنزويلا البوليفارية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيبيتشوف
	إسبانيا	السيد إيبانيث
	أنغولا	السيد أغسطو
	أوروغواي	السيد روسيللي
	أوكرانيا	السيد يليتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد ليو جيانبي
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد يوشيكواوا

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده بوصفه عنصرا أساسيا في صون السلام والأمن الدوليين
الرسالة المؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة (S/2016/103)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1603878 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده بوصفه

عنصرا أساسيا في صون السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٦ موجهة

إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا

البوليفارية لدى الأمم المتحدة (S/2016/103)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب ترحيبا حارا في

مجلس الأمن بالأمين العام والوزراء، وغيرهم من الممثلين الذين

يشكلحضورهم في القاعة اليوم تأكيدا على أهمية الموضوع

الذي نناقشه.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،

أدعو ممثلي إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا،

إسرائيل، الإكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة،

إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان،

البرازيل، بنغلاديش، بنما، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، تونس،

الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جنوب

أفريقيا، جورجيا، السلفادور، السويد، شيلي، غواتيمالا،

غيانا، فييت نام، قبرص، كازاخستان، كوبا، كوستاريكا،

كولومبيا، الكويت، لاتفيا، ليختنشتاين، المغرب، ملديف،

المملكة العربية السعودية، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هنغاريا،

هولندا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،

أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية الآتية أسماؤهم إلى المشاركة

في هذه الجلسة: سعادة السيد يوانيس فرايلاس، نائب رئيس

بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد تيتي

أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي في الأمم المتحدة؛

وسعادة السيد أحمد فتح الله، المراقب الدائم عن جامعة الدول

العربية لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد غونثالو كونك،

المراقب الدائم لمنظمة الدول الأمريكية لدى الأمم المتحدة.

أقترح أن يدعو المجلس، المراقب الدائم للكرسي الرسولي

لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام

الداخلي المؤقت، والممارسة السابقة في هذا الصدد.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول

أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/103،

التي تتضمن نص رسالة امؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٦

موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا

البوليفارية لدى الأمم المتحدة، والتي يحيل من خلالها مذكرة

مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد

بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإسبانية): أشكر رئاسة جمهورية

فنزويلا البوليفارية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول

موضوع له أهمية كبيرة للأمم المتحدة.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الحدث الجاري اليوم هو استمرار للمناقشة المفيدة التي

بدأت العام الماضي في إطار الرئاسة الصينية. فالعام ٢٠١٥

شهد اتخاذ خطوات هامة لتعزيز القيم وتوطيد الرؤية المنصوص

عليهما في ميثاق الأمم المتحدة. وقد وفرت عمليات استعراض

هيكل السلام والأمن الدوليين أفكارا قيّمة لتقوية عملنا في

الحالات، قد تفتقر الدول الأعضاء إلى القدرة على الوفاء بالتزاماتها. وفي حالات أخرى، تكون الدول الأعضاء أنفسهم هي المنتهكة الرئيسية لحقوق الإنسان. وباستطاعة الأمم المتحدة أن تساعد الدول الأعضاء على مواجهة هذه التحديات الوطنية، وعلى دعمها كي تتحمل المسؤولية عن الحماية.

ونحن نواصل تقديم المساعدة في سبيل بناء القدرات الوطنية على تحديد العوامل التي تؤدي إلى الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الخطيرة، والتصدي لها. وتعمل مبادرة حقوق الإنسان أولا على مساعدة منظومة الأمم المتحدة لقيام تنسيق أفضل بين ركائز السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان، وللعمل مع الدول الأعضاء في المراحل الأولى من الأزمات. ونحن نركز تركيزا متزايدا على الوقاية من خلال الإنذار المبكر والعمل المبكر على حد سواء.

وينبغي لنا جميعا أن نفضّل كثيرا تقييم المعلومات في مرحلة مبكرة بدلا من انتظار علامات التحذير من الكوارث. وينبغي أن نكون منفتحين على اتخاذ خطوات متواضعة يمكنها أن تواجه الحالات المثيرة للقلق قبل أن تصبح أكثر خطورة وتعقيدا. ومشاركتنا العمل مع الدول الأعضاء في هذه المسائل ستظل قائمة على التعاون والشفافية واحترام السيادة. وأنا أعلم أنه في بعض الأحيان، تشعر الدول الأعضاء بأن مثل هذه الجهود هي شكل من أشكال التدخل الذي يقوّض السيادة الوطنية، ولكنّ العنف والصراع - وليس محاولتنا لمساعدة الدول الأعضاء على منعهما - هما اللذان يهددان سيادة الدول. وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الدول هي التي تؤدي إلى تآكل شرعية الدول. والأمم المتحدة، من خلال التزاماتها، تسعى إلى تعزيز السيادة، لا إلى تحديها أو تقويضها.

إن المادة ٩٩ من الميثاق تحوّل الأمين العام

”أن ينبّه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد

تهدد حفظ السلم والأمن الدولي“.

بمجال منع نشوب الصراعات، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام. أمّا اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) وإبرام اتفاق باريس المتعلق بتغير المناخ، فأظهرا قدرتنا على التغلب على الانقسامات، ورسم مسار يؤدي إلى تحقيق الصالح العام.

وبينما نحتفل بهذه الإنجازات، علينا أن نعترف أيضا بأن عام ٢٠١٥ كان واحدا من أكثر الأعوام اضطرابا وعنفا في التاريخ الحديث. فقد مزقت الحروب الأهلية سوريا واليمن. وانتشر التطرف العنيف. وبات الازدراء الصارخ بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني على الصعيد الدولي يتحدى إنسانيتنا المشتركة، ويتحدى مجلس الأمن تجاه الوفاء بواجباته وفقا للميثاق. وبالنسبة إلى الملايين الذين يعيشون في خضم الحروب والفقر المدقع، وبالنسبة إلى أعداد لا تُحصى من الآخرين الذين تُنتهك حقوقهم أو يُستخفّ بها بسبب أخرى، فإن المثل والتطلعات الواردة في الميثاق لا تزال بعيدة المنال. ويجب أن يظل هدفنا متمثلا في تحقيق الوعد الذي توجه به الميثاق إلى أشد الفئات ضعفا.

إن عقودا من الخبرة قد أكدت صحة الرؤية التي يتضمنها الميثاق. ونحن ندرك الآن أكثر من أي وقت مضى أن السلام والتنمية وحقوق الإنسان أمور ترتبط ارتباطا وثيقا في ما بينها. ولقد رأينا أن البلدان المتأثرة بالصراعات سجلت عموما أعلى معدلات الفقر، وهي كانت الأقل احتمالا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونعلم أن انتهاكات حقوق الإنسان إنما هي دلالات للإنذار المبكر الأكثر فعالية على حالة عدم الاستقرار التي غالبا ما تتصاعد وتتحول إلى جرائم وحشية.

والمسؤولية الرئيسية عن منع نشوب الصراعات وحماية حقوق الإنسان تقع على عاتق الدول الأعضاء. فهي منصوص عليها بوضوح في الميثاق، وقد أعيد ذكرها في قرارات عديدة اتخذها المجلس، فضلا عن الجمعية العامة. ولكن في بعض

أتلو الآن بياناً بصفتي وزيرة الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

أود أن أرحب ترحيباً خاصاً بالفنزويليين الشباب التابعين للفرع الفنزويلي لنموذج الأمم المتحدة، الحاضرين معنا هنا هذا الصباح، وهم يشهدون مناقشتنا بشأن مستقبل النظام المتعدد الأطراف، والحق في السلام والأمن الدوليين.

أود أن أبدأ بالإعراب لكم عن تحيات رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، فخامة السيد نيقولاس مادورو موروس. وأود أن أشدد على ما يشكله احترام سيادة القانون الدولي في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين من أهمية لفنزويلا. وهناك حاجة ملحة إلى إبراز الوسائل الموجودة والقاتلة في كثير من الأحيان التي تعمل على تفكيك النظم القانونية الوطنية والدولية، كسبيل لتقويض مبدأ أساسي معين من ميثاق الأمم المتحدة - مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

إن الحروب والصراعات تسببت طوال تاريخ البشرية بمعاناة لا توصف، وأعاقت تحقيق التنمية الاجتماعية والتقدم الاقتصادي. وما فتئ منع نشوب الصراعات بالتالي هدفاً مشتركاً على الدوام للمجتمع الدولي. أمّا كفالة السلام والحفاظ عليه كمبدأ وحق أساسي، فهما يتصفان بأهمية حاسمة ليس لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، ولكن أيضاً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، التي اعتمدها المنظمة بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشائها. ونشكر بجرارة الأمين العام بان كي - مون على دوره في تلك المبادرات.

وهذه المناقشة أكثر أهمية لأنها تجري بمناسبة مرور ٧٠ عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، حيث تُذكرنا بالأهمية الأساسية للمساواة في السيادة وبأن مقاصد المنظمة لن تتحقق إلا إذا تمتعت الدول بهذه المساواة وأوفت بالكامل بمتطلبات

وقد أقرت الجمعية العامة هذا الأمر أيضاً. إنما المادة ٩٩ لم يؤخذ بها رسمياً في تاريخ الأمم المتحدة إلا نادراً، ولكن ذلك لا يعني أنها لم تعد نافذة المفعول أو ذات صلة، أو أنه لا يمكن الأخذ بها في المستقبل. فهي تظل آلية رئيسية.

وسواء تم الأخذ بالمادة ٩٩ رسمياً أو لا هو أمر ثانوي. فأولاً وقبل كل شيء، إن المسؤولية تقع على عاتقنا لتنبية المجلس عندما نرى أن هناك حالات تتطلب تدخله. وسوف أوصل العمل بهذه الروح. ولدى النظر في البنود التي ستدرج في جدول أعمال مجلس الأمن، أمل أيضاً أن يكون الميثاق هو دافعنا، وليس المنافسات الجيوسياسية أو الديناميات الخارجية الأخرى. وعندما تستخدم دولة عضواً تعريفاً فضفاضاً للإرهاب بغية احتكار السلطة على حساب الاستقرار لأمد بعيد، فمن شأن ذلك أن يحظى باهتمام المجلس. وعندما نشهد خسائر فادحة في الأرواح وتدفقات الناس عبر الحدود، فمن شأن ذلك أن يحظى باهتمام المجلس. ويجب ألا نشيح ببصرنا عن هذه الحالات أو غيرها من الحالات المشابهة، مهما كانت مناقشتها معقدة أو مثيرة للجدل. ويجب أن يرى العالم أن المجلس يتصدى للحالات التي هم أكثر ما هم معظم الناس.

إن لدى مجلس الأمن العديد من الأدوات التي تشجع على حلول سلمية للتراعات قبل استفحالها والسعي إلى تأمينها، ولكن وحدة مجلس الأمن هي العامل الحاسم في نهاية المطاف. ولقد شهدنا مدى الأعمالي التي يمكننا بلوغها عندما نتحقق وحدتنا، وشهدنا مدى الإدراك السفلى التي لا مفر من بلوغها عندما تتبدد وحدتنا. ونحن نتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس، بغية خدمة الشعوب على أفضل وجه، بروح مستدامة من الميثاق.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من ذلك، فإن العالم في حالة احتياج مستمر إلى الاستقرار والسلام، الأمر الذي يجعل من الضروري تفعيل الآليات والإطار القانوني للتصدي للتحديات التي يفرضها العنف المفرط والإرهاب والتعصب وانتشار الكراهية. لقد حدثت زيادة بواقع ثلاثة أضعاف تقريباً منذ عام ٢٠٠٨ في عدد الحروب الأهلية المستمرة - من أربع حروب إلى ١١ حرباً - وهو ما يتناقض مع الاتجاه الذي استمر طويلاً الذي شهدناه في بداية التسعينات من القرن الماضي. وهناك ثمانية صراعات مسلحة في أفريقيا وحدها، بينما أدت أربعة صراعات عنيفة في الشرق الأوسط إلى تفكيك دول ذات سيادة ومكنت الإرهابيين والجماعات المسلحة العنيفة من السيطرة.

والحالة في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية هي مثال على حالة يضطلع فيها مجلس الأمن بدور حاسم الأهمية واتخذ بشأنها قرارات لا حصر لها. ولكن الحالة تظل دون حل بعد ما يقرب من ٧٠ عاماً وما زالت لها تأثير حاسم على السلام والأمن في منطقة عانت، طوال السنوات الخمس عشرة الماضية، من العواقب المترتبة على النهج الخاطئة في البحث عن حلول عادلة وشاملة تشكل بموجبها إقامة دولة فلسطينية في المقام الأول العنصر الأساسي والحاسم لإحلال السلام في المنطقة. إن جمهورية فنزويلا البوليفارية - التي تسير على هدى وخطى قائدنا الخالد هوجو تشافيس فرياس - تدعم بحزم قضية إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة يحق لها - ولن نكل من قول ذلك - أن ترى نهاية فورية للأعمال الإجرامية العدوانية من جانب إسرائيل ضد شعبها، بمن فيهم الأطفال وكبار السن والنساء، فضلاً عن الحق في استعادة أراضيها في نهاية المطاف بشكل قانوني وبدعم من المجتمع الدولي.

إن ظاهرة الإرهاب وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتراعات التي طال أمدها والحالات الاستعمارية التي

ذلك المبدأ في سياق علاقاتها الدولية. وعلى نحو ما دعا الأمين العام في العام الماضي أثناء تولي جمهورية الصين الشعبية للرئاسة، نحن نهدف إلى مواصلة ترسيخ ذلك الجانب. وتعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بنشاط وبشكل دائم، بما في ذلك الوفاء بأحكامهما والالتزام بهما، هو الأساس لكفالة صون السلم والأمن الدوليين. إن العناصر الأساسية لإحلال السلام في العالم هي المساواة في السيادة بين الدول والاستقلال الوطني والوحدة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم الاعتداء وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والتعاون وحق الشعوب في تقرير مصيرها وتعزيز العلاقات الودية والتعاون بين البلدان والتسامح والتعايش السلمي في حسن حوار.

لقد أصبح ميثاق الأمم المتحدة أول صك قانوني دولي متعدد الأطراف يحظر صراحة ونهائياً الحرب كأداة للسياسة الخارجية. وعلى هذا النحو، فإن تطوير القانون الدولي هو من أهم أهداف الأمم المتحدة. وتحدد الديباجة هدف بيان الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي. وكما يدرك الأعضاء، فقد اعتمدت الجمعية العامة خلال الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة إعلاناً بشأن عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وصون الاستقلال والسيادة. وبالنسبة لمعظم البلدان التي تفتقر إلى القدرة الجبرية أو الأدوات لفرض شروط في العلاقات بين الدول أو العلاقات الإقليمية، فإن احترام القانون الدولي هو أهم دعامة للسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك التزام جميع الدول بكفالة بناء عالم أكثر عدلاً وإنصافاً.

وقد حققت المنظمة إنجازات هامة على مدى تاريخها في مجال السلم والأمن والتعاون على الصعيد الدولي. وقدمت إسهامات هامة في مجالات حقوق الإنسان وإنهاء الاستعمار

والشعوب في تقرير مستقبلها، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، عقباً في طريق التعايش السلمي بين الدول، ومن ثم أمام تحقيق السلم والأمن الدوليين.

واليوم، لا يزال العالم يعاني من نماذج الاستغلال الاقتصادي العدوانية من جانب القوى الإمبريالية والمهيمنة التي تسعى بنهم إلى وضع يدها على الموارد الطبيعية والمواد الخام لخدمة مصالح الأقلية العالمية. ووفقاً لتقرير منظمة أوكسفام لعام ٢٠١٥، يمتلك ١ في المائة من سكان العالم ثروات تعادل ما يملكه بقية الـ ٩٩ في المائة من السكان. ولذلك، تم تحويل النظام الرأسمالي داخليا لكفالة بقائه وهيمته، ولو حتى على حساب تهديد وجود البشرية. وقد صاحب ذلك التحول الضروري قوى حقيقية غيرت في الآونة الأخيرة طابع النزاعات والتهديدات للسلم والأمن الدوليين. فنزاعات اليوم لا تقتصر على المواجهات العسكرية فحسب، بل تشمل أيضا الخنق الاقتصادي والحروب النفسية والتخريب الاجتماعي والخنق المالي والتكنولوجي - وهي أمور تترتب عليها جميعا آثار سلبية على استقرار البلدان وتقوض السيادة وتتعارض مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ويستتبع تفكيك سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي استخدام أساليب قوية وغير تقليدية في الحروب حيث يساعد الاحتلال العسكري لأجزاء هائلة من الأراضي في زيادة الضعف المؤسسي ونزع الشرعية عن الدول ذات السيادة التي تكون قد ضعفت كثيرا بالفعل بسبب تلك القوى الحقيقية التي ذكرتها.

وتعاني أمريكا اللاتينية، وهي منطقة سلام، اليوم من أخطار حقيقية يمكن أن تؤدي إلى تفتيت دولها الوطنية المستقلة. والعصر الليبرالي الجديد - الذي حلت محله نماذج التنمية التي تركز على القدرات الداخلية والتكنولوجيات وإمكانات

لا تزال قائمة وانعدام الاستقرار والعنف في الشرق الأوسط وأجزاء من أفريقيا، تمثل جميعها نتائج لاتباع نهج تتعارض مع مقاصد ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، يؤدي انتهاك سيادة القانون إلى نزاع عنيف يطول أمده. وتواجه البشرية الخطر الحقيقي للحرب الدائمة.

وبينما نناقش هنا سيادة القانون الدولي، تجري مجموعة من البلدان مفاوضات مكثفة لإيجاد حل سلمي على نحو عاجل للنزاع في سورية، ذلك البلد الذي يعاني من الإرهاب والعنف المفرط المستخدمين كوسيلة لتزع الشرعية عن إرادة شعبه وتفكيك أراضيه.

كان من الممكن تجنب نشوب العديد من النزاعات التي حدثت خلال العقود السبعة الماضية لو لم تكن الأسباب التي ولدتها مرتبطة بشكل متكرر بالمصالح الخاصة للمهيمنة الإمبريالية. وفي حين أن البلدان النامية ما فتئت تحمل راية صلاحية مقاصد ومبادئ الميثاق والالتزام التام بها، فإن بعض البلدان الأكثر تقدما قد عقدت العزم على التصرف بطريقة مناقضة لذلك، مما يشجع أعمال العدوان الأحادية الجانب والتي تتنافى مع الأساس والجوهر الأساسي للمنظمة، وهي تسعى باستمرار إلى كفالة الهيمنة الرأسمالية على الموارد الطبيعية للبلدان مع الترويج لاستراتيجيات وممارسات الاستعمار والاستعمار الجديد. وكل ذلك يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والتمييز وكره الأجانب والترعة التدخلية وانتهاكات الحق في تقرير المصير. ومن المفارقة أن هذه البلدان تقوم بأعمال الغزو والاحتلال وتدفع للمرتزقة وتحتل الأراضي وتعتدي على سيادة الشعوب وحقها في تقرير المصير، كل ذلك باسم الديمقراطية وحقوقي الإنسان.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نشير أيضا إلى ترايد تدخل الحكومات في الشؤون الداخلية للدول في انتهاك لمبدأ عدم التدخل. وتشكل المحاولات الرامية إلى تجاهل حق البلدان

معايير مزدوجة في معالجة المسائل التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. بالإضافة إلى ذلك، ولصون مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والنهوض التام بها، يجب على الدول الأعضاء أن ترفض التدابير القسرية الانفرادية والتشريعات الوطنية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، وأن تمتنع عن تطبيقها. كما ينبغي ألا تعرض على مجلس الأمن قضايا تدرج بحق ضمن اختصاص الدول، وفقا للفقرة ٧ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

وأود أن أؤكد مجددا موقفنا المعرب عنه أثناء الدورة السبعين للجمعية العامة، الذي سلطنا فيه الضوء على ضرورة أن تعمل الأمم المتحدة على تكييف هيئاتها من أجل الخضوع للسيادة العامة لشعوب العالم التي تطالب بأن تسمع أصواتها ويتم احترامها. وكما قال قائدنا الخالد هوغو شافيز، نحن بحاجة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة وهيئاتها، وتكييفها مع التحديات الراهنة - التحديات التي تتبع من استبدال النظام المتعدد الأطراف لسيادة القانون بسلطات الأمر الواقع.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين.

السيد أغسطو (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب بمعالي السيدة رودريغيث غوميث، وزير خارجية جمهورية فتروولا البوليفارية، وأن أشكرها على ترؤس هذه المناقشة المفتوحة بشأن المسألة البالغة الأهمية وهي احترام ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه. نود أن نرحب أيضا بالأمين العام، السيد بان - كي مون، وأن نشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة والمتعمقة.

لقد كان إنشاء الأمم المتحدة واعتماد الميثاق إنجازا كبيرا للمجتمع الدولي. إذ وضعت المبادئ لتنمية العلاقات الودية بين

بلداننا التي تخلصت من نير الاستعمار الذي لم يسع إلا إلى نهب ثرواتنا - يحاول العودة إلى منطقتنا من خلال استخدام وسائل غير تقليدية من أجل نزع سيادة القانون على الصعيد الوطني والاستعاضة عن مؤسسات الحكم بالقوى التي أشرت إليها. وما برحت الانقلابات تأخذ أشكالا جديدة وتسعى إلى إضعاف المؤسسات، الناجم عن تدخل تلك الدول خارج إطار القانون الدولي، تماشيا مع عوامل عنيفة وغير ديمقراطية تعزز الكراهية والتعصب.

إن حدة وتعقيد التحديات التي نواجهها حاليا تتطلب تحديد نهج حازم من الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، لتمكين الدول الأعضاء من الاتفاق على نهج جديدة متعددة الأطراف، بوسعه الاستجابة ضمن إطار مبادئ ومقاصد الميثاق في الحالات التي يمكن أن تنشأ عن هذه التهديدات الجديدة لسيادة الدول واستقلالها السياسي. تؤكد جمهورية فتروولا البوليفارية مرة أخرى على احترامها الكامل لتلك القيم، وتنبه إلى الأخطار والتهديدات التي من شأنها تقويض تطبيقها، وإضعاف قدرة الدول الأعضاء على تنفيذها الفعال بشكل كامل، بهدف تعزيز السلم والأمن الدوليين. ونحن متمسكون بثبات بضرورة إعادة بناء الإطار المتعدد الأطراف من أجل المحافظة على سيادة القانون بشكل عاجل لكبح جماح قوى الظل التي تسعى إلى الهيمنة على العالم حسب قوانينها الخاصة، منحية الإدارة الدولية جانبا. إنها تشكل مخاطر وتهديدات للعالم، مستعيضة عن إدارتها متعددة الأطراف بسلطات الأمر الواقع التي حدثت بالفعل من استقلال البلدان وسيادتها.

وللقيام بذلك، فمن الضروري تجنب تطبيق المعايير المزدوجة في إطار مجلس الأمن. وعلينا نحن، أعضاء المجلس، أن نكون أشد وأقوى المدافعين عن القانون الدولي وسيادة القانون ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ويجب أن نكون مثالا يُحتذى به. ويتوجب علينا أن نرفض تطبيق

المساعدة من الدول الأعضاء، والتخطيط لاستخدام القوات المسلحة. ومجلس الأمن، في اضطراره بتلك الولاية القوية التي أناطها به المجتمع الدولي، ملزم، وفقا للميثاق، بأن يتصرف وفقا لمقاصده ومبادئه، مما يخضع لمجلس الأمن، مهما بلغت قوته، للتمحيص أ من جانب أحكام الميثاق، التي لمجلس لأمن ملزم بالتقيد بها.

وإنهاء العلاقات الودية بين الأمم هو المقصد الثاني المنصوص عليه في الميثاق، مع احترام مبدأ المساواة في الحقوق وحق جميع الشعوب في تقرير المصير، مع الهدف النهائي المتمثل في تعزيز السلام العالمي. وأصبحت تلك المبادئ التي حددت نمط العلاقات بين الدول الأعضاء، حجر الزاوية في العلاقات الدولية المعاصرة: المساواة في السيادة، ووفاء الدول بالتزاماتها بحسن نية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، البلدان الأخرى، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، والتضامن مع إجراءات الأمم المتحدة الوقائية أو التنفيذية ضد أي دولة وأسبقية تدابير الإنفاذ بموجب الفصل السابع.

وتلك المبادئ أصبحت أمرا مألوفا في الحياة الدبلوماسية، وجزءا لا يتجزأ من الوثائق الدبلوماسية، وجزءا من المعرفة العامة في العلاقات الدولية. غير أن الواقع لم يكن مشرقا كالحالة المثالية التي رنا إليها واضعو الميثاق. إن المبادئ والمقاصد المكرسة في الميثاق تنتهك مرارا وتكرارا. لقد أصبح التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وانتهاكات السيادة أمرا شائعا وسممة معروفة جيدا من سمات العلاقات الدولية، وهذا عدم احترام واضح للميثاق، وفي الوقت نفسه يؤثر سلبا على السلام والأمن الدوليين. ولذلك، نشأت الحاجة إلى تجديد النهج في تحقيق الأهداف والمبادئ النبيلة للميثاق لمعالجة الديناميات والتحديات العالمية المتطورة.

الدول، ووضع الالتزام المبدئي بصون السلام والأمن الدوليين معلنا هدف التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية وإنشاء مركز لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول. وأصبحت تلك المقاصد والمبادئ ركائز القانون الدولي وإطار الدعم لنظام الأمن الجماعي، الذي على الرغم من النكسات على مدى ٧٠ عاما، جعل الأمم المتحدة محور الجهود الدولية الرامية إلى جعل العالم أكثر سلاما على أساس احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والتعاون بين جميع الشعوب والدول.

وصون السلام والأمن الدوليين هو الهدف الأول المنصوص عليه في الميثاق. والوصفة لتحقيق هذه الغاية هي تعبئة العمل الجماعي من أجل منع وإزالة التهديدات التي يتعرض لها السلام. ومن خلال هذا النهج المتعدد الأطراف، أصبحت الأمم المتحدة المنتدى الرئيسي حيث يقوم المجتمع الدولي بالعمل الجماعي متعدد الأطراف، ليس فقط في صون السلام بل في المجالات الأخرى للحياة كذلك.

ويقع على عاتق الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، مسؤوليات لا يمكن التراجع عنها في صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن مجلس الأمن هو من يوكل إليه ميثاق الأمم المتحدة والدول الأعضاء بالسلطات الخاصة بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتفويضها إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، والعمل بالنيابة عنها، فإنها ما برحت تقدم على مر السنين الدعم السياسي والمادي للموسمين إلى مجلس الأمن مما مكنه من الاضطلاع بولايته في عالم يزداد تعقيدا وعدائية.

ولدى مجلس الأمن، في جملة أمور، سلطات لتحديد ما إذا كانت الحالة تشكل تهديدا للسلام، ولتقديم توصيات وتقرير التدابير المؤقتة، والبت بشأن التدابير، سواء كانت تنطوي على استخدام القوة المسلحة، أم لا، وتعبئة القوات والحصول على

تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية هو المقصد الثالث المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة - الذي نرى أنه الإسهام الأبرز والأكثر نجاحا الذي قدمته الأمم المتحدة للسلام والأمن على الصعيد الدولي.

والتعاون الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة يشمل، في جملة أمور، مكافحة الإرهاب والجريمة الدولية، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتغير المناخ، والأوبئة، والمساعدة الإنسانية، والهجرة. والوكالات المتخصصة تقدم إسهاما فريدا لتطوير التعاون الدولي في جميع قطاعات النشاط البشري - من الأغذية والزراعة إلى الصحة والعمل والتعليم والثقافة والملكية الفكرية واللاجئين والتجارة والطاقة الذرية، والقائمة تطول. وعلاوة على ذلك، فإن وجود الأمم المتحدة في جميع الدول الأعضاء من خلال الأفرقة القطرية أو غيرها من الهياكل يشهد على نطاق وأهمية منظومة الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي لحل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني.

وأخيرا، فإن الأمم المتحدة، بوصفها مركزا لتنسيق إجراءات الدول، يجب أن تفي بأهداف الميثاق. وفي سياق دورها بوصفها برلمان العالم، يشهد جدول أعمال الجمعية العامة وعملها المؤثر على التزام المجتمع الدولي بتعددية الأطراف. والمشاركة الطوعية للدول في المناقشات وفي عملية اتخاذ القرارات تجسد النوايا الحسنة والوعي بأهمية التعاون بشأن طائفة واسعة من القضايا التي تهم المجتمع الدولي بأسره، واعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) مؤخرا ونتائج آخر مؤتمر لتمويل التنمية وانعقاد المؤتمر بشأن تغير المناخ مؤخرا ليست سوى أمثلة قليلة على الأهمية التي حازتها الأمم المتحدة بوصفها المركز المميز لتنسيق إجراءات الدول.

وهذه فرصة ممتازة لنؤكد مرة أخرى إيماننا والتزامنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي لا تزال على نفس

قدر صلاحيتها وأهميتها عندما تم اعتماد الميثاق. والدول الأعضاء مدعوة بقوة إلى قبول وتطبيق تلك المبادئ على سبيل الاعتراف بسيادة القانون في العلاقات الدولية، حيث يمثل الحوار الحل الأمثل لحل المشاكل الدولية وتجنب اللجوء إلى استعمال القوة.

وأخيرا، نود أن نثني على الرئاسة الفترولية لمجلس الأمن لإتاحة هذه الفرصة لنا لمناقشة وتقييم مسؤوليتنا الجماعية في الوقت الذي يواجه المجتمع الدولي تحديات عالمية هائلة، مثل انتشار الصراعات والمجاعات والأوبئة وتغير المناخ، وما إلى ذلك. ولمواجهة هذه التحديات، فإن التعاون الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة عنصر أساسي.

السيد إيبيث (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تأييدي للبيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أشكر الرئاسة الفترولية على عقد هذه المناقشة المفتوحة. فالموضوع الذي تم اختياره هو من مواضيع الساعة وهام تماما.

في شباط/فبراير ٢٠١٥، وبناء على مبادرة من الرئاسة الصينية، اجتمعنا للتدبر في أهمية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين (انظر S/PV.7389). وقد أتاحت لي فرصة حينذاك للإشارة إلى عدد من النقاط التي سأكتفي الآن بتعدادها: الصلاحية الكاملة لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بعد ٧٠ عاما من صياغتها؛ أهمية ديباجة الميثاق التي تكمل قيمها الثلاثية التي توجه الإجراءات التي تتخذها المنظمة؛ والالتزام الأكيد بلدي بها جميعا، وهو الأمر الذي تجلّى في المبادرة التي روجت لها إسبانيا بشأن بيان صدر بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، والذي اعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء، والذي جدد بموجبه جميع

إن ميثاق سان فرانسيسكو هو القاعدة الأساسية التي تحكم التعايش في المجتمع الدولي. ومن بين مقاصده ومبادئه، على نحو ما أشارت إليه المذكرة المفاهيمية (S/2016 103، المرفق)، أن احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية يمثل ضماناً لا غنى عنها لصون السلام والاستقرار. ومن ثم، فإن انتهاك هذه المبادئ يؤدي حتماً إلى الفوضى والعنف والعودة إلى حالة طبيعية جديدة بعصور ما قبل التاريخ. وقد أعادت وثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥ تأكيد احترام السيادة والسلامة الإقليمية بوصفه المبدأ الأساسي للتعاون والأمن في أوروبا. وأود أن أكرر التأكيد على الصلاحية الكاملة لهذا المفهوم هنا اليوم.

إن السلام والأمن الدوليين مرتبطان ارتباطاً لا ينفصم باحترام حقوق الإنسان، كما قال الأمين العام في وقت سابق. إنهما وجهان لعملة واحدة، وربما يكون ذلك هو السبب في أن واضعي الميثاق ركزوا على ذلك: إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وأكدوا من جديد الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد. والصلة الوثيقة بين هاتين الركيزتين من ركائز المنظمة واضحة بشكل متزايد، وهو ما ينطبق أيضاً على صلة كل منهما بالركيزة الثالثة، ألا وهي، التنمية. ونحن بحاجة إلى تعزيز أوجه التآزر القائمة بين مختلف هذه المفاهيم. ومبادرات من قبيل مبادرة حقوق الإنسان أولاً، التي تسلط الضوء على العلاقة بين انتهاكات حقوق الإنسان ومخاطر نشوب الصراعات، تستحق دعماً كاملاً.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتعين إيلاء قضايا حقوق الإنسان الاعتبار الواجب في جدول أعمال مجلس الأمن، الذي يجب أن يكرس المزيد من الاهتمام لهذه المسائل. وخلال رئاستنا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، حاولنا أن نولي أقصى أهمية للاستعراض الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ونعتقد أن المستوى العالمي من المشاركة

الأعضاء التزامهم بميثاق الأمم المتحدة في جملته، وخصوصاً جوهره الذي يتألف من القيم والمقاصد والمبادئ الواردة فيه. ونلاحظ أن الصراعات المحلية والإقليمية تتزايد وأن ما تقوم به المنظمة من عمل في صون السلام والأمن الدوليين ليس كما نتمنى. ولذلك، فإن ثمة حاجة ملحة إلى مواصلة العمل في إعداد الصكوك التي من شأنها أن تضمن وتدعم بشكل كامل القيم والمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك تكييف تلك الصكوك مع البيئة الدولية الأكثر تقلباً وتعقيداً منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد قال المراقب عن الاتحاد الأفريقي قبل عام،

”والسؤال المطروح اليوم هو كيف نكفل أننا نقوم بسد الفجوة بين ما نضعه من مبادئ وما نحققه من نتائج في كل مرة نتخذ فيها إجراء“. (S/PV.7389، صفحة ٨٩)

وأنا أتفق معه في ذلك. إذ أنه لكي تكون مناقشتنا مثمرة، فإنها يجب أن تكون محددة وذات طابع عملي. ونحن لم نستمع اليوم ولا قبل عام إلى أصوات مخالفة، تشكك في صلاحية مقاصد ومبادئ الميثاق. وبالقطع، هناك فروق دقيقة في الطريقة التي تعلن بها كل دولة من الدول الأعضاء التزامها بهذه المبادئ، وذلك بحسب تاريخها أو مكانتها الدولية، ولكن أحداً لا ينكر صلاحيتها. ولكن ذلك لا يستبعد وجود أوجه تباين عندما يتعلق الأمر بترجمة أقوالنا إلى أفعال - والتي يكون بعضها سطحياً بطابعه وبعضها الآخر أكثر جوهرية. ومن شأن مناقشات من هذا القبيل أن تفيد في تحديد أوجه التباين تلك ومحاولة توسيع وتعزيز توافق الآراء بشأن التطبيق العملي لقيم ومقاصد ومبادئ الميثاق. وتحقيقاً لهذه الغاية، أود اليوم أن أتشاطر مع الأعضاء بعض الأفكار.

ذلك الاقتراح، من خلال تعزيز الحكم الرشيد والمؤسسات التمثيلية، والمشاركة السياسية، وتوفير التعليم الجيد، والعمل اللائق خاصة للشباب، واحترام الحقوق التي تمثل مكونا مهما في تلك الاستراتيجية لمنع التطرف العنيف. وتولي إسبانيا أهمية كبيرة للمبادرات التي تنطوي على الدبلوماسية الوقائية على الصعيد الوطني. ونعمل حاليا على عقد مؤتمر بشأن الدبلوماسية الوقائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيتناول، من منظور إقليمي، الأدوار التي تؤديها الحوكمة الديمقراطية والمجتمع المدني ومشاركة المرأة في الوقاية من نشوب الصراعات في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وفي بعض الأحيان، تؤدي عدم قدرة أو رغبة بعض الحكومات في ضمان سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان إلى نشوء ثقافة تعزز بسهولة نشوب الصراعات والأزمات الإنسانية، مثل تلك التي تؤثر الآن على الملايين من الأفراد في سوريا واليمن ودارفور والسودان وجنوب السودان وبوروندي، ومناطق أخرى كثيرة في العالم. وتتأثر بعواقبها البلدان المجاورة. ويجب أن نكون واضحين للغاية فيما يتعلق بتلك المشكلة. فالسيادة تستلزم التحلي بالمسؤولية، مثل حماية المدنيين من خطر الوقوع ضحايا للفظائع الجماعية. وعندما لا تتحمل الدول هذه المسؤولية، فإن ذلم يعرض السلام للخطر. وفي هذا المناقشة، تكتسي المسؤولية عن الحماية أهمية خاصة في هذا الصدد. وينبغي تعزيزها، مع احترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما عندما لا ترقى الدول إلى مستوى مهمة ممارسة مسؤولياتها.

ووفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١)، فإن إسبانيا مقتنعة بأنه من المهم مواصلة بناء توافق في الآراء بشأن أهمية تنفيذ المسؤولية عن الحماية. وفي هذا الصدد، عقدت شيلي وإسبانيا في شهر حزيران/يونيه من العام الماضي في مدريد الاجتماع الخامس

والالتزام من جانب المشاركين في تلك العملية يوضح بدرجة كبيرة النتائج الطيبة التي تحققت بشأن هذه المسألة الهامة لصون السلام والأمن الدوليين.

ومن المهم للغاية أن نعمل من أجل تطوير القانون الدولي بحيث يتسنى لجميع الدول والمنظمات والكيانات الدولية العمل في إطار سيادة القانون ومبادئ الشرعية، مع احترام حقوق الإنسان الأساسية في الوقت نفسه. ويجب أيضا أن نركز على تحسين الهيكل القانوني الدولي. ويتطلب ذلك جعل النظام القانوني - الذي يتمحور حول مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة - منطبقا على جميع الدول والمنظمات والأفراد. وفي الممارسة العملية، فإن تلك الأهداف والمبادئ تنطبق في سياق دولي محدد، وهو سياق يختلف في عام ٢٠١٦ عما كان عليه في عام ١٩٤٥. وطابع الصراع مختلف اليوم. فقبل بضعة عقود فقط، كانت الأخطار التي تهدد السيادة الوطنية تأتي أساسا من الخارج.

تنبع التهديدات اليوم، في المقام الأول من الداخل، وتعود جذورها إلى مسألتي العرق والهوية، مما يقوض الحقوق الجماعية، واحترام الديمقراطية والحريات والحقوق الفردية.

وتشكل هجمية الجماعات الإرهابية، والأطراف الفاعلة المسلحة من غير الدول، والمجموعات الأخرى تهديدا خطيرا أيضا. ومن أجل الحفاظ على سيادة الدولة، ينبغي بذل الجهود لاحترام مبادئ القانون هذه. وينبغي للأمم المتحدة إيلاء مزيد من الاهتمام للأزمات الناشئة، والعوامل الكامنة وراء تلك الصراعات وأسبابها الجذرية. وللأفرقة التي تم إنشاؤها العام الماضي لتقييم عمليات السلام واستعراضها، وهيكل عمليات حفظ السلام، وقضية المرأة والسلام والأمن، أثر فعال في هذا الصدد.

إن خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف مثال يجتذى أيضا، لأن نهجها المتعدد الجوانب يضع الوقاية في صلب

حق النقص في الحالات التي تنطوي على ارتكاب الفظائع الجماعية، أو جرائم ضد الإنسانية.

وفي الختام، أدعو إلى بذل جهد جماعي لمواصلة البناء على ما يوحدهنا، والمتمثل في سلامة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي تعتبر أساسية لمستقبل جميع الدول، وأمن الدول داخل وخارج حدودها على حد سواء. وسوف يستمر بلدي في العمل مع جميع الدول الأعضاء في المنظمة لدعم تلك الحقوق.

السيد أبو العطا (مصر): أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى الرئاسة الفنزويلية لمجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير الجاري على طرحها هذا الموضوع المهم للنقاش العام في المجلس. ومما لاشك فيه أن ميثاق الأمم المتحدة ليس فقط مجرد وثيقة قانونية دولية، وإنما هو خلاصة لتجربة مريرة مرت بها الإنسانية على إثر حرب عالمية، أيقن في نهايتها العالم بوجود عدد من المبادئ والمقاصد والقواعد الأساسية اللازمة دوماً لحفظ السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التنمية، وحماية حقوق الإنسان، التي تم تضمينها في الميثاق، وارتقت منذ ذلك الحين إلى أعلى مراتب القواعد الآمرة لتكون دستور العمل الدولي متعدد الأطراف، وفيما بين الدول، التي لا يمكن حتى الاتفاق على مخالفتها.

وعلى الرغم من مثالية المبادئ والمقاصد والقواعد التي يتضمنها الميثاق، فإن العبرة تتمثل في تنفيذها واحترامها وتوافر الإرادة السياسية اللازمة لذلك، فما يشهده العالم من صراعات، واستمرار الاحتلال والتزاعات لسنوات وعقود، وانتشار الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وتزايد أعداد اللاجئين، وتفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية، هو نتاج لقيام البعض بتطبيق معايير مزدوجة، وانتهاك مبادئ ومقاصد وقواعد الميثاق، وطرح تفسيرات مغلوطة ومغايرة لها بهدف إفراغها من مضمونها الحقيقي، أو تكييفها بشكل معين تغليباً للمصالح الذاتية.

للشبكة العالمية لجهات التنسيق في مجال المسؤولية عن الحماية. وقد ناقشنا التحديات والتهديدات التي تواجه المجتمعات المحلية الضعيفة. وعقدنا خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، مع شبلي مناقشة بصيغة آريا بشأن المسؤولية عن الحماية والأطراف الفاعلة من غير الدول، وهي الأولى من نوعها التي يعقدها مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع.

وفي الحالات الأخرى التي تنطوي على تهديد للسلام والأمن الدوليين، يتيح الميثاق اتخاذ سلسلة كاملة من التدابير، والإجراءات والوسائل السلمية لتسوية الخلافات، والتدابير التي يمكن أن تتخذها المحكمة الجنائية الدولية. ويمكن لتلك التدابير أن تتراوح بين الوساطة والجهود القسرية. وتتفق كل هذه التدابير مع هدف تنفيذ مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز احترامها. وما يبدو أمراً غير طبيعي هو التقاعس عن اتخاذ إجراءات، خاصة من جانب المجلس، المسؤول في المقام الأول عن صون السلم والأمن الدوليين.

وفي كثير من الأحيان، لم يقيم المجلس بمهمة الوفاء بمسؤولياته، لأن أحد الأعضاء الدائمين استخدم حق النقض، أو هدد باستخدامه. وفي بعض الأحيان، لا يشجع مجرد التهديد باستخدام حق النقض، على البحث عن حلول، ويسهم في استمرار الصراعات. إن الشلل يطيل فقط معاناة المدنيين ويقلل من مصداقية تعددية الأطراف باعتبارها وسيلة من وسائل مواجهة تحديات الأمن الدولي. ويتمثل المثال الأكثر وضوحاً، في هذا الصدد، في الحالة المأساوية في سورية. إن إسبانيا تدعو جميع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن إلى الالتزام فردياً وجماعياً بالامتناع عن استخدام حق النقض، عندما يكون هناك دليل على ارتكاب جرائم وحشية. وقد دعمت إسبانيا مدونة قواعد السلوك التي اقترحتها ليختنشتاين وفريق المساءلة والاتساق والشفافية، ووقعت عليها، حيث أهدت تدعو جميع أعضاء المجلس إلى الامتناع عن استخدام

الإندازر المبكر في الأمم المتحدة وفي الأقاليم؛ وكذا انفتاح المجلس وتنسيقه مع الآليات الإقليمية لتجنب النزاعات.

ثانياً، السعي إلى سرعة تسوية النزاعات القائمة والممتدة لعقود، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، لتجنب المزيد من فقدان المجتمع الدولي لثقتة في الأمم المتحدة ولكي لا تبدأ الدول في إيجاد وسائل بديلة خارجة عن منظومة الأمم المتحدة للحصول على حقوقها. ومن الهام أيضاً تجنب تعرض الدول الواقعة في مناطق النزاع للانهيار وعدم الاكتفاء بالتعامل التقليدي مع تلك الحالات أو التباطؤ في التحرك، لما سوف يترتب على ذلك من تفاقم للأوضاع وجعل تلك الدول مرتعا للإرهاب الذي يشكل بدوره تهديدا للعالم بأكمله، مما سوف يصعب من عملية إحلال السلام وتحقيق الاستقرار.

ثالثاً، إعادة النظر في حق النقض (الفيتو) الذي استخدم من قبل لإعاقة تنفيذ أحكام الميثاق والقانون الدولي. كذلك يتعين اعتماد قواعد إجراءات المجلس والتي لم يتم اعتمادها حتى الآن.

رابعاً، مواصلة تطوير عمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام لضمان منع نشوب وتجدد النزاعات في الدول المعنية وترسيخ السلام وتحقيق الاستقرار فيها، وهو الأمر الذي سيشعر الدول المختلفة، في حالة النجاح في التطبيق، بوجود قيمة مضافة ملموسة للأمم المتحدة.

خامساً، أهمية الدفع بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية في عمل الأمم المتحدة، باعتبارها من الأركان الأساسية لعمل الأمم المتحدة، لا سيما وقد اعتمد المجتمع الدولي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ولكونه الجانب الذي قد يعوض إخفاق الأمم المتحدة في التصدي لتحديات وأزمات عديدة تهدد السلم والأمن الدوليين إلى حد كبير. إلا أن المشكلة الأساسية التي يتعين

إن الأمم المتحدة في ظل هذا الوضع الدولي المتردي، ولكونها المظلة الأساسية للشرعية الدولية، والقائمة في الأساس على تطبيق الميثاق، عليها أن تتحمل مسؤوليتها وتقوم بتطوير وإصلاح أداؤها لتكون قادرة على الاستمرار في القيام بدورها المنوط بها، وإلا فإن البديل الطبيعي سيكون انسحابها من الساحة الدولية بتقليل الاعتماد عليها والنظر إليها كمنظمة بدون مصداقية وعاجزة عن التحرك والتصرف.

وإذ تدرك مصر أن التطوير المرجو يبدأ بضرورة توافر الإرادة السياسية للالتزام بجميع أهداف ومقاصد الميثاق، وبصفة خاصة مبدأ التسوية السلمية للنزاعات. فإنها تؤكد في هذا الخصوص ضرورة القيام بالخطوات الضرورية المتمثلة في قيام مجلس الأمن عند نظره في مختلف القضايا، بالالتزام بالموضوعية عند تقييم حجم التهديدات للسلم والأمن الدوليين، وانتهاج المسلك الطبيعي للتعامل مع القضايا على نحو ما هو وارد في الميثاق، من خلال إعطاء الأولوية للوسائل السلمية لتسوية المنازعات، مع احترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واتخاذ كل ما يلزم من التدابير لهذا الغرض، بما في ذلك تفعيل مفهوم الدبلوماسية الوقائية، الذي يشمل ضمن أمور أخرى تكليف الأمين العام بالقيام بمساعي الحميدة، وتعزيز فرص اللجوء إلى الوساطة، وتشكيل لجان لتقصي الحقائق، ومطالبة محكمة العدل الدولية بإصدار فتوى، وتفعيل الفقرة ٣ من المادة ٣٦ من الميثاق، التي تقضي بأهمية إحالة أطراف النزاع للمنازعات القانونية إلى محكمة العدل الدولية.

ويتعين لضمان نجاح مهمة مجلس الأمن في هذا الصدد، موافاة المجلس وإخطاره أولاً بأول بمعلومات محدثة عن النزاعات أو الأوضاع التي قد يترتب عليها استمرار نشوب النزاعات، وهو الأمر الذي يستلزم بدوره تعزيز دور آليات

وتدعونا مذكرتنا المفاهيمية، (S/2016/103، المرفق)، إلى التركيز على مقاصد ومبادئ الميثاق، وتحديدًا، على ديباجته والفصل الأول. وبقراءة متأنية، فإننا نواجه بتحديات يظن أن مصدر قلق بالنسبة لنا. أولاً، في أعقاب حرب مدمرة، كانت أولويتنا الرئيسية هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ويبقى ذلك شاغلاً بالنسبة لنا بعد مرور ٧٠ عاماً. وكما تشير المذكرة المفاهيمية، فقد أحرزت منظماتنا تقدماً كبيراً في هذا الصدد، وهو ما يرجع فيه الفضل، بوجه خاص، إلى عمليات حفظ السلام التي يشارك فيها أفراد نظاميون من ١٢٣ بلداً. ومنذ عام ١٩٤٨، فقد ٤٣٨ ٣ منهم حياتهم. ونحن نحزن على الذين لقوا حتفهم ونشيد بهم إشادة خاصة. فنحن مدينون بأمننا لهم. ولا يجب على مجلس الأمن - إذ يستند في أعماله إلى الميثاق - أن يتمكن من معالجة الأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين فحسب، بل يجب عليه أيضاً أن يعرف الوقت المناسب للانسحاب. بمجرد عودة الأمور إلى نصابها.

لقد أصبح صون السلم والأمن الدوليين يمثل تحدياً يزداد تعقيداً بسبب التهديد الإرهابي المتزايد. فالإرهاب يضر بجميع القارات. وهو يقوض مجتمعاتنا بل ويزعزع استقرار بعض الدول. ويصف القرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥) تنظيم داعش بأنه تهديد عالمي غير مسبوق للسلم والأمن الدوليين. ويجب علينا العمل معاً لمكافحة الإرهاب بعزم ثابت، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وتمشياً مع التزاماتنا باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

إن صون السلم والأمن الدوليين ليس هو الهدف الوحيد المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. فالحرب العالمية الثانية كانت كفاحاً من أجل الحرية في مواجهة ازدياد الإنسان. ولهذا السبب، شدد الذين صاغوا الميثاق على احترام حقوق الإنسان لارتباطه ارتباطاً لا ينفصم بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية. وهذا هو الشاغل الثاني الذي يُستخلص

على المجتمع الدولي تخطيطها في ذلك الصدد هي إيجاد التمويل الكافي للأنشطة والمشروعات ذات الصلة.

سادساً بالنسبة لمكافحة الإرهاب، لا بد وأن نثبت لشعوبنا أن الأمم المتحدة تستطيع أن تقوم بأفعال جادة تتخطى مجرد إصدار قرارات رنانة في غرف مغلقة وأنها لسنا أقل قدرة من تنظيم داعش في التدبير والتخطيط والتحرك. لذا، لا بد من السعي لتحقيق إنجازات ملموسة على الأرض للتصدي لقدرة تنظيم داعش على نشر أفكاره وأيديولوجياته وتجنيد المقاتلين واستخدام التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي وحصوله على التمويل من مصادر متنوعة. ونرى في هذا الصدد ضرورة وجود تنسيق على أعلى مستوى سواء بين الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة أو بين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتلك التي تُبذل خارج إطار المنظمة.

وفي النهاية، أود أن أؤكد على تأييد وفد مصر للخلاصة المتوقعة لهذه المناقشة بإصدار مذكرة من رئيس مجلس الأمن، تتضمن توصيات على نحو ما هو وارد في الورقة المفاهيمية وما طرحته الدول من اقتراحات، وذلك لتطبيقها بواسطة الأجهزة واللجان المعنية التابعة لمجلس الأمن.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البدء، أشكر رئاسة فزويلا لمجلس الأمن على عقد مناقشة اليوم بشأن احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده بوصفه عنصراً أساسياً في صون السلام والأمن الدوليين. وعقب المناقشة التي عقدتها رئاسة أوروغواي في كانون الثاني/يناير حول حماية المدنيين (انظر S/PV.7606)، من المفيد أن نبدأ عام ٢٠١٦ بإجراء استعراض لمبادئنا الأساسية. فميثاق الأمم المتحدة هو في المقام الأول ميثاق لقيمنا وفي صميم عملنا. وهو إرث يُعتر به ويبقى على نفس القدر من الأهمية كما كان دائماً.

أعتقد أن عام ٢٠١٥ قد شهد تطورين يبيان الثقة والزمح في تعددية الأطراف وفي منظماتنا ويجسدان قدرتنا على مواصلة تحديد أهداف ومعايير جماعية. وقد كان الإجراء الأول هو اعتماد الجمعية العامة، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ و ١٧ هدفا بغية بناء مستقبل مستدام والقضاء على الفقر. أما الإجراء الثاني فقد كان هو اعتماد اتفاق باريس بشأن المناخ، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قبل شهر من وقوع الهجمات التي ضربت المدينة. وقد ساعدتنا في ذلك ممثلة فتزويلا، السيدة الرئيسة، من خلال تيسير صياغة الديباجة، التي تؤكد على العلاقة الوثيقة بين مكافحة تغير المناخ والحصول المتكافئ على الموارد والقضاء على الفقر. وقد أسهم العديد من الوزراء والسفراء والميسرين على نحو شامل وشفاف في التوصل إلى اتفاق عالمي وطموح للحفاظ على كوكبنا. وقد مكّننا من أن يصبح اتفاق باريس أول اتفاق بيئي عالمي يشير بصراحة إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان. وستتاح لنا فرصة فتح باب التوقيع على اتفاق باريس الملزم قانونا، هنا في نيويورك، في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦. ومن الطبيعي أننا نأمل أن يوقع أكبر عدد ممكن من البلدان على الاتفاق بمجرد حلول هذا الموعد، على مستوى رؤساء الدول والحكومات إن كان ذلك ممكنا، وأن تصادق عليه في أقرب الآجال. وأغتنم هذه الفرص لأسلط الضوء على التعبئة والدعم الثابتين من جانب الأمين العام بان كي - مون لجهودنا الجماعية في هذا الصدد.

إن هاتين النتيجةين تثبتان لنا أن تعددية الأطراف التي تجسدها الأمم المتحدة ما زالت صالحة للتغلب على تناقضات عصرنا التي غالبا ما تكون عنيفة. وقد مكنتنا المداورات الشاملة والشفافة المراعية لآراء من أناطوا لنا التفويض في الميثاق للقيام بذلك، نحن الشعوب، من إنتاج قواعد جماعية جديدة في منظماتنا، ومن مسؤوليتنا الآن أن ننفذها. وفي هذا

من أي قراءة لمقاصد الميثاق ومبادئه، وكذلك للديباجة. وفي هذين المجالين، أعتقد أن لدينا القوة لتتحد لنواجه التحديات الهائلة، والتي سأذكر بعضها بإيجاز.

أولا، لقد استُهل عام ٢٠١٦ بالأزمات الإنسانية، بداية بالمأساة السورية التي أصبحت بالفعل ثقباً أسوداً يسحق قيمنا في الصميم. ويمنحنا البيان الذي نشره الفريق الدولي لدعم سورية في ميونيخ بصيص أمل في أن تفي جميع الجهات الفاعلة المعنية بجميع التزاماتها على نحو ملموس وبجسنة. ومن المهم جدا أن يتم الامتثال للقانون الدولي الإنساني في سورية وكذلك في اليمن وفي جميع حالات النزاع المسلح. وهذا الامتثال ليس مجرد مطلب لشعوب الأمم المتحدة، التي ينص الميثاق على أن تقوم بحمايتها، بل هو أيضا أفضل ضمان لعدم حدوث الأسوأ في حالات النزاع وأن يظل بالإمكان تحقيق السلام والمصالحة. ومن المفيد الآن، أكثر من أي وقت مضى، التشديد على أن احترام القانون الدولي الإنساني ليس تنازلاً أو مجاملة، ولكنه التزام.

والتحدي الثاني هو احترام سيادة القانون والقانون الدولي. وهناك إشارة إلى هذه المعايير الجماعية في المادة ٢ من الميثاق؛ وهي تستهدف جعل استخدام القوة مقتصرًا على داخل حدود المسؤولية الجماعية. ومن الضروري أن نبذل كل ما في وسعنا لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وستحتفل محكمة العدل الدولية، التي يمثل نظامها الأساسي جزءاً أصيلاً من الميثاق، بالذكرى السنوية السبعين لانعقاد أول جلسة عامة لها في لاهاي في ١٨ نيسان/أبريل. وأشيد بدورها المركزي في تسوية المنازعات وتعزيز القانون الدولي.

ثالثاً، تظل فرسنا على قناعة بأن أفضل حماية من النزاعات ستبقى هي تحقيق تنمية متناغمة في جميع أبعادها للدول والمجتمعات مع احترام حقوق الإنسان. فهل نحن في مستوى أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه هاته؟

التحديات على ما يبدو مختلفة تماما عن التحديات التي كنا نواجهها عندما تم إصدار الميثاق بادىء الأمر. ولا شك في أن المحادثات والتقييمات الدورية كهذه التي نحن بصدددها اليوم، والتي تركز على جهودنا الجماعية في صون السلم والأمن الدوليين، ممارسة محمودة ومفيدة.

فعلى مدى ٧٠ عاما من وجود النظام العالمي المتعدد الأطراف، الذي تدعمه الأمم المتحدة، مهد السبيل أمام الدول الأعضاء لتقطع خطوات جبارة في مجالات مثل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، والقضاء على الفقر، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ومعالجة الشواغل البيئية، من بين ميادين أخرى. غير أن الطبيعة المتغيرة للتهديدات والتحديات الأمنية غير التقليدية التي تواجهها الأمم المتحدة، ولا سيما هذا المجلس، تهدد اليوم بتقويض العديد من المكاسب المحرزة. واليوم، إن إمكانية امتداد هذه التهديدات والتراعات إلى خارج السياقات المحلية إمكانية حقيقية تماما. ومن بين التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي اليوم، التهديدات التي يشكلها فيروسا إيولا وزيكافا، وآفة الإرهاب، والجريمة البشعة للاتجار بالمهاجرين وتهريبهم، التشريد الجماعي للسكان الفارين من التراعات.

وفي نفس الوقت، ما زالت التحديات المتسمة بطابعها التقليدي قائمة. فتجربة التفجير النووي وإطلاق القذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قبل بضعة أيام فقط لم تشكل صدمة لمنطقة شمال شرق آسيا فحسب، ولكن للعالم بأسره. ونذكر بأن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقيادة النائب الأول لوزير الخارجية كانغ سوك - جو، ومنذ انضمامها إلى الأمم المتحدة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، ذكر بأن "جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، ستظل وفية للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة"

السياق، اقترحت فرنسا بدعم من ٩٠ بلدا أن يمتنع الأعضاء الدائمون طواعية وعلى نحو جماعي عن اللجوء إلى حق النقض عندما تُرتكبُ الفظائع الجماعية.

وبالتالي، فإن عام ٢٠١٦ يجب أن يكون عام العمل لكي نتوصل معا إلى حل للتراعات في سورية واليمن والشرق الأوسط وليبيا، ونحول دون نشوب نزاعات أخرى في بوروندي، ونوطد عمليات السلام في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، ونستجيب بسرعى وصرامة للاستفزازات الأخيرة من جانب كوريا الشمالية في أعقاب تجربة نووية جديدة وإطلاق صاروخ باليستي بذريعة إطلاق قذيفة.

ولا يسعني أن أحتتم بياني على نحو أفضل دون أن أقتبس ما جاء في الورقة المفاهيمية بأن "الأمم المتحدة لا تزال أفضل خيار متاح لنا لكي نواجهه، من منظور السلام والتعاون، التحديات الكبيرة والمعقدة الماثلة أمام البشرية" (S/2016/103 صفحة ٢). وهذا هو أساس التزام فرنسا.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين معربا عن الترحيب بكم، سيدتي، في المجلس، وعن الشكر لوفد فتزويلا على عقد هذه المناقشة. كما أود أن أنوه بحضور الممثلين الرفيعي المستوى لأنغولا وإسبانيا. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ويسرنا أيضا أن يكون بين ظهرانينا الأمين العام بان كي - مون. وقد استمعنا باهتمام إلى آرائه، التي تعطينا الكثير مما ينبغي أن نفكر فيه وتأمله في هذا الصدد.

وتعتقد ماليزيا اعتقادا راسخا بأن جميع الدول الأعضاء يجب أن تظل متحدة في عزمنا الجماعي على دعم واحترام المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا الالتزام ملح وحاسم على نحو خاص في ضوء التحديات التي نواجهها في صون السلم والأمن اليوم. والواقع، أن هذه

رؤساء الفريق الدولي لدعم سورية في ميونيخ قبل عدة أيام، بشأن وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى احترام وتنفيذ وقف إطلاق النار بدون شروط مسبقة. وفي انتظار وقف إطلاق النار، فإننا ندعوها أيضا إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى جميع أنحاء البلد. ويجب على السلطات السورية الوفاء بالتزاماتها الدولية وإبداء احترامها للواجب الإنساني المنصوص عليه في الميثاق في هذا الصدد.

وفي الجهة الأخرى للشرق الأوسط، فإن التوقعات المتعلقة بالحالة في اليمن تبدو قائمة على نحو مماثل، إذ لا أمل في نهاية المعاناة الشديدة للسكان المدنيين المحاصرين من جميع الأطراف. وندعو جميع الأطراف في الصراع إلى تنشيط الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للتراع.

وفي أفريقيا، فإن ماليزيا تجد ما يشجعها، من جملة أمور أخرى، في التقدم المطرد في الصومال، المدعومة من شركائها الدوليين في إعادة الأمور تدرجيا إلى مجراها الطبيعي في البلد. ونشعر بالارتياح أيضا إلى إبداء العزم الجماعي من بلدان المنطقة على الإسهام في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات بهدف التصدي لجماعة بوكو حرام. وتؤكد الإجراءات المشتركة التي اتخذتها تلك البلدان، مقترنة بالدعم الكامل من قبل المجتمع الدولي، مبادئ الميثاق، بما في ذلك المبادئ الواردة في الفصل الثامن.

وفي الختام، أود التشديد على اعتقاد ماليزيا الراسخ بأن الميثاق وثيقة حية وقابلة للتعديل، وأنا نحن الدول الأعضاء من ينفخ الروح فيه بواسطة جهودنا الجماعية وغيرها من الجهود الرامية إلى احترام مبادئه وتعزيز مقاصده. ويجب علينا مواصلة الالتزام بمثله العليا.

(A/46/PV.1، صفحة ٣٤). ويجدوننا وطيد الأمل بأن تقوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتجديد ذلك الالتزام والوفاء به. ونأمل أيضا أن تنظر في العودة إلى المفاوضات السلمية بغية كفالة إحلال السلام واستتباب الأمن وتحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وخارجها.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة وهي تواجه قضية فلسطين وكفاح الشعب الفلسطيني من أجل تقرير مصيره. وحتى الآن، ما زال نهج مجلس الأمن إزاء هذه المسألة يتميز بكونه نموذجاً للتقاعس الانتقائية في تنفيذ مقاصد ومبادئ الميثاق. فما دامت الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من دون حل، سيظل يُنظر إلى الأمم المتحدة باعتبارها تفتقر إلى الإرادة السياسية لدعم الميثاق أو كأيها، على أقل تقدير، متهمة بتطبيقه بصورة انتقائية. وفي هذا السياق، يتحمل هذا المجلس مسؤولية كبيرة. فهو لا يمكن أن يستمر في تجاهل الصرخات المدوية للفلسطينيين الخاضعين للسياسات اللاإنسانية المتزايدة. وكلما استمر حرمان الفلسطينيين من حقوق الإنسان وسيادة القانون، كلما أتهمنا بشكل جماعي بأننا لا نحترم الميثاق ولا نصونه تماما. وعدم حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي يفاقم التطرف ويؤجج التطرف العنيف، الذي تتبدى عواقبه بوضوح أمام أعين الجميع في ازدياد الهجمات الإرهابية التي تستهدف المدنيين، بما في ذلك العواصم في جميع أرجاء العالم.

وأود أن أذكر بكلمات الممثل الخاص السابق للأمم العام محمد زهنون المعني الصومال، الذي لاحظ في عام ١٩٩٢، "عندما تسقط مزهرية وتنكسر إلى ثلاثة قطع، فإنك تأخذ القطع وتلصق بعضها ببعض. لكن ماذا عساک أن تفعل عندما تتحطم المزهرية إلى ألف قطعة؟". وبعد ذلك برقع قرن تقريبا، فإن تلك الكلمات تصف بدقة الحالة المتفجرة في سورية، الذي لا تهدد بالقضاء على سورية ذاتها، بل ربما حتى فجرانها إذا استمرت في التدهور. وإذ نرحب بالاتفاق الذي توصل إليه

منظمتنا هذه، يمثل تحدياً بالنسبة لنا جميعاً، ويتطلب تحلي جميع الدول الأعضاء بمستوى عالٍ من الوعي بضرورة احترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، بوصفه دستور العالم.

ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن الإجراءات القسرية ليست سوى وسيلة وليست غاية في حد ذاتها. وعليه، فإن نجاح المنظمة يكمن في قدرتها على اللجوء إلى الفصل السادس المتعلق بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وليس إلى الفصل السابع، الذي يتسم بتنفيذه بكونه أكثر صعوبة وتكلفة. وما دامت السنغال مؤيدة للدبلوماسية الوقائية على نحو ثابت، فإنها تفضل عمليات السلام التي تجمع بين هذين الفصلين في أهم معانيهما. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي نواجهه في التكيف مع بيئة دولية معقدة ومتغيرة باستمرار من جراء أمور عدة من بينها، الطابع المتغير للتراعات، ووجود تنظيمات إقليمية أقوى شكيمة، إلى جانب انتشار الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، بل ظهور تهديدات جديدة غير متناظرة، مثل الإرهاب والأزمات الصحية العالمية. ويقتضي منا هذا الوضع تجديد الالتزام باحترام المبادئ والمقاصد التي تحكم إنشاء الأمم المتحدة، ألا وهي المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي من الدول.

ويمثل الإقرار بالقيمة السياسية القانونية للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز تعددية الأطراف الشاملة، شرطين أساسيين لصون السلم والأمن الدوليين. وعليه، فإن من الأهمية بمكان تعزيز صون السلم عبر الشراكة كي يكون عمل المنظمات الإقليمية في صميم الجهود المبذولة لتحقيق السلام. وبالنظر إلى وضوح البعد الإقليمي لمعظم النزاعات، فضلاً عن الدور الهام الذي تضطلع به الدول المجاورة في أي

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يسر الوفد السنغالي لرؤيتكم، سيدتي، وأنتم تترأسون شخصياً، بصفتكم وزيرة خارجية جمهورية فتزويلا البوليفارية، المناقشة المفتوحة اليوم، والتي أحسن فيها بلدكم صنعاً بتكريسها لهذا الموضوع الهام: احترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة بوصفها عنصراً أساسياً في صون السلم والأمن الدوليين.

ويرحب الوفد السنغالي أيضاً بمشاركة الأمين العام بان كي - مون بوصفها دليلاً آخر على أهمية الموضوع الذي يعيد مجلس الأمن النظر فيه مرة أخرى، بعد أن نظر فيه من قبل في إطار الرئاسة الصينية للمجلس قبل عام مضى تقريباً (انظر S/PV.7389).

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين سيدلي بهما ممثل باكستان باسم حركة عدم الانحياز، وممثل الكويت باسم منظمة التعاون الإسلامي.

وقال فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال أثناء مخاطبته للدورة السبعين للجمعية العامة:

”بعد سبعين عاماً من إنشاء منظمتنا، نسير على خطى الآباء المؤسسين لتجديد إيماننا الجماعي بالمثل العليا للسلام والأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان. وهذه القيم ترشد المنظمة في أداء مهمتها الأساسية للحفاظ على العالم من ويلات الحرب وتهيئة الظروف الضرورية لصون العدالة وتعزيز التقدم الاجتماعي وضمان مستوى أفضل من العيش في جو من الحرية أفسح A/70/PV.15، صفحة ٢١).

وتمثل هذه العبارات التي قال بها الرئيس سال أوضح تجسيد للالتزام السنغال مجدداً بإبداء الاحترام الكامل لمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها. وغني عن القول أن السعي إلى تحقيق السلام الدائم والأمن في كوكبنا، وهو سبب وجود

ونرى على صعيد آخر، أن التعددية اللغوية تشكل عنصراً هاماً في النظام المتعدد الأطراف، وأنه يجب احترامها في جميع الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، لا سيما تلك التي تهدف إلى صون السلم والأمن. وبقينا أن التعددية اللغوية تكفل المساواة في الكرامة لجميع الثقافات، وتسهم في فعالية مبدأ المساواة القانونية بين الدول، فضلاً عن زيادة إضفاء الطابع الديمقراطي على الحوكمة العالمية التي يمثل السعي إلى السلام مبدأ رئيسياً موحّهاً لها.

ويسرني أن أؤكد أن أفضل ضمان لنجاح جهودنا الرامية إلى مكافحة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين تكمن في التآزر بين الإجراءات التي تتخذها جميع قطاعات المجتمع الدولي والاحترام الكامل لجميع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. ونرى في ذلك الصدد، أن من الأهمية بمكان أن نعمل على التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية. ويؤكد ذلك حصة اختيار موضوع المناقشة اليوم من قبل الرئاسة الفنزويلية البارعة لمجلس الأمن هذا الشهر.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة وأن أشدد على الأهمية الخاصة لموضوع اليوم في جلسة مجلس الأمن لجميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة. وينبغي أن تكون هذه المناقشة المفتوحة بمثابة إسهامنا المشترك في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتصدي إلى التحديات التي يواجهها العالم اليوم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيبدل به لاحقاً باسم الاتحاد الأوروبي.

في عام ١٩٤٥، إبان التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، كانت الدول الأعضاء المؤسسة عاقدة العزم على إنقاذ الأجيال

من عمليات السلام - فلا ريب أن تلقى المشاركة الإيجابية من قبل الأطراف الإقليمية الفاعلة التشجيع المتزايد من جانب الأمم المتحدة وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٥٢ من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي في هذا الصدد لمجلس الأمن أن يعزز تعاونه أكثر مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي تستطيع إلى جانب وجودها في الميدان بالفعل، الإسهام في كفالة احترام سيادة الدول، في ذات الوقت الذي تواصل فيه الدعوة إلى اتباع نهج وقائي في بلوغ الحلول السلمية والتفاوضية للأزمات. وفيما يتعلق بالقارة الأفريقية على وجه الخصوص، فإن من شأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن يساعد على تطوير قدرات الاستجابة السريعة خلال الساعات الأولى من الأزمات بغية تجنب تصعيد العنف.

وغني عن البيان أن النجاحات التي تحققت في كوت ديفوار وليبريا وجزر القمر وغينيا - بيساو بمثابة دليل واضح على قدرة المنظمات الإقليمية على الإسهام بصورة أساسية في مثل هذه الجهود، وإن كانت مسألة التمويل لا تزال مشكلة حقيقية. وفي حين يصح القول بأن السلام لا يقدر بثمن، فإنه لا يتحقق إلا ببذل كل نفيس من أجله. ويجب أن تبذل الدول والمنظمات الدولية - وعلى رأسها الأمم المتحدة - والقطاع الخاص المزيد من الجهد لإيجاد السبل الكفيلة بتمويل بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم في الوقت المناسب وبطريقة مستدامة.

ويؤدي بنا استعراض مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلام أيضاً إلى المسألة العويصة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المنوط به صون السلم والأمن الدوليين، كي يكون تكوينه أكثر شرعية ومصداقية وفعالية في ما يتخذه من إجراءات.

المتحدة. وعلاوة على ذلك، بإساءة الاتحاد الروسي استخدام حق النقض في مجلس الأمن، فإنه يتجاهل التزاماته بصون السلم والأمن، بوصفه عضواً دائماً في المجلس.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د-٢٩)، المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، تندرج الإجراءات التي يضطلع بها الاتحاد الروسي في القرم، وكذلك في شرقي أوكرانيا، تماماً تحت تعريف العمل العدواني - وهي جريمة ضد السلم الدولي. وبموجب المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، فاستخدام القوة ضد سلامة أراضي دولة أخرى أمر غير قانوني؛ وبالتالي، لا يمكن الاعتراف بأي اكتساب للأراضي على أنه شرعي أو إضفاء الصبغة الشرعية عليه بأثر رجعي.

وأودّ أن أذكّر بأن الغزو العسكري من القوات الروسية بدأ في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ بحصار المنشآت الأوكرانية المدنية والعسكرية والمباني الإدارية والهياكل الأساسية والاستيلاء عليها؛ وفرض سلطات القرم الموالية لروسيا بصورة غير شرعية؛ وعقد ما يسمى بالاستفتاء المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤، تحت تهديد السلاح الروسي. وفي فيلم وثائقي للتلفزيون الروسي الذي تديره الدولة بُثّ بعد مضي سنة على ذلك، في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٥، اعترف الرئيس الروسي بأن الخطة لضم القرم أطلقت قبل أسابيع مما يسمى بالاستفتاء. وليس مفاجئاً أن السلطات في موسكو لم تعترز قط بالامتنال لقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨، المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا"، والذي يهيب بجميع الدول الامتناع عن أي محاولة لتغيير حدود أوكرانيا.

واستمرّ العدوان في منطقة دونباس بأوكرانيا. وكان للمعتدي آلاف من القوات والأسلحة الثقيلة والدبابات والمدفعية وقاذفات الصواريخ المتعددة والقذائف والمعدات العسكرية الأخرى ليس على حدودنا فحسب، بل أيضاً على أرضنا. وفي نفس الوقت، لا تزال روسيا راعية للإرهاب في

المقبلة من ويلات الحرب و"أن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي". وفي سبيل هذه الغايات، أنشأنا مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وبصفتنا عضواً من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، كان لأوكرانيا بكل فخر دور في تلك العملية، إذ ترأس وفدها صياغة مشروع ديباجة الميثاق والفصل الأول - مقاصد الهيئة ومبادئها - في مؤتمر سان فرانسيسكو. وفي عالم اليوم، فإن تلك الأحكام هي الشروط المسبقة لأي مقاصد أخرى للأمم المتحدة.

وللأسف، شهدنا أيضاً حالات من الانحراف عن تلك المبادئ أو إساءة تفسيرها وفقاً للأهواء. ومنذ تأسيس الأمم المتحدة، انتهكت القواعد الأساسية للميثاق في مناسبات عديدة. إن أي تعدّد على أحكام الميثاق، أو أي تفسير تعسفي أو انتقائي لمواده أو أي أعمال تقوض مرجعيته أو تحرّض على تجاهل حرفية النص وروح مبادئه تشكل تهديداً صريحاً للسلام الدولي، مع عواقب بعيدة الأثر على رفاه جميع الشعوب.

إن التطورات الراهنة الناجمة عن الاحتلال الروسي غير القانوني لجزيرة القرم وأعمالها العدوانية في شرق أوكرانيا تدل بوضوح على أن انتهاك المبادئ الأساسية للقانون الدولي من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن في أوروبا والعالم أجمع. وقد حدث الشيء نفسه في جورجيا في عام ٢٠٠٨. وحدث في القرم في عام ٢٠١٤. وهو يحدث الآن في شرقي أوكرانيا. إن الطموحات الاستعمارية الجديدة للاتحاد الروسي ومغامراته العسكرية المتهورة قد أنشأت أسوأ أزمة أمنية في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي محاولة لتبرير أعمالها من خلال إساءة تفسير أحكام الميثاق، أثبتت روسيا في مناسبات عديدة، في غضون أقل من ٢٥ سنة من عضويتها في الأمم المتحدة، أنها لا تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم

سلمية لهذا النزاع. ولكن السعي إلى تحقيق ذلك ومحاوله إعادة بناء الثقة لا يعينان، مع ذلك، أن الإخلال بمبادئ الأمم المتحدة ينبغي أن يكون مقبولاً. فذلك سيكون درساً خاطئاً يُستخلص من التاريخ وسيكون خطأ قاتلاً للأمن الأوروبي والعالمي.

وفي هذا السياق، لفتت أوكرانيا انتباه روسيا إلى الحقائق العديدة لعدوانها واقترحت تسوية أي نزاعات قائمة في محكمة العدل الدولية أو بالتحكيم المخصص. كما وجهت أوكرانيا انتباه الاتحاد الروسي إلى العديد من حالات انتهاكات القانون الدولي الإنساني وخروقاتها لالتزاماتها بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال، فضلاً عن حالات انتهاك حقوق الإنسان التي تُسند إليها بسبب سيطرتها الفعلية على أجزاء من الأراضي الأوكرانية. ورداً على ذلك، أعرب الجانب الروسي عن إنكاره العام وغير المدعم بأدلة لتلك الوقائع ورفض الاعتراف بوجود نزاع أو بمسؤوليته.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، فقبل بضعة أيام، قرأت البيان الذي أدلى به وزير خارجية روسيا بأن الاتحاد الروسي يدعي بأنه لم ينتهك الالتزامات المنصوص عليها في مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ بشأن الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأودّ أن أشدد على أنه في تلك المذكرة، التي ستعمم على النحو الواجب على جميع الدول الأعضاء من خلال رسالة مشتركة وقّعها أيضاً السيد لافروف، تعهد الاتحاد الروسي باحترام الاستقلال والسيادة والحدود القائمة لأوكرانيا والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لبلدي، فضلاً عن التأكيد على أن أيّاً من أسلحتها لن يستخدم قطّ ضد أوكرانيا. ومرة أخرى، أصبحت على اقتناع بأن الجانب الروسي يقرأ المعاهدات الدولية بطريقة محددة: فكما هو الحال في ترتيبات مينسك، قرأت موسكو مذكرة بودابست بصورة انتقائية للغاية. وللأسف، تجاهلت روسيا كل مقترحاتنا السابقة

شرقي أوكرانيا وتواصل تقديم الدعم المالي والمادي والعسكري والتقني إلى الانفصاليين في أوكرانيا، الذين ينظمهم ويسيطر عليهم ويموّلهم الاتحاد الروسي، بما في ذلك في العديد من الحالات تحت غطاء ما يسمى بقوافل المساعدات الإنسانية. ونتيجة لذلك، أدى العدوان العسكري الروسي الذي دام سنتين حتى الآن ضد أوكرانيا إلى وقوع أكثر من ٩ ٠٠٠ قتيل من المدنيين وما لا يقل عن ٢٠ ٠٠٠ جريح وتشريد الملايين من الأشخاص قسراً.

وتُشكّل الحرب العدوانية التي شنتها روسيا على أوكرانيا انتهاكاً خطيراً للقواعد الآمرة - أي القواعد القطعية للقانون الدولي - واستخفافاً صارخاً بالتعهدات والالتزامات الدولية التي قطعتها روسيا بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية وغيرها من المعاهدات الدولية والوثائق. وتشكل أعمال الاتحاد الروسي دليلاً آخر على أنه لا يمكن أن يكون هناك في الممارسة العملية انتهاك معزول لمبدأ من مبادئ الميثاق، إذ أن جميع المبادئ مترابطة ارتباطاً جوهرياً ومتعاضدة. وينطوي التعدي على أي منها أساساً على خرق لمجموعة المبادئ برمتها وللعديد من القواعد القانونية الناشئة عن تلك المبادئ. ويعتبر بلدي هذه الأفعال غير مشروعة دولياً وتنتهك التزامات روسيا تجاه الجميع مما يترتب عنه المسؤولية الدولية لروسيا ليس تجاه أوكرانيا فحسب، ولكن أيضاً تجاه المجتمع الدولي بأسره. ولم تبق دولة واحدة لا تقلقها هذه الحالة، بصرف النظر عن مدى بعدها عن أوكرانيا من الناحية الجغرافية.

وخلال العامين الماضيين، حثت أوكرانيا في العديد من المناسبات الاتحاد الروسي على أن يتقبل المسؤولية القانونية الدولية وطالبت بإلغاء هذه الأفعال غير المشروعة. ونطلق من حقيقة أن المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة تنوخي الالتزام بتسوية أي منازعات دولية بالوسائل السلمية وتوفر مجموعة أدوات للقيام بذلك. ولا نزال ملتزمين بالتوصل إلى تسوية

وما فتئ تثار القرم والأوكرانيون الذين أيدوا علنا سلامة أراضي أوكرانيا في موقف ضعيف بشكل خاص.

ولقد شهدنا في الأسبوع الماضي بالذات موجة جديدة من القمع والترهيب موجهة ضد تثار القرم. ففي الصباح الباكر من اليومين المؤرخين ١١ و ١٢ شباط/فبراير، قامت قوات أمنية روسية بمحاصرة عدد من القرى عبر شبه الجزيرة، ودممت منازل لتثار القرم، فحطمت النوافذ والأبواب وصادرت حواسيب وغيرها من الممتلكات. وتم احتجاز بعض الأشخاص. وفتحت أجهزة الأمن الروسية تحقيقاً جنائياً ضد العديدين من تثار القرم، واتهمتهم بالمشاركة في أنشطة متطرفة. والطريقة التي تم القيام بها تذكّرنا بالأيام المساوية لترحيل تثار القرم جمعياً من وطنهم في عام ١٩٤٤.

والمؤسف أن كل ذلك يحدث مرة أخرى اليوم. ففي يوم الجمعة الماضي، ووجهت رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أستعري فيها الانتباه لتلك التطورات. ونحن نحث الاتحاد الروسي، بوصفه السلطة القائمة بالاحتلال، على توفير إمكانية الوصول الحر وغير المشروط إلى شبه الجزيرة فوراً للآليات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من بين منظمات دولية أخرى، وتوفير وجود دولي لها هناك.

وتدرك أوكرانيا تماماً الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وقدرتها على تحقيق ذلك، وعلى اتخاذ تدابير فعالة لمنع التهديدات للسلام والأمن، والقضاء عليها. وفي هذا الصدد، وبغية كفالة التنفيذ الفعال لاتفاقيات مينسك والقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، وانطلاقاً من الحاجة إلى إشراك أدوات إضافية من أجل الحيلولة دون حدوث مزيد من الانتهاكات لميثاق الأمم المتحدة وضمن دوام السلام والاستقرار في مناطق محددة من منطقتي لوهانسك ودونيتسك في أوكرانيا، نواصل الإصرار على أن نشر عملية

لإجراء مشاورات وفقاً للفقرة ٦ من المذكرة. وبالنسبة لدولة موقعة متأكدة أنها لا تنتهك المذكرة، لماذا يساورها القلق بشأن هذه المشاورات؟ وأودّ أن أكرر دعوتنا لجميع الدول الموقعة إلى إجراء مشاورات دون تأخير.

وتشعر أوكرانيا بالجزع إزاء العسكرية المتزايدة لروسيا والتي لم يسبق لها مثيل في القرم المحتلة. وحتى الآن، نشرت روسيا في القرم أكثر من ٢٣ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين، ومئات من دبابات القتال الرئيسية، والمركبات المدرعة، والطائرات المقاتلة والطائرات العمودية، وعشرات منظومات القذائف الساحلية، وما إلى ذلك.

وثمة خطر محدد يشكله نشر حاملات محتملة للرؤوس الحربية النووية في القرم، مثل السفن الحربية والطائرات المقاتلة. ومما يبعث على القلق أيضاً عزم روسيا على تجديد البنية التحتية في القرم لبعض مرافق تخزين الأسلحة النووية التي كانت موجودة أثناء الحقبة السوفياتية.

إن الاحتلال غير الشرعي للقرم وما تبعه من إضفاء الطابع العسكري عليها يهدد من ثم بعواقب بعيدة الأثر على الأمن ليس في منطقة البحر الأسود فحسب، ولكن في كل جنوب أوروبا، وكذلك في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. والأحداث الجارية في سوريا خير دليل على ذلك. والمجتمع الدولي بحاجة إلى مواجهة هذه الحالة المثيرة للقلق على وجه السرعة وبالشكل المناسب.

وإزاء الأنشطة المكثفة التي تقوم بها سلطات الاحتلال الروسي لتحويل القرم إلى قاعدة عسكرية ضخمة، لاحظنا تدهوراً كبيراً في حالة حقوق الإنسان هناك. فثمة تقارير دولية توفر كمّاً هائلاً من المعلومات الوقائية عن الانتهاكات الواسعة النطاق والممنهجة لحقوق الإنسان في القرم، بما في ذلك حالات الاختفاء، والقتل، والتعذيب، وسوء المعاملة.

دولية للأمم المتحدة لحفظ السلام في أراضى أوكرانيا يمكنه أن يكون خطوة هامة نحو الحل الفعال للصراع الذي أطلق الاتحاد الروسي العنان له ضد بلدي.

إن الميثاق قد صمد أمام تغيرات هائلة في العلاقات الدولية، وأثبت اليوم مكانته الرئيسية في الهيكل العالمي بوصفه الصك القانوني الدولي الرئيسي للحفاظ على السلام الدولي، مع آثار بعيدة الأثر لرفاهية جميع الشعوب. والالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في الميثاق هو أفضل ضمان لتنفيذ جميع الوثائق القانونية الدولية الأخرى، ولسيادة القانون الدولي في نهاية المطاف. ونحن على ثقة بأن الجمعية العامة، ومجلس الأمن، وزعماء العالم سوف يبذلون قصارى جهدهم ويستكشفون كل فرصة بغية استعادة الاحترام لميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أقتبس كلاما من أرسطو: "لا يكفي كسب الحرب؛ إنما الأهم تنظيم السلام". واليوم، بعد سبعة عقود على نهاية الحرب العالمية الثانية واعتماد ميثاق الأمم المتحدة، يجب ألا ننسى الهدف الرئيسي للميثاق - الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وما لم يتم احترام الميثاق، فلن يكون هناك سلام أو أمن في العالم. وما لم يتم احترام الميثاق، فسوف تسود الفوضى وأعمال العنف. يجب احترام الميثاق. ويجب استعادة النظام. والانتهاكات التي يتعرض لها الميثاق يجب ألا تمر من دون عقاب.

السيد فان بوهيمين (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية):
أرحب بكم، وزير الخارجية رودريغيز غوميز، بصفتكم رئيسنا، وأرحب أيضا بحضور وزيرين من أنغولا وإسبانيا. ونحن نشكر فتزويلا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم. كما نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية التي نؤيدها تمام التأييد.

يواجه المجتمع الدولي اليوم أزمات أكثر تزامنا وأشد تعقيدا من أي وقت مضى منذ إنشاء الأمم المتحدة. وهكذا،

مثالا أشد بروزا على هذا الفشل. فلمدة خمس سنوات، ظل المجلس غير مكترث على نحو كامل تقريبا بالصراع الآخذ في التفاقم، وبقي مشلولاً بفعل الخلافات بين أعضائه الدائمين. أما المجتمع الدولي والشعب السوري، فهما اللذان يدفعان ثمن هذا الفشل، وسوف يواصلان دفع الثمن لعقود مقبلة.

ما زال المجلس، عقب سبع سنوات على اتخاذ قراره الأخير بهذا الشأن، غير قادر على الاتفاق على استجابة جماعية لعدم الاستقرار المتزايد في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة والتدهور المستمر لأساس إحلال السلام عن طريق التفاوض.

ويتحمل المجلس مسؤولية واضحة عن اتخاذ إجراء في مثل هذه الحالات، ولديه مجموعة من الأدوات المتاحة للقيام بذلك. ولكنه ما زال مترددا بشكل غريب في استخدامها، وأصبحت المناقشات بشأن الإجراءات الوقائية عموما رهينة للمصالح الوطنية أو الثنائية أو متعثرة في إطار التناقضات الزائفة بين التدخل واحترام السيادة. ويجب احترام السيادة الوطنية، ولكنها ليست المبدأ الوحيد في الميثاق أو المبدأ الذي يكتسي أهمية قصوى. ويجب ألا نسمح باستخدامها كدرع واق من جانب الذين يمارسون الوحشية ضد شعبهم ويقوضون الأمن الإقليمي والعالمي. أما الذين يدافعون عن هؤلاء الجناة على هذا الأساس، فإنهم يشوهون سمعتهم وسمعة المجلس.

ويجب أن يتمكن المجلس من التفكير في سبل للتدخل في مرحلة مبكرة لتهدئة حدة الأزمات وحلها، سبل فعالة وتحترم السيادة وتراعي القيادة الإقليمية. وكما رأينا، وعدم اتخاذ المجلس لإجراء بطريقة وقائية يمكن أن تكون له عواقب مدمرة أكثر بكثير لسيادة البلد. ويكمن جزء من هذا التحدي في إيجاد سبل أفضل قائمة على التعاون للعمل مع الشركاء الإقليميين الرئيسيين مثل الاتحاد الأفريقي.

ثالثا، نحن بحاجة إلى تعزيز فعالية الأدوات المتاحة للمجلس ليضطلع بولايته. ويمثل تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى

أولا، نحن بحاجة إلى تركيز أكثر أصالة على حل المشاكل بطريقة عملية. وبالنسبة إلى الأعضاء الدائمين والمنتخبين على حد سواء، فإن عضوية المجلس تستحضر معها المسؤولية الرسمية عن منع نشوب الصراعات وحلها. ولكن خلال عضويتنا في المجلس، ثمة عدد قليل جدا من المناقشات التي شاركنا فيها يمكن وصفها بأنها محاولات حقيقية لحل المشاكل. وما رأيناه بدلا من ذلك هو مجموعة بيانات وتحديد مواقع جامدة ومحاولات لإحراج وتقويض أعضاء المجلس الآخرين علنا، حتى داخل ما يسمى بمشاوراتنا غير الرسمية. وببساطة، يبدو أن بضعة أعضاء في المجلس يأتون إلى قاعة المجلس أو إلى قاعة المشاورات حاملين معهم أفكارا حول كيفية حل المشاكل، أو حتى الانخراط جديا في حلها. وفي حين أننا جميعا ملامون، فإن أسوأ الملامين هم أولئك الذين يتحملون مسؤوليات أكبر بموجب ميثاق الأمم المتحدة - الأعضاء الدائمون. إن ذلك يجب أن يتغير. وترتكز نيوزيلندا على الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لتحقيق حتى تقدم متواضع في تحسين ديناميات المجلس وإدائه. وكما حددنا خلال رئاستنا في تموز/يوليه من العام الماضي، سوف نستمر في الضغط من أجل إجراء محادثات تتصف بمزيد من الطابع غير الرسمي والمرتبج، وتركز على الاتفاق على حلول عملية وبناءة. والمطلوب في نهاية المطاف هو إحداث تغيير في الثقافة والعقلية.

ثانيا، يجب أن يرتقي المجلس إلى أقواله بشأن منع نشوب الصراعات. فالمجلس يرى حاليا أنه من الصعوبة البالغة بمكان التصدي بسرعة وبفعالية للأزمات الناشئة. فعلى سبيل المثال، على الرغم من تزايد الأدلة على إحدى الأزمات، استغرق المجلس ستة أشهر تقريبا للاستجابة لدعوات نيوزيلندا، ولبعض دعوات من آخرين، بغية إيفاد بعثة من المجلس لزيارة بوروندي. وبحلول الوقت الذي جاء فيه رد المجلس، تقلص جذريا نطاق البعثة ذات التأثير المجدي. وسوريا تشكل

ومن الأهمية الخاصة بمكان أن يقوم المجلس في هذا الصدد بمتابعة قراراته. ونحن بحاجة إلى أن نكون أكثر صدقا في تقييم فعالية تنفيذها وتحديد استجابتنا حيثما انتهكت أو أهملت، أو إثبات أنها غير فعالة أو خاطئة. وينطبق هذا بنفس القدر على ولايات عمليات حفظ السلام وتدابير الجزاءات كما ينطبق على الإحالة للمحكمة الجنائية الدولية أو الالتزامات التي يفرضها المجلس على أطراف النزاع.

وفي الختام، لا يسعنا أن نغفل الغرض الأساسي من المجلس والتزامه تجاه المجتمع الدولي وتجاه ملايين البشر الذين تتعرض حياتهم للتشويه جراء النزاع. وتود العضوية الأوسع نطاقا للأمم المتحدة رؤية المجلس ينفذ بشكل أفضل ولايته الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين، وكذلك تود نيوزيلندا. ولهذا نود العمل مع كافة أعضاء المجلس وأعضاء المنظمة الآخرين المهتمين بذلك في بذل جهد جماعي حقيقي يركز على حل المشاكل التي يكلف المجلس بمواجهتها.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة وعلى حضورك معنا شخصيا اليوم. وأود أن أنضم إلى الآخرين في شكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية المستنيرة، التي نتفق معها جميعا، وعلى قيادته لمبادرة "حقوق الإنسان أولا".

إن مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن صون السلم والأمن الدولي. نحن نواجه تهديدات جديدة لم يتوقعها مؤسسو الأمم المتحدة، ولكن تظل المسؤولية التي يتحملها المجلس. إنها مسؤولية تمكننا من اتخاذ مجموعة من التدابير، بما في ذلك القوة، إن هددت حالة ما بشأن مسألة معينة أو في بلد معين السلم والأمن الدوليين. والمسألة الوحيدة التي ينبغي مناقشتها اليوم هي كيفية القيام بذلك.

المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446) فرصة هامة في هذا الصدد. وسنعمل خلال الفترة المتبقية من هذا العام مع الزملاء في المجلس لتنفيذ التوصيات الرئيسية لتحسين فعالية ولايات المجلس، بما في ذلك من خلال تحديد أكبر للأولويات وترتيب المهام وعمليات النشر. كما سنواصل النهوض بمقترحاتنا المحددة بشأن تعزيز المشاركة مع البلدان المساهمة بقوات وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في عملية الولاية وتمكين عملية رصد أكبر وإدارة المخاطر والأداء من خلال الإلمام بالحالة.

وكما أشرت خلال المناقشة التي عقدت يوم الخميس الماضي بشأن لجان الجزاءات (انظر S/PV.7620)، يمكننا أيضا تحسين فعالية تدابير الجزاءات من خلال تحسين أداء هيئتنا الفرعية. وهذا يعني اتخاذ القرارات المستنيرة والحسنة التوقيت؛ والتوجه الاستراتيجي الواضح؛ والمرونة للاستجابة للظروف المتغيرة.

رابعا، نحن بحاجة إلى تشجيع أكبر لثقافة صنع القرار بشكل جماعي أو تقاسم الأعباء. ويواصل المجلس عرقلة عمله بقيود إجرائية ومواقف متعنتة لا لزوم لها وعفا عليها الزمن. وهناك حاجة إلى مجال أوسع نطاقا لجميع أعضاء المجلس البالغ عددهم ١٥ عضوا لتقديم إسهامات كبيرة ولاعتبار ذلك طريقة عادية وطبيعية للعمل.

خامسا، يجب على المجلس أن يكون أكثر اتساقا في دعم الامتثال للقواعد الدولية التي التزمنا بها جميعا.

إن ميثاق الأمم المتحدة يضع المجلس في مركز النظام الدولي القائم على القواعد. ويجب أن يستجيب بحسب في الحالات التي تقوض فيها تلك القواعد وتمتحن، مثل التجربة النووية الأخيرة وإطلاق القذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو الانتهاكات الجسيمة والمنهجية للقانون الإنساني الدولي.

وفي ضوء التهديدات الجديدة التي نواجهها، يجب أن تكون استجابتنا متناسبة مع مقاصد الميثاق ومبادئه. ولدى القيام بذلك، يمكن أن يعزز المجلس سيادته. وكما ذكر الأمين العام مؤخرا في كامبريدج، بإنكلترا، ندرك أنه لا يمكن أن تكون هناك سيادة حقيقية من دون احترام حقوق الإنسان للشعب الذي يحكم، أو، كما قال اليوم، إنه العنف والتزاع، وليس محاولتنا لمساعدة الدول الأعضاء على منعهما، هما اللذين يهددان سيادة الدول. إنها انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها الدولة التي تؤدي إلى إضعاف شرعية الدولة.

ولم يصمد مفهوم السيادة؛ ولم نعد نقبل رأي العصور الوسطى بأن السيادة تملك كل شيء، وهي الدولة. ففي القرن الحادي والعشرين، على السيادة أن ترقى لمستوى عقد بين المحكوم والحكومة، ويعتمد هذا العقد في جزء منه على احترام حقوق الإنسان. حينما تنتهك حقوق الإنسان ويعتدى عليها، حينما يتم تجاهل الحريات الأساسية، حينما يفقد زعيم الشرعية، يمكن أن يهدد السلام والأمن وتعرض السيادة للخطر. لقد رأينا هذا بأمر أعيننا حينما قمنا بزيارة بوروندي الشهر الماضي؛ لقد استمعنا إلى قصص الإعدام بإجراءات موجزة والقبور الجماعية والعنف الجنسي. وينبغي أن تكون كافة علامات الإنذار هذه مألوفة للغاية للمجلس. ويجب أن نعلم جميعنا الآن أنها إن تركت دون رادع، فإن الخطر على السيادة لن يأتي من اتخاذ المجلس للكثير من الإجراءات بل من العواقب المزعزعة للاستقرار التي تضطلع بها فئة قليلة.

وإذا تقاعسنا، يمكن للعنف أن ينتشر عبر الحدود، ويتيح المجال للتطرف لكي يزدهر، ويقوض سيادة القانون، وينال من احترام حقوق الإنسان. ذلك بالضبط ما يحدث في سوريا منذ ست سنوات. هل كان هناك ثمن كبير على الإطلاق لهذا التفسير القصير النظر لميثاق الأمم المتحدة؟ ونتيجة ذلك، مات ربع مليون شخص وفرت ملايين تلو الملايين من ديارها.

إن مادة الميثاق التي أشرقي إليها سيدتي الرئيسة، - المادة ٢، الفقرة ٧- مادة صريحة بعدم الإحلال "بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع".

لقد تغيرت التهديدات للسلام والأمن الدوليين؛ وصارت تأتي أساسا من عدم الاستقرار داخل الدول الذي يتجاوز الحدود الوطنية. وتشكل الدول الضعيفة أو المنهارة والجهات الفاعلة غير الحكومية الآن التحدي الأكبر الذي نواجهه. فكما توضح الحالة في سوريا، فإن هذه التهديدات إن تركت دون علاج، تقوض حقوق الدول وحقوق الشعوب على السواء.

واستجابة لذلك، علينا ألا ندع تفسيرات الميثاق التي عفا عليها الزمن تستخدم كذريعة للتقاعس عن العمل ولا لتبرير العمل الذي يجعل الحالة أسوأ. وللأسف، هناك بعض الأعضاء في المجلس الذين يقومون بذلك تحديدا، وهم: الأعضاء الذين يطالبون بأولوية السيادة قبل كل شيء، أو بدلا من ذلك قد يقومون بإساءة استخدام حق النقض وتجاهل المسؤولية التي يخولها الميثاق للمجلس، أو تجاهل الجهود المبذولة لتقييد استخدام حق النقض، بما في ذلك من خلال مدونة قواعد السلوك لفريق المساءلة والاتساق والشفافية، التي أبرزها الوزير الإسباني عن حق والتي تفخر المملكة المتحدة بالالتزام بها.

ومن المفارقة أن أولئك الأعضاء في مجلس الأمن هم أكثر الذين ينتهكون السيادة. فلننظر إلى الغزو والضم غير الشرعي لشبه جزيرة القرم قبل عامين. كان هذا أفضح انتهاك للسيادة في الذاكرة الحديثة. وإذ أن ذلك قد ارتكبه أحد الأعضاء الدائمين في المجلس، فهو عضو يدعى الالتزام بمبادئ الميثاق، لا يزال يجعله أمرا غير مقبول. وأؤكد من جديد في هذه القاعة دعم المملكة المتحدة الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، ولذلك نؤكد من جديد التزامنا بعودة القرم إلى مكانها الصحيح كجزء من أوكرانيا.

تُحترم فيه حقوق الدول وشعوبها، ويُمنح المجلس فيه سلطة اتخاذ إجراءات الإنفاذ لصون السلم والأمن الدوليين.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أولاً، أشكركم، سيدي، على وجودكم هنا لقيادة مناقشتنا. أود أيضاً أن أؤكد بوجود العديد من الوزراء ووزراء الخارجية هنا اليوم الذين يمثلون مختلف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، أود أن أشكر رئيسة المجلس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وأشكر الأمين العام، بان كي - مون، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

إن موضوع المناقشة "احترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة بوصفه عنصراً أساسياً لصون السلم والأمن الدوليين" يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلدي، بالنظر إلى تقليده الطويل في دعم القانون الدولي وقناعاته الراسخة بالحاجة إلى نظام متعدد الأطراف وفعال قادر على معالجة القضايا العالمية. إن أوروغواي بوصفها عضواً مؤسساً في الأمم المتحدة، ما برحت تدعو إلى التقيد التام بالمقاصد والمبادئ المتجسدة في ميثاق سان فرانسيسكو الذي نعتبره إطاراً مركباً للحقوق والالتزامات الأساسية. ينبغي الحفاظ عليها لأنها جوهرية لإحلال السلم والأمن الدوليين. وتعتقد أوروغواي بأن جميع تلك المقاصد والأهداف ما زالت صالحة تماماً في يومنا هذا، وأنها ركائز أساسية يقوم عليها النظام الدولي. إن احترام المقاصد والمبادئ يتحقق من خلال التعايش السلمي والعلاقات الجيدة بين الدول، ولا بد من تناولها ككل واحد، خاصة لأن تفسيرها أو استخدامها بشكل جزئي قد يؤدي إلى نتائج تمثل ابتعاداً عن هدف المنظمة المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين.

إن المبادئ القانونية من قبيل المساواة في السيادة بين الدول، والعمل بحسن نية للوفاء بالالتزامات الدولية والسلامة الإقليمية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم استخدام القوة

ويوجد الآن أكثر من مليون شخص يعيشون حياتهم تحت الحصار والعديد منهم يواجهون المجاعة. وينبغي لنا جميعاً أن نرحب بالالتزام الذي قطعه الأسبوع الماضي الفريق الدولي لدعم سوريا بالدعوة إلى وقف الأعمال القتالية. لقد تأخر ذلك أكثر من اللازم. ومهما يكن من أمر، لن ينجح إلا إذا غير النظام السوري ومن يشدون على يده سلوكهم، وأوقفوا القصف، وتقيدوا بوقف إطلاق النار وسمحوا بوصول المساعدات الإنسانية - باختصار إذا ما أوفوا بالتزاماتهم.

أود أن أختتم كلمتي بهذا التأمّل: كيف كان سيبدو العالم لو كنا نؤمن حقاً بنظرة بالية للسيادة - أي نظرة متطرفة تتفوق فيها السيادة على جميع المبادئ في العلاقات الدولية والقانون الدولي؟ لكان لدى مجلس الأمن جدول أعمال هزيل، ولكننا نعيش في عالم لن يحاول فيه حتى المجلس منع وقوع الفاجعة في بوروندي؛ ولكانت عمليات حفظ السلام أقل بكثير من حيث العدد؛ ولكننا شهدنا عالماً لن تطبق فيه الجزاءات من أجل تشجيع الأنظمة على اتباع سلوك أكثر مقبولية؛ وعالم يعج بتهديدات الانتشار التي لا يكبح لها جماح؛ وعالم يستمر فيه ارتكاب أجسام الجرائم من دون عقاب، أي جرائم تبعث على قلق المجتمع الدولي. عالم يسوده الإفلات من العقاب ولا مساءلة فيه. فكيف إذا يمكن للعدالة الدولية أن تعمل على الإطلاق؟ لو كنا نعيش في عالم نفشل فيه حتى بالتقيد بالمادة الأولى من الميثاق، واتخاذ تدابير جماعية فعّالة لمنع المخاطر التي تتهدد السلام وإزالة أسبابها. يسعدني أننا لا نعيش في ذلك العالم. إننا نعيش في عالم - على الرغم من كل جوانب القصور والتحديات التي تكتنفه - يمكن فيه للأفراد المطالبة بالحقوق ولهم الحق في محاسبة حكوماتهم. إننا نعيش في عالم لم تعد فيه المفاهيم الرجعية للسيادة توفر الاستقرار أو السلم والأمن. إننا نعيش في عالم كُتب فيه الميثاق، قبل سبعين عاماً، ولا يزال صالحاً تماماً كما كان الهدف منه آنذاك، أي عالم

تلك المبادئ التي وضعت في نهاية الحرب العالمية الثانية، ينبغي يقينا أن تأخذ في الحسبان تطور الحقائق الدولية وتطور منظومة الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية وممارسات الدول.

نعتقد أن من الخطأ التظاهر بأنه يمكن استخدام تفسير واسع لمبدأي سيادة الدول وعدم التدخل لتبرير أي عمل تقوم به دولة ما داخل حدودها، وتنتهك بذلك المبادئ الأخرى الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. إن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مبدأ صالح وضروري في العلاقات فيما بين الدول. غير أن ذلك المبدأ، ربما يصبح استثناء في الولاية القضائية المحلية التي تعفي الدولة من الامتثال للالتزامات الدولية.

إن مجال حقوق الإنسان يمكن أن يكون بمثابة معيار لتطور النظام المتعدد الأطراف لأن دور المجتمع الدولي يتزايد أهمية في مجال الحماية. ومن الواضح أن الدول لا تزال تتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفالة التقيد بالحقوق الأساسية لمواطنيها. غير أن المجتمع الدولي وضع بالتدرج نظاما دوليا لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال وضع قواعد ومعايير القانون الدولي التقليدي، وهي مجموعة من الهيئات المتعددة الأطراف وإجراءات خاصة تخضع إليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد يحدث ذلك التطور وفقا لمبادئ الميثاق عندما يتعلق الأمر بالولايات التي تنيطها الأمم المتحدة، ولا سيما أحكام المادتين ٥٥ و ٥٦ من الميثاق. إن إنشاء مجلس حقوق الإنسان الذي لديه الصلاحية لدراسة أي انتهاك لحقوق الإنسان، حتى عندما لا توافق على ذلك البلدان المعنية، يُعتبر تجسيدا لذلك التطور السليم.

لذلك، ومن دون محاولة لأدن تقويض للمعنى الأصلي لمبدأ عدم التدخل، ما زالت أوروغواي تدافع، في هذا المنتدى وفي أمريكا اللاتينية، عن فهمها ومؤداه أن ذلك المبدأ لا يمكن استخدامه لتقويض الواجب الأخلاقي والقانوني نحو حماية الناس، ولا سيما الفئات الجماعية من قبيل جريمة الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية

كلها مبادئ مُلزِمة ويجب التقيد بها تقيدا تاما. فذلك أساسي للوفاء بأحد مقاصد المنظمة، ألا وهو، إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب. وما برحنا مصممين على الذود عن جميع تلك المبادئ، ونحض على احترامها كلما جرى تحديها. ثمة جانب تقليدي في السياسة الخارجية لبلدي وهو رفض التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، والتماس الوسائل السلمية لحل النزاعات التي تتهدد السلم والأمن الدوليين. لذلك، عرضت أوروغواي بسخاء الانضمام لعمليات حفظ السلام التابعة للمنظمة كلما اقتضى الأمر ذلك من أجل صون السلم والأمن الدوليين، وفقا للولاية التي أناطها الميثاق.

كذلك أكدنا من جديد الحق في تقرير المصير للشعوب في جميع عمليات إنهاء الاستعمار، بما في ذلك تلك التي لم تُستكمل بعد. وما فتتنا نحض على الاحترام الكامل لسيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول عندما تقوم الدول بأعمال لا تتماشى مع معايير الأمم المتحدة، وخاصة تلك الأعمال التي تنظم صلاحيات مجلس الأمن. بالنسبة لأوروغواي فإن احترام القانون الدولي وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، ضمان أساسي. ولكن ذلك لا يكون مجديا إلا عندما تصل فوائده إلى سكان كل دولة. فهؤلاء الأفراد لهم حقوق، ليس فقط بحكم جنسيتهم، بل أولا وأخيرا بسبب حقيقة بسيطة أي لأهم بشر. إن تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع عليها للجميع أحد المقاصد المتجسدة في الميثاق. لذلك نحض الأمم المتحدة ومجلس الأمن بوجه الخصوص، على القيام بدور رئيسي مع وضع حقوق الإنسان وكرامة الناس في قلب أعمال المنظمة.

إن زيادة عدد انتهاكات تلك الحقوق التي نشهدها كل يوم في أجزاء مختلفة من العالم، وتكرار الهجمات الواسعة النطاق على المدنيين في النزاعات المسلحة، يقوضان تحقيق المقاصد والمبادئ التي تقوم عليها المنظمة. لذلك السبب فإن إعادة تأكيد

أو بسبب نقص الأغذية أو الخدمات الأساسية؛ منظومة لا تعزز الفقر ولا تضع مصالح الأقوياء قبل مصالح الضعفاء.

وأوروغواي تولي أهمية بالغة للمبدأ المنصوص عليه في الميثاق بشأن ضرورة تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، على أساس القانون الدولي. وفي هذا الصدد، نؤكد على مبدأ التسوية السلمية للنزاعات والآليات القائمة عليه التي تهدف إلى التصدي للأخطار الرئيسية التي تهدد السلام والأمن الدوليين. إن هذه الآليات، التي تشمل الأنشطة الرامية إلى منع الصراعات وإدارتها وحلها، هي التي ستمكننا من تحقيق التنمية المستدامة والسلام الدائم.

ونحن نعتقد أنه يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تضطلع بدور هام في هذا الصدد. وبينما نقر بالدور الرئيسي الذي يحدده الميثاق لمجلس الأمن المتمثل بالمهمة الصعبة في صون السلم والأمن، فإننا ندرك أيضا الدور التكميلي الذي يوليه الميثاق في هذا المجال لبعض المنظمات مثل منظمة الدول الأمريكية، التي أوروغواي من الأعضاء المؤسسين لها، فضلا عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والسوق الجنوبية المشتركة، وهي منظمات أدى التعاون والتشاور السياسي في إطارها دورا كبيرا في منع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مهياة جيدا لتفهم التحديات والديناميات التي تتعرض لها مناطقها بسبب قربها الجغرافي والثقافي والتاريخي. وتستطيع، في إطار ولاياتها، أن تسهم مساهمة فعالة جدا في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها.

وتعيد أوروغواي تأكيد التزامها القوي والأكيد بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق الذي وضع في سان فرانسيسكو. ونحن عازمون على العمل بتعاون وثيق وبناء مع الأعضاء الآخرين في المجلس في جهودنا الرامية إلى الدفاع

أو التطهير العرقي. في ذلك الصدد، من الجوهرى إنهاء الإفلات من العقاب بالنسبة لمن يرتكبون هذه الفظائع.

والتفسير المتطرف للسيادة في هذه الحالات، يحولها إلى الإفلات من العقاب، وبالتالي يعرض قيمنا الأساسية وحقوق الإنسان للخطر. ومفهوم السيادة يعني ضمناً المسؤوليات والحقوق. وأحد الالتزامات الأساسية للسيادة هو حماية الشعب. ونحن ندرك بأن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية شعوبها. ومع ذلك، عندما لا توفر لهم الحماية، وعندما يكون خطر ارتكاب الفظائع وشيكا، يجب على المجتمع الدولي المشاركة والتخلي عن مبدأ عدم التدخل. فلا يمكنه أن يقف جانبا ويجب عليه العمل للدفاع عن الصالح العام. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية خاصة في هذا الصدد، ويجب أن يكون على استعداد لاستخدام جميع الوسائل التي وضعها الميثاق تحت تصرفه. ولكن يجب أن نؤكد أيضا على أن المجلس يتحمل مسؤولية التصرف بطريقة متضافرة في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتطهير العرقي.

ولذلك ترى أوروغواي، بوصفها عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، أن من الأهمية بمكان أن تتفق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مدونة لقواعد السلوك تحد من استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. وبالمثل، وبالنظر إلى أن طبيعة حقوق الإنسان المترابطة وغير القابلة للتجزئة، فإننا نرى أن حمايتها وتعزيزها يرتبطان ارتباطا مباشرا بالتنمية الشاملة للشعوب وإمكانات التنمية لديها.

وتؤكد أوروغواي إيمانها بأهمية استمرارية العمل لإقامة منظومة أمم متحدة فعالة ومتعددة الأطراف وقادرة على التصدي للتحديات الراهنة بسرعة وبصورة متسقة - منظومة توفر الضمانات اللازمة التي تكفل احترام حقوق الإنسان للأفراد وعدم موت الملايين كل سنة بسبب النزاعات المسلحة

الامتثال التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولالتزاماتها الدولية، بما في ذلك التزاماتها بموجب الميثاق.

وقد تشجعت كثيرا اليوم بالبيانات التي أدلت بها عدة وفود حتى الآن بشأن هذه النقطة المحددة. وفي هذا الصدد، أود أن أعيد التأكيد على نقطة تناولتها في هذه القاعة في الأسبوع الماضي، عندما ناقشنا المسائل العامة المتعلقة بالجزءات تحت رئاسة جمهورية فتروويلا البوليفارية (انظر S/PV.7620). وحسب الكلمات التي وردت في التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)،

”يوصل الفريق تسجيل عدم تنفيذ الدول الأعضاء للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، ويشير إلى أن التقاعس وانخفاض مستوى الإبلاغ قد يعزى إلى انعدام الإرادة والقدرات التقنية و/أو المشاكل في النظم القانونية الداخلية.“ (S/2015/131، المرفق)

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأدعو جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك جميعنا من أعضاء المجلس، إلى تنفيذ التزاماتنا بموجب قرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة. وهذا يشكل أساسا هاما لسيادة القانون.

ونرحب بالإشارة الواردة في المذكرة المفاهيمية (S/2016/103، المرفق) إلى أهمية مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ومن المهم للغاية تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، على أساس القانون الدولي وليس عن طريق القوة أو الإكراه. وأكثر أشكال سيادة القانون وضوحا يتجسد في الأجهزة القضائية. وعند تطبيق القانون الدولي، تعمل الأجهزة القضائية مثل المحاكم الدولية، على تسوية المنازعات وتوفير حلول قانونية. ويوافق الجميع في هذه القاعة على أهمية الأجهزة القضائية، ولكن لا يفوتني أن أنوه بأن الدول الأعضاء، بما فيها بلدي، تكرر طاقات هائلة لانتخاب قضاة

على الدوام عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحفاظ على سلامته بهدف بناء عالم أكثر سلاما وعدالة وإنصافا.

السيد يوشيكافا (اليابان) (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب بكم في الأمم المتحدة، سيدتي الرئيسة، وأن أهنتكم بتولي جمهورية فتروويلا البوليفارية رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أبدأ بالإشارة إلى المناقشة التي أجرينها في المجلس قبل عام بالضبط بشأن موضوع مشابه جدا (انظر S/PV.7389). وفي تلك المناسبة - أدلي الممثل الدائم للنمسا آنذاك، السفير مارتن سايديك، ببيان بالنيابة عن مجموعة أصدقاء سيادة القانون، التي اليابان أحد أعضائها. وذكر أنه ينبغي أن نؤكد من جديد على التزامنا بجميع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة - وأكرر، جميع المقاصد والمبادئ - وينبغي عدم القيام بذلك بصورة انتقائية. ولا يمكننا الانتقاء والاختيار. وأود أن أكرر كلماته اليوم. وفي هذا الصدد، لاحظنا في المناقشات الماضية أن بضعة أعضاء في المجلس ذكروا مبدأ تنفيذ التزامات العضو بموجب الميثاق، وخصوص ما تنص عليه الفقرة ٢ من المادة ٢.

وفي غضون شهر واحد تحديدا، أخرجت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربتها النووية الرابعة وأطلقت قذيفة تسليحية، في انتهاك صارخ وواضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتماشيا مع مبدأ الوفاء بالتزاماتنا بموجب الميثاق في الاعتبار، يمكننا أن نرى أن هذا ليس مجرد انتهاك لقرارات المجلس؛ إنه أيضا تحد غير مقبول على الإطلاق للميثاق نفسه. وتبين هذه الأمثلة الصارخة الأهمية البالغة لأن نتخذ إجراءات ملموسة من أجل إدانة هذه الانتهاكات. ونحن إذ نفعل ذلك، نحافظ على سلطة الأمم المتحدة ومصداقيتها. أود أن أعتنم هذه الفرصة لحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على

ويمكن للمجلس بذل المزيد من الجهود لتعزيز التعاون والتواصل مع المحكمة.

وأود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على عزم اليابان على الاستمرار في طريقها، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، حتى يتسنى التقييد بجميع مقاصد ومبادئ الميثاق على النحو الواجب في الواقع العالمي.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين تشيد بمبادرة جمهورية فيتزويلا البوليفارية لعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. ويسرنا رؤيتك، سيدي الوزير، تترأسين هذه الجلسة هنا في نيويورك. كما أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

تمر الشؤون الدولية في الوقت الحاضر بعملية تغيير تاريخية وسريعة. وأمام البشرية فرص تنمية غير مسبوقه وتواجهها مخاطر وتحديات ناشئة. لقد خرج ميثاق الأمم المتحدة من رحم ويلات الحرب العالمية الثانية. وجسد أخذ البشرية العبرة من الحربين العالميتين، ورسم مخططا كبيرا، يعمل من خلاله سكان الكوكب معا لبناء عالم جميل.

ولا يزال الميثاق في عالم اليوم ركيزة في غاية الحيوية والأهمية بالنسبة لنا. ويجب على المجتمع الدولي مراعاة التاريخ تماما والحفاظ بثبات على مكتسبات الانتصار على الفاشية في الحرب العالمية والدفاع بحزم عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة من خلال التركيز على المجالات التالية:

أولا، يجب علينا أن نعمل بقوة لجعل العلاقات الدولية أكثر ديمقراطية وإخضاعها لسيادة القانون على نحو أكثر فعالية. وتشكل المبادئ الهامة الواردة في الميثاق، بما في ذلك احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،

تلك الهيئات. وينبغي أيضا أن نكون نشطين جدا للاستفادة منها بشكل فعلي.

ولنأخذ محكمة العدل الدولية كمثال. فقد اضطلعت المحكمة طيلة سبعة عقود، بدور بناء في مجال التسوية السلمية للمنازعات الدولية من خلال قراراتها في ١٥٠ قضية. وفي هذا السياق، أود أن أكرر نداء حكومة بلدي لقيام المزيد من الدول الأعضاء بقبول الولاية الجزرية للمحكمة. وأود أن أذكر الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد، بوجود دليل محكمة العدل الدولية، ويمكن الاطلاع عليه في موقع المحكمة على شبكة الإنترنت. وهذا الكتيب، الذي شاركت في إعداده سبع دول أعضاء بقيادة سويسرا ومن ضمنها اليابان، يمكن أن يكون مرجعا مفيدا.

وأود أن أشدد على أنه ينبغي أيضا احترام سيادة القانون فيما يتعلق بالمحيطات والبحار. ويمكن أن تشكل المحكمة الدولية لقانون البحار، التي مقرها في هامبورغ، ألمانيا، آلية قانونية فعالة جدا في هذا الصدد.

من دواعي سروري إحالة ٢٣ قضية إلى المحكمة الدولية لقانون البحار منذ إنشائها قبل ٢٠ عاما، بما في ذلك أربعة نزاعات كان بلدي، اليابان، طرفا فيها. وفي نفس الوقت، أعتقد أن لدى المحكمة إمكانات كبيرة بفضل قضائها الممتازين وموظفيها المقتردين العاملين في سجل المحكمة وتوفرها على ميزانية نصف سنوية تبلغ أكثر من ١٨ مليون يورو. وأغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى الاستخدام الفعال للمحكمة من أجل ضمان سيادة القانون في البحار.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أشير إلى مجلس الأمن وعلاقاته بالمحكمة الجنائية الدولية. حيث أن المحكمة الجنائية الدولية، تشكل أول محكمة جنائية دولية دائمة، وتشكل إحدى الأدوات الأكثر فعالية المتاحة للمجلس لوضع حد للإفلات من العقاب، وبالتالي الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين.

أحجار الزاوية للقانون الدولي المعاصر والعلاقات الدولية. ويتمثل خيارنا الوحيد في تعزيزها، وليس إضعافها. بغية التعامل بشكل صحيح مع التزايدات الإقليمية والإرهاب، وغير ذلك من التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية.

ويجب الالتزام بالمبادئ الخمسة للتعيش السلمي في العلاقات الدولية واحترام حق كل دولة في اختيار مسار تنميتها ونظامها الاجتماعي بشكل مستقل. ولا بد من دعم المساواة في السيادة بين جميع الدول التي يحق لها المشاركة في صياغة القواعد الدولية وممارسة حقوقها المنصوص عليها في القانون على قدم المساواة. ويجب أن يظل مصير العالم في أيدي جميع شعوبه. ويجب التمسك بالعدالة الدولية والمساواة. كما أنه يتعين تطبيق قواعد موحدة للتمييز بين الحق والباطل وتعزيز السلام والسعي إلى تحقيق التنمية. وينبغي الالتزام بالقانون الدولي والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية المتفق عليها عالميا وإفساح المجال كاملا للدور الهام للأمم المتحدة في الشؤون الدولية، مع الحفاظ على ولاية مجلس الأمن وسلطته فيما يخص المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

ثانيا، ينبغي لنا تعزيز التعاون الدولي بقوة في جميع جوانبه. ويجب علينا أن نتخلص من كل أشكال عقلية الحرب الباردة ونزوعها إلى لعبة المحصلة الصفرية، وأن نتبنى بدلا من ذلك مفاهيم جديدة تجلب النفع لأصحاب المصلحة المتعددين والفوز للجميع، وذلك بإقامة شراكات عالمية على الصعيدين الدولي والإقليمي والتعاون فيما يتعلق بجميع جوانب التفاعلات الدولية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية وبناء مجتمع إنساني مشترك المصير ويتميز بإيمان الجميع بأنهم في قارب واحد وبتلاقي مصالحهم على قدم المساواة. وينبغي للدول، في التفاعلات في ما بينها، احترام بعضها بعضا ومعاملة بعضها بعضا على قدم المساواة والعمل معا من أجل خير الجميع. وينبغي لجميع الأطراف، من خلال التشاور والتعاون، معالجة القضايا الدولية والإقليمية الرئيسية

ثالثا، ينبغي لنا أن نعزز بقوة الإدماج والتعلم المتبادل والتنمية المشتركة. كما يجب علينا احترام تنوع الحضارات ودعم الانفتاح وشمول الجميع والإثراء الفكري المتبادل من خلال المبادلات وتحديد نقاط مرجعية بصورة مشتركة والمضي قدما من خلال السعي لايجاد أرضية مشتركة رغم اختلافاتنا. ويجب علينا أن نحمي ونطور اقتصادا عالميا مفتوحا وأن نعزز النمو القوي والمستدام والمتوازن ونحسن الإدارة الاقتصادية العالمية ونحقق الرخاء العالمي. كما يجب علينا أن نساعد بعضنا بعضا لما فيه مصلحتنا المتبادلة بهدف التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). ويجب علينا أن نتكاتف للبحث عن طريقة للمضي قدما في بناء حضارة إيكولوجية عالمية ترمي إلى التعايش المتناغم بين الإنسان والطبيعة لتحقيق التنمية المستدامة في العالم والتنمية الشاملة للجنس البشري.

إن الصين، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة وعضوا دائما في المجلس، كانت أول بلد يوقع على ميثاق الأمم المتحدة. وساهمت على مدى عقود، بشكل إيجابي في الدفاع عن مقاصد ومبادئ الميثاق وتعزيز السلام والتقدم والتنمية البشرية. وبينما كان الرئيس الصيني شي جين بينغ يحضر مؤتمرات القمة التي عُقدت بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء للأمم المتحدة، أوضح بالتفصيل مفهوم بناء علاقات دولية جديدة تركز على التعاون لما فيه مصلحة الجميع. واقترح إقامة شراكات على أساس التشاور والتوافق على قدم المساواة؛ وبناء مجال أمني يقوم على العدل والإنصاف من قبل الجميع وللجميع؛ والسعي إلى تحقيق تنمية مفتوحة ومبتكرة وشاملة للجميع ومفيدة للأطراف كافة؛ وتعزيز التبادل بين الحضارات، سعيا إلى تحقيق الانسجام واحترام التنوع واعتماد

”إنه إعلان عن الإيمان الشديد لدى دول العالم - إيمان بأن الحرب ليست قدرا محتوما، وأنه يمكن الإبقاء على الإيمان بالسلم“.

لقد كانت مفخرة منقطعة النظر في التاريخ أن يتمكن ممثلو ٥٠ دولة من الاجتماع معا بعد انتهاء أكثر الحروب تدميرا في العالم، وأن يتصوروا نظاما دوليا جديدا تضرب جذوره في التعاون السلمي واحترام حقوق الإنسان. وخلال السبعين عاما التي تلت ذلك، عملنا على النهوض بإعلان الإيمان هذا، ورحبنا بانضمام ١٤٣ دولة عضوا جديدة إلى الأمم المتحدة، وتحاشينا اندلاع حرب عالمية ثالثة، وعملنا على توسيع الوعد بالحرية والديمقراطية ليشمل ملايين البشر. ومع ذلك لم نعمل على تحويل إيماننا على الوجه الأكمل إلى عالم خالٍ من الاستبداد، وإلى عالم خالٍ من الشقاق، وعالم خالٍ من الفقر، وهي المسؤولية التي سلمنا إياها أسلافنا في سان فرانسيسكو.

يوحي البعض لنا بأن الحل يتمثل في التخفيض، أي الحل الذي تؤدي فيه جميعا دورا يتمثل في الابتعاد عن عدم التدخل في الاستجابة إلى دوافع ومحركات النزاع، وهو دور نصرف النظر فيه عن احترام كرامة الإنسان وحقوق الإنسان بوصف ذلك أمرا داخليا بحتا. ومع ذلك، فإن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة تدفعنا إلى العمل بشكل مغاير لذلك. إن ميثاق الأمم المتحدة النابض بالحياة يهتم بكرامة كل إنسان، بغض النظر عن جنسيته. فاحترام الاستقلال في السياسة والسيادة لا يمكن أن يعني التغاضي عن القمع، والتخويف والإساءة. بالطبع سيادة جانب هام بالنسبة إلى الدول، ولكن كما شدد الأمين العام اليوم وكما قال في الماضي:

”كلما قل النظر إلى السيادة بوصفها جدارا أو درعا، كلما كانت هناك فرص أفضل لحماية الشعوب وحل المشاكل المشتركة“.

واستيعاب أساليب الكسب المنصفة؛ وبناء نظام إيكولوجي يحترم الطبيعة ويسعى إلى تحقيق التنمية الخضراء؛ ومن خلال إدماج هذه العناصر الخمسة، وضع خطة عامة وتهيئة مسار للسعي إلى بناء مجتمع بشري واحد مشترك المصير.

وتماشى هذه الدعوة التي وجهتها الصين مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتبني عليها، وهي تتجاوز نطاق النظرية التقليدية في العلاقات الدولية بروح مبتكرة. والأهم من ذلك، أنها عبارة عن مزيج متماسك بين الحلم الصيني بتحقيق السلام والتنمية والتعاون لصالح الجميع، من جهة، ولتحقيق رفاه جميع شعوب العالم، من جهة أخرى. كما أنها تتماشى مع اتجاه العصر، وفق المصلحة المشتركة لجميع الدول وتكتسي أهمية كبيرة للسلام والأمن الدوليين. وهي مظهر من مظاهر تحلي الصين بالمسؤولية والتزامها بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن وبلدا ناميا كبيرا.

إن هذا العام هو العام الأول لتنفيذ نتائج مؤتمر قمة الذكرى السنوية السبعين لإ نشاء الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب على المجتمع الدولي انتهاز هذه الفرصة المهمة لتابعة القضية النبيلة المتمثلة في تحقيق السلام والتنمية في العالم. والصين على أهبة الاستعداد للعمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها للاستمرار في الحفاظ على النظام الدولي والمنظومة الدولية القائمين على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتكاتف من أجل إقامة علاقات دولية جديدة، تتميز بالتعاون لما فيه فائدة الجميع، وبناء مجتمع يشترك في المصير والهدف، وتقديم إسهامات أكبر على نحو مطرد في تحقيق السلام والتنمية وتقديم البشرية.

السيد برسمان (الولايات المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

في عام ١٩٤٥، لدى اختتام مؤتمر الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، تأمل رئيس الولايات المتحدة، هاري ترومان، في ميثاق الأمم المتحدة بعد أن اكتملت صياغته ووصفه قائلا:

على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، والتشريد القسري والمجاعة. إن عدم قدرة الحكومة السورية وعدم استعدادها لحماية مواطنيها - وفي الحقيقة، إنها تفعل العكس تماما - فسح المجال أمام المجموعات المسلحة المتطرفة للعمل مع الإفلات من العقاب.

إن المادة الأولى ذاتها من ميثاق الأمم المتحدة تبين بوضوح أن القصد الرئيسي للأمم المتحدة هو "تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك". وفي هذه المادة، أقر واضعو الميثاق بأن الحكومات القمعية تسعى إلى خنق حرية التعبير، وتضييق الخناق على وسائل الإعلام، ومنع المواطنين من تقرير مستقبلهم السياسي، وذلك كله يقوض النظام الدولي القائم على التعاون السلمي فيما بين شعوب العالم. إن الحكومات التي يمكن لشعوبها أن تحاسب قادتها من خلال الانتخابات وقيام مجتمع مدني فاعل، هي الحكومات التي يمكن في ظلها للسلطة القضائية المستقلة أن تعمل بوصفها الرقيب على السلطة التنفيذية، وهي الحكومات التي يمكن أن تساعد على منع المخاطر التي تتهدد السلم والأمن الدوليين بدلا من التسبب بها.

إننا بدعمنا للمؤسسات الديمقراطية القوية منعنا من وقوع أهوال الإبادة الجماعية أو ظهور مناطق غير خاضعة للحكم يمكن فيها للمنظمات الإرهابية أن تزدهر. إن السعي إلى تحقيق هذه القيم لا يتعارض مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة؛ هذه القيم بالضبط هي التي تعطي الأمم المتحدة الحيوية. على الرغم من أن هذه المقاصد والمبادئ متجسدة في الميثاق، نشهد في العالم الحقيقي اتجاهها معاكسا لذلك، إذ أن هناك محاولة مستمرة ومستشرية ترمي إلى إسكات صوت المجتمع المدني في جميع أرجاء العالم والتضييق عليه وسد المجال أمامه، بدلا من اعتناق فكرة تمكين المواطنين ليتسنى لهم العمل معا لضمان أن تعمل الحكومات من أجل الشعوب.

إنه ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤدي بنا إلى الاعتراف بالعلاقة بين حقوق الإنسان وصون السلم والأمن الدوليين. إنه ميثاق الأمم المتحدة الذي يحملنا على العمل بحزم مسخرين جميع الأدوات المتاحة لدينا للتصدي للمخاطر التي تتهدد السلم والأمن الدوليين، إنه ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعونا إلى ضمان أن يظل المجلس مواكبا للتهديدات الناشئة. يجب علينا أن نلتزم مجددا بتلك المبادئ اليوم، لا أن نتراجع عنها. وذلك يعني مطالبة روسيا بإهاء احتلالها غير الشرعي لشبه جزيرة القرم، ووقف دعمها للانفصاليين المصممين حتى على الاستيلاء على المزيد من أراضي أوكرانيا، في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة. ويعني ذلك أيضا أن نعترف، لدى اضطلاعنا بمسؤوليتنا عن صون السلم والأمن الدوليين، بأن تلك المسؤولية تتضمن تعزيز احترام حقوق الإنسان والمؤسسات اللازمة لحماية الحريات.

كما شهدنا في مناسبات عديدة جدا، وجد انتشار لانتهاك حقوق الإنسان والإساءة إليها مما يمكن لذلك في حد ذاته أن يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وأن الأنظمة التي تنتهك انتهاكا صارخا حقوق الإنسان لمواطنيها المعترف بها عالميا، كثيرا ما تُظهر استخفافا مائلا بالمبادئ العالمية التي تساعد على الحفاظ على أمننا المشترك. فلنأخذ كوريا الشمالية، على سبيل المثال، حيث تسجن الحكومة وتعذب المواطنين على جريمة ما يُسمى بامتلاك الأفلام الأجنبية، وحيث تعمل على تجويع وضرب ما يتراوح من ٨٠.٠٠٠ إلى ١٢٠.٠٠٠ سجين سياسي حتى الموت في معسكرات الاحتجاز. وكما تعامل كوريا الشمالية مواطنيها بازدراء، فإن نظامها يستخف أيضا بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بأنشطتها في مجالي الأسلحة النووية والقذائف التسيارية في الوقت الذي تهدد فيه جيرانها بالإبادة. أما في سوريا، فقد تحول رد نظام الأسد الوحشي على الاحتجاجات السياسية السلمية إلى هجمات مروعة

اتصالا مباشرا بالأمن الإقليمي والدولي الأوسع. إن القيام بذلك يعني تجاهل الدروس التي أدت بنا إلى اعتماد ميثاق الأمم المتحدة في المقام الأول.

بينما يجب علينا أن نمتدّي بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وهو مبدأ متجسد في الميثاق، لا يمكن أن نسمح للخوف بأن يستبد بنا حيال التعدي على حقوق وامتيازات الدول بحيث يمنعنا من التصدي للمخاطر الحقيقية الناشئة التي تتهدد العالم، حتى لو بدت تلك المخاطر مختلفة عن تلك التي واجهها مؤسسو المنظمة قبل سبعين عاما، وفي الواقع، لا بد لنا من أن نواصل تحديث فهمنا للتهديدات من أجل الحفاظ على السلم في العالم المحيط بنا، وقد خطونا خطوات هامة في ذلك الصدد، ابتداء من التصدي للأزمات الصحية العامة من قبيل وباء الإيبولا إلى مكافحة تحول المقاتلين الإرهابيين الأجناب إلى كيانات جديدة مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويجب على مجلس الأمن أن يكون مستعدا للاعتراف بهذه الأنواع الجديدة من التهديدات، وعندما يقرر مجلس الأمن وجود تهديد للسلم والأمن الدولي، يجب علينا أن نستخدم الأدوات المتاحة لدينا لكي نتصرف بصورة حازمة.

في بعض الأوقات، يعتمد المجلس بصورة ملائمة على الوساطة السريعة، في ظل المساعي الحميدة للأمين العام، أو بناء على التعاون مع المنظمات الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من الميثاق، كخطوة استباقية للحيلولة دون نشوب النزاعات. ومع ذلك شهدنا أيضا القيمة التي تأتي من فرض المجلس للجزاءات، وإنشاء المحاكم المتخصصة، ووزع بعثات حفظ السلام. ابتداء من عام ٢٠٠٦، أخذ المجلس يستجيب للشواغل المتزايدة إزاء برنامج إيران النووي باعتماده نظام قوي للجزاءات. واستعداد الدول الأعضاء للعمل معا للاضطلاع بالتزامها بتنفيذ تلك القرارات وإنفاذها هيأ الفرصة لإحضارهم إلى طاولة المفاوضات لدراسة شواغل المجتمع الدولي. إن تلك

إن العديد من الحكومات تسن تشريعات وتتخذ إجراءات إدارية تهدف إلى إبقاء الشعوب في حالة خوف وإسكات صوتهما، ومنعها من الإعراب عن رأيها ضد إساءة استخدام السلطة أو من القيام بأي نشاط سياسي من أي نوع كان، بما في ذلك إبقاء قادة المعارضة السياسية في السجون بسبب ممارستهم حرياتهم الأساسية. إنها تغرق منظمات المجتمع المدني بالمحاكمات الزائفة وتسعى إلى حجب الموارد القليلة المتوفرة من أجل دعم هذه المجموعات. إنها تتهم المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والذين يؤيدونهم بأنهم ينفذون أجناسا أجنبية شريرة أو حتى تنسب إليهم جريمة الخيانة العظمى.

عندما تعمل الأنظمة على تضيق الخناق على التمتع بالحرية الأساسية، يمكن أن تصبح تلك الخطوات مؤشرا، وفي أحيان كثيرة نذيرا بانتهاكات أسوأ في المستقبل. لا يمكننا ولا ينبغي لنا الانتظار حتى نرفع أصواتنا عندما تُصعد الحكومات أعمالها إلى درجة تذيب فيها شعوبها كما رأينا في رواندا، أو حتى تبلغ نقطة يستخدم فيها النظام أساليب حصار كانت تستخدم في العصور الوسطى لتجويع شعبه، كما نشهد حاليا في سوريا. ولا يمكن للحدود أن تحجب أبصارنا عن مسؤولياتنا بوصفنا مجلسا، أو شعوبا تعمل كما يمليه عليها ضميرها. ويجب علينا احترام السيادة، ولكن أيضا يجب علينا أن نعترف بالعلاقة بين العمليات الديمقراطية، والحرية، والمجتمع المدني، والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، والتهديدات التي يتعرض إليها السلم والأمن الدوليين.

إن العديد من البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس بدأت عندما شرعت الحكومات بتشويه كرامة شعوبها والمس بتمتعها بحقوقها. وفي أحيان كثيرة جدا تجادل هذه الحكومات بأن الميثاق يستثنىها من الانتقاد، وأنه يجب علينا أن نتغاضى عن القمع الداخلي، حتى عندما يصبح القمع المنهجي متصلا

وفضلا عن ذلك، فقد بينت المناقشة أنه ما من أي من الدول الدول الأعضاء تقريبا تبدي عدم المبالاة بهذه المسألة. وحتى اليوم، ما تزال هذه المناقشة أبعد ما تكون عن الانتهاء.

لقد وردت مدونة قواعد السلوك الأساسية التي تحكم دول العالم في مجموعة المبادئ والقواعد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة - من قبيل الاستقلال والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وحق الشعوب في تقرير المصير. وفيما يبدو، فلا أحد يشكك في ذلك الطابع الثابت للميثاق ومبادئه.

ونحن مقتنعون اليوم أيضا بأن العديد من الأطراف تجدد التزامها بذلك، بيد أن تلك المبادئ لا يتم الالتزام بها دائما على صعيد الممارسة. فبعد مضي ٧٠ عاما على نهاية الحرب العالمية الثانية، ما تزال تلك المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تكون بمثابة العمود الفقري لنظام العلاقات الدولية تمثل عقبة كأداء بالنسبة للبعض، وبالتالي، فهي تخضع لشتى التفسيرات أو يتم الالتفاف حولها. ويؤدي ذلك بالضرورة إلى وضع تواجه فيه الدول حالات من التوتر الحاد الذي هيأ الظروف للحربين العالميتين وقتئذ، وهو ما أراد الآباء المؤسسون للأمم المتحدة القضاء عليه تماما وإلى الأبد عن طريق إنشاء مدونة موحدة لقواعد السلوك التي تحكم الجميع.

ولا يمكننا أن نغض الطرف اليوم عما يحدث نتيجة للتدخلات المكشوفة في الشؤون الداخلية للدول، من خلال دعم تغيير الأنظمة القائمة بصورة غير مشروعة، أو فرض معايير اجتماعية أو ثقافية أجنبية على الآخرين. وقد رأينا جميعا بوضوح المؤشرات الأولى على الاضطرابات الشعبية في ليبيا من خلال تقديم المساعدة الخارجية غير المتحيزة المزعومة. ومن ثم اندلعت النيران التي أسفرت عن دمار الدولة ولم تترك مكانها سوى الرماد والفوضى. وأدى ذات التدخل غير المشروع الذي يشمل شن الضربات الجوية غير المشروعة أو

الجهود التي أدت إلى إبرام خطة العمل المشتركة الشاملة، وتنفيذ أحكامها على نحو تام وكامل سوف تتواصل لضمان عدم قيام إيران بتطوير أي سلاح نووي.

ولم يكن ممكنا إحراز تقدم دبلوماسي ما لم يتخذ المجلس إجراءات قوية وحاسمة للتصدي لأنشطة إيران النووية.

وأود أن أحتتم بآخر ملاحظة متبصرة أدلى بها الرئيس ترومان في خطابه إلى وفود الدول في سان فرانسيسكو. فقد نوه إلى أنه:

”يجب على الأمم، شأنها شأن الأفراد، معرفة الحقيقة إن كان لها أن تتمتع بالحرية، ويجب عليها أن تقرأ الحقيقة وتعرفها... أن تتعلمها وتعلمها للآخرين“.

وينبغي لنا نحن في مجلس الأمن أن نتعلم ذلك الدرس حقا ما دمنا نسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب علينا نحن الأعضاء في مجلس الأمن أن نجهر بالحقيقة حين نرى ضلوع بعض الحكومات في زعزعة الاستقرار العالمي، أو نرى تهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين. ويجب علينا أن نبصر الحقيقة التي تسعى الحجة الباطلة لإخفائها، بل إلى تشويه مقاصد ومبادئ الميثاق والتلاعب بها في سياق السعي إلى منع الأمم المتحدة والمجلس من التصدي للتحديات العالمية المعنيين بمواجهتها. وذلك هو أقل ما صبا إليه من تحلوا ببعيد النظر وتصدوا المهمة إنشاء الأمم المتحدة، وهو أيضا ما يصبو إليه مواطنو العالم الذين يتحملون وزر العواقب حين نفشل نحن في الوفاء بذلك الطموح.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نرحب بعقد المناقشة اليوم بمبادرة من جمهورية فنزويلا البوليفارية، سيدتي الرئيسة، فضلا عن ترؤسكم الشخصي لجلسة المجلس هذه. وقد جرت مناقشة مفيدة بشأن الموضوع نفسه في العام الماضي بمبادرة من الصين (انظر S/PV.7389).

هو الأساس الذي تقوم عليه خطة العمل الشاملة المشتركة الرامية إلى ضمان الطابع السلمي حصرا لبرنامج إيران النووي، التي مكنتنا من التخلص من أحد أكثر مصادر تصاعد النزاع في منطقتي الشرق الأوسط والشرق الأدنى. وقد دُمّرت ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية بطريقة ناجحة، وأُتخذت قرارات هامة بشأن مكافحة الإرهاب وتمويله، علاوة على إحراز تقدم نحو إيجاد تسوية للنزاع السوري. وتم التوصل إلى اتفاق شامل جديد بشأن مسألة تغيير المناخ في باريس.

لقد أشارت اليوم ثلاثة وفود إلى الأزمة في أوكرانيا. ونرى أن التدخل السافر في الشؤون الداخلية لأوكرانيا قد تم عبر تقديم الدعم من الخارج بقصد تنفيذ انقلاب غير دستوري في البلد في عام ٢٠١٤. وهناك أدلة معلومة جيدا على ذلك: ويمكننا على سبيل المثال، التذكير بالوجود اللافت للنظر لكبار المسؤولين الأمريكيين من رعاة كييف، والذي تم الكشف عنه مؤخرا بالكامل في فيلم وثائقي فرنسي بعنوان: أقمعة الثورة. وقد أدى الانقلاب إلى إضعاف الدولة في البلد وازدياد التطرف والترعة القومية، بالإضافة إلى وقوع الكثير من الضحايا.

ونود أن نذكر بأن ما حدث في شبه جزيرة القرم - في ظل الأزمة هذه - هو نفسه ما توحاه القانون الدولي، بما في ذلك مبادئ الأمم المتحدة: أي الحق في ممارسة تقرير المصير. ووفقا لإعلان مبادئ القانون الدولي في عام ١٩٧٠ فيما يتصل بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، فإنه يمكن إعمال ذلك الحق، بما في ذلك عن طريق إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة وحرية الارتباط بدولة مستقلة أو الاندماج فيها. ومن الجدير بالذكر أن العديد من الدول التي شككت في شرعية انفصال القرم قد قالت بنقيض ذلك فيما يتعلق بكوسوفو. وفيما يتعلق بالنزاع الراهن في أوكرانيا، فإنه من غير المرجح أن يتوقف ما لم تتمكن الحكومة في كييف من إيجاد أرضية مشتركة مع

توفير الأسلحة للقوات المسلحة غير الحكومية إلى تزايد التطرف العنيف وتغذيته في سوريا، والذي أسفر في نهاية المطاف عن بروز الظواهر الفظيعة مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام وتمكنها.

ويشعر الوفد الروسي ببالغ القلق إزاء الأعمال العدوانية للحكومة التركية مؤخرا، من قصف للأحياء الواقعة على الحدود السورية، بالإضافة إلى احتمال دخول جماعات جديدة من المرتزقة إلى سوريا تسعى إلى الانضمام إلى جبهة النصرة وتنظيم القاعدة وغيرهما من المنظمات الإرهابية الأخرى. ولا شك أن العواقب المترتبة عن التدخلات في ليبيا وسوريا ملفتة للنظر بحكم حجمها، نظرا لأنها تسببت في معاناة فظيعة للمدنيين وتدنيس التراث الإنساني، مقترنة بتدفقات المهاجرين بصورة لم يسبق لها مثيل.

ونعرب عن تأييدنا للهدف المعلن لجلسة اليوم: الالتزام بعدم انتهاك مقاصد ومبادئ الميثاق، فضلا عن بذل الجهود الرامية إلى إيجاد السبل الكفيلة بإشراك الدول في تنفيذها على نحو فعال. وبقينا أن من الضروري الاتفاق على كيفية تنفيذ إدارة المخاطر المشتركة، على أساس ميثاق الأمم المتحدة، في سياق تزداد فيه العلاقات الدولية تعقيدا. ولن يكتب لنا النجاح في تحقيق ذلك الغرض دون الالتزام بنظام المبادئ الأساسية الذي أشرت إليه آنفا.

وينبغي أن تشمل تلك الجهود اتخاذ تدابير حاسمة لإنهاء الكيل بمكيالين في السياسة الدولية، وتعزيز دور مجلس الأمن بوصفه الهيئة الرئيسية المكلفة بالاتفاق على نهج جماعية تقوم على أساس احترام التنوع الحضاري والثقافي لعالمنا المعاصر.

وقد أكدت السنة الماضية - منذ انعقاد جلسة مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠١٥ - أن بالإمكان تحقيق نتائج إيجابية حين يجتمع أعضاء المجلس بغرض التوصل إلى مواقف موحدة تتسق مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وذلك

الولايات المتحدة "انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي". وربما يعلم الكثيرون منا أن رئيس الولايات المتحدة آنذاك رد على اتخاذ القرار بالقول بأنه لن يفسد شهيته عند الإفطار. وفي عام ١٩٨٦، شنت الولايات المتحدة هجوماً مسلحاً على ليبيا، والذي وصفته الجمعية العامة بأنه انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي عام ١٩٨٩، أطلقت الجمعية العامة على توغل الولايات المتحدة في بنما وصف انتهاك للقانون الدولي بكل معنى الكلمة.

وقد أشارت محكمة العدل الدولية، الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، إلى هذه الانتهاكات مراراً وتكراراً. فعلى سبيل المثال، في أول حكم تاريخي لها في عام ١٩٤٧ في قضية قناة كورفو (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ضد ألبانيا)، سلّمت المحكمة بالأدلة على انتهاك المملكة المتحدة لسيادة ألبانيا. وفي حكمها عام ١٩٨٦ في القضية الشهيرة المتعلقة بالأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية)، أشارت المحكمة مباشرة إلى أن الولايات المتحدة انتهكت سيادة نيكاراغوا والقواعد التي تتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم استخدام القوة. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة استمرت علناً في الاضطلاع بإجراءات وصفتها المحكمة بأنها انتهاكات للقانون الدولي.

ويستمر موقف عدم مساءلة الولايات المتحدة وحلفائها. يمكنني أن أسرد حالات أخرى، مثل قصف يوغوسلافيا والعراق والأحداث التي وقعت في السنوات الأخيرة في ليبيا وسورية، والتي تكلمت عنها في وقت سابق. ويبدو أن شعور بعض الدول بوضعها الاستثنائي يسمح لها بأن تضع نفسها فوق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أود أن أذكر جميع المتكلمين أولاً تستغرق بياناتهم أكثر من أربع دقائق، بغية تمكين المجلس

جميع القوى السياسية والمناطق في البلد. ونحن على استعداد لدعم تلك الجهود ما وسعنا ذلك. وفي ذلك السياق فإن من الأهمية بمكان الامتثال الصارم لاتفاقات مينسك، والتي كما نعلم أن ككيف تواجه مشكلة إزائها. تتمثل مزية اتفاقات مينسك في طابعها ذاته، الذي لا يدع أي مجال للتلاعب بها أو تفسيرها بصورة متعسفة. وذلك هو مصدر الإزعاج الرئيسي بالنسبة لكيف التي لا تسعى إلى تنفيذها بالكامل فيما يبدو.

وفي السياق الحالي، الذي يكاد ينعلم فيه الفهم الدقيق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحرمة، فإننا نرى أن من الضروري أن نؤكد التزامنا المشترك بتلك الأحكام التي لا يوجد بديل لها. ونأمل أن يساعد ذلك في منع المحاولات الرامية إلى ممارسة الضغوط الهائلة على الدول ذات السيادة عن طريق فرض القرارات والمعايير الأحادية الجانب في المجالات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية. ويؤكد الوضع الراهن أن هناك ضرورة لترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون حقاً في العلاقات الدولية.

وتكلمت بعض الوفود اليوم عن انتهاكات مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، موجهة الاتهام إلى روسيا في ذلك الصدد دون أساس. وللتأكد من ألا تعطي هذه الشطحات انطباعاً خاطئاً، أود أنطرق سريعاً لبعض الحالات الصارخة جداً لتجاهل القانون الدولي، بما في ذلك أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة على مدى العقود الماضية، إذ أن من الواضح أنه قد تم تناسيها.

ففي عام ١٩٦٤ قصفت المملكة المتحدة مدينة حريب اليمينية. وأدان مجلس الأمن ذلك الإجراء في القرار ١٨٨ (١٩٦٤) الذي أكد أن مثل هذه الأعمال الانتقامية لا تتوافق مع أغراض ومبادئ الأمم المتحدة.

في عام ١٩٨٣، غزت الولايات المتحدة غرينادا. وفي القرار ٧/٣٨، سمّت الجمعية العامة الإجراءات التي اتخذتها

والقانون الدولي. إن رد الفعل الناجم عن إجهاد القتال الذي أعقب الحرب الوحشية كان السبب الأقوى للتماس الإرادة الجماعية لعدم تكرار الماضي. لذا، كانت الصداقة والتعاون والاحترام هي الكلمات التي حددت السبيل الذي تم اتباعه في سان فرانسيسكو، عندما صيغ ذلك الدستور العالمي. وكان الاحترام المتبادل أيضاً أحد الركائز التي تدعم المبادئ الأساسية فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول. إن المساواة في السيادة بين جميع أعضاء الأمم المتحدة والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية كانت المبادئ الأساسية والتوجيهية التي حفزت تلك الإرادة الحديدية الجماعية.

وفي ذلك الوقت، كان يتعين على المرء أن يكون جريفاً للغاية ليحلم ويترحم هذه الأحلام إلى واقع، ويتجنب أن يأتي يوم تقول فيه تلك الآمال إلى مجرد ذكريات باهتة. بيد أن ذاك الاعتقاد الراسخ لدى أولئك الرجال والنساء سمح بإنهاء الطقوس الشنيعة التي اتسمت بالشكوك المتبادلة، مفسحاً المجال أمام الثقة المتبادلة. وفي تلك العملية، كانت التضحيات والجهود وفيرة، مما مهد السبيل أمام السعي الدؤوب من أجل السلام. إن حصافة أولئك المفكرين، الذين كانت ذكريات الخراب الذي خلفته الحرب لا تزال حية في أذهانهم، مكنتهم من التأكيد، دون جدل كبير، على ضرورة حل المشاكل الاجتماعية والثقافية والإنسانية. وأشاروا أيضاً إلى الحاجة إلى التنمية الاقتصادية وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين، من بين أمور أخرى. وتعتبر هذه المبادئ أيضاً شروطاً لازمة لضمان السلام والوئام بين الشعوب والأمم.

وفي سياق التوازن الدينامي بين عدم التدخل في الشؤون الداخلية وضرورة احترام حقوق الإنسان وُلدت، في جملة أمور، إحدى فرضيات ركائز أهداف التنمية المستدامة،

من إنجاز عمله بسرعة. ويُرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم نصوصها مكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة من كلمتها في القاعة.

كما أود أن أناشد المتكلمين الإدلاء ببياناتهم بسرعة معقولة حتى يتسنى تقديم ترجمة شفوية دقيقة.

وأود إبلاغ جميع المعنيين بأننا سنواصل عقد هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء لأن لدينا عدداً كبيراً للغاية من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد فورادوري (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أولاً، أود أن أشكركم، سيدي الرئيسة، على الدعوة إلى المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة، وهي بشأن مسألة لها أهمية كبيرة للمجتمع الدولي، وأود أيضاً أن أهنئ جمهورية فنزويلا البوليفارية على رئاستها لمجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية في بداية هذه المناقشة.

كان إنشاء ترتيب استراتيجي وخاص في نهاية الحرب العالمية الثانية هو ما استتبع صياغة المبادئ التي تأسس عليها السلام العالمي. وقد استهدف ذلك القرار الرمزي والجماعي بناء قاعدة صلبة للثقة المتبادلة والدائمة بين الدول. وكان الرجال والنساء الذين صاغوا ميثاق الأمم المتحدة يملكون إرادة صريحة للتكامل ورؤية قديمة قدم التاريخ. وعلاوة على ذلك، فقد كانوا يعرفون أن الفكرة من دون هدف هي مجرد حلم، ومن ثم صاغوا عدداً من المبادئ التوجيهية، وهي الهيكل الذي كان الغرض منه أن يكون غير قابل للتدمير تقريباً.

إن صون السلام والأمن الدوليين والرغبة في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة تحقيقهما لا يتبلور إلا إذا أُوقفت أعمال العدوان وحُلَّت المنازعات بالوسائل السلمية، على أساس العدالة

إلى حد يتعدّر فيه تمييز هذا المبدأ عن عدم الاهتمام أو اللامبالاة إزاء معاناة الآخرين. والدعوة إلى تعزيز السلام والصدقة من خلال النقد البناء ليست مهينة وينبغي أن تهدف إلى بناء الازدهار الدائم بين الشعوب. ومن الجدير بالذكر هنا أنه عندما يسلط ميثاق الأمم المتحدة الضوء على ضرورة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، تفهم الأرجنتين ذلك تماماً على أنه يعني "الجميع"، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو الدين، في جملة أمور. كما يتبين التزامنا بهذه المقاصد أيضاً في قاعدتنا الأساسية التي بُني مجتمعنا على أساسها. ولكننا نعتقد أيضاً أن الامتثال لتلك المقاصد ليس اختياريّاً بالنسبة لأعضاء الأمم المتحدة، بل إنه أمر إلزامي.

وبالإضافة إلى ذلك، يفترض مفهومنا عن المجتمع ضرورة امتثال جميع الدول بتمتع المواطنين بتلك الحريات الأساسية واحترام حقوق الإنسان، انطلاقاً من إيماننا بأن بمسئولية الشعوب تماماً كما الأفراد الذين تربط بينهم علاقات وثيقة وودية حقاً أن يلقّهم الحزن في وحدتهم وانعزالهم، غير أنه لا يمكنهم الضحك على انفراد مطلقاً تقريباً. وعليه، نرى أن الذين تولوا صياغة ميثاق الأمم المتحدة قد اختطوا طريقاً متوائماً وليس متناقضاً نحو المستقبل. ونرى أن تلك الرؤية عالمية بسعة العالم الذي نعيش فيه، وأنه ينبغي النظر إليها على هذا النحو، لا بوصفها خياراً فحسب. فذلك أمر موجب، لا يقوم على معيار أو ميثاق أساسي، وإنما على أساس الضمير الجماعي لمجتمعنا العالمي.

السيد كاستينا دا ماغانيا (السلفادور) (تكلم بالإسبانية):
أولاً، أود أن أشكر حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. فذلك ينم عن تحلي حكومة ذلك البلد بالمسؤولية والقيادة الحكيمة في الاضطلاع بأعمال مجلس الأمن. ونغتنم هذه الفرصة لتحديد أواصر الصداقة بين حكومتنا بلدينا، ونعرب عن تحايا الرئيس سلفادور سانثيز

ألا وهي: تعزيز المجتمعات المسالمة والحاضنة للجميع من أجل التنمية المستدامة وإمكانية احتكام الجميع إلى القضاء وإنشاء مؤسسات فاعلة ومسؤولة وشاملة للجميع على كل المستويات. وكان تعزيز سيادة القانون والنهوض بحقوق الإنسان أساسيين في تلك العملية. وهكذا، تم تحديد النهوض بالسلام والعدل بوصفه أحد الأهداف الـ ١٧ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). ومن ثم، يجب أن نحرز تقدماً من خلال اتباع نهج شامل لتوحيد جميع هذه الأهداف. ومن الضروري ألا تُخفي الدول عدم احترام حقوق الإنسان على أساس فرضية عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وهي فرضية يسهل الاستعانة به.

وفي عالم متزايد الترابط، لم يعد من الممكن النظر إلى الأحداث بمعزل عن تأثيرها على المجتمع العالمي. ويؤثر ما يدور في كل حدث من هذه الأحداث على الجميع، وتتوقف المسؤولية الأدق على تحقيق توازن دقيق من منظور تحديد الآراء التي يمكن أن تُعتبر انتهاكاً لمبدأ أو تُفسّر على أنها التزام صارم بمبدأ آخر. ولذلك، قررت الأمم المتحدة دعم عمليات السلام ببعثات خاصة، يعمل فيها رجال ونساء من ذوي الخبرة، لتجنب المزيد من تفاقم النزاعات. وبناء على ذلك، تدعم الأرجنتين بالقطع تلك العمليات وقررت أنه عندما ينشب نزاع أو أزمة، فإنها ستتعاون بنشاط للتخفيف، إلى أقصى حد ممكن، من الآثار الإنسانية لهذه الحالات من خلال مشاركة من ذوي الخوذ البيض. لذا، يمتزج التعاون والسلام والتدخل في تلك العمليات على أساس استعادة الحس الإنساني بأعمق أشكاله إلى أقصى حد.

ومن الصعب تصور المقدار العادل للأمور، كما كان الحال دائماً. ومع ذلك، فإنه يُفضل ارتكاب أخطاء في سياق السعي إلى تحقيق السلام واحترام حقوق الإنسان على إظهار حماس مفرط لاحترام مبدأ عدم التدخل، وفقاً لحرفية القانون،

وترحب السلفادور بوضع سياسات المخاطر الأمنية الجديدة والخطوات المتخذة، غير أننا نشعر بالقلق إزاء وضعها دون أي تشاور، وأن نشرها لا يوفر أي استراتيجية واضحة للدول الأعضاء. ونشدد في ذلك الصدد، على ضرورة استمرار الحوار المتسم بالشفافية والفعالية والانفتاح بين البلدان المساهمة بأفراد في عمليات حفظ السلام ومجلس الأمن والأمانة العامة، خاصة فيما يتعلق بالحوادث الخطيرة التي وقعت مؤخرا والتي تهدد سلامة أفراد حفظ السلام، علاوة على ممارسات انتهاك حقوق الإنسان بحق المدنيين.

ونؤكد مجددا توفير التدريب الشامل قبل نشر القوات وأثناء العمليات، فضلا عن توفير المعدات المناسبة للوفاء بالولايات المسندة إليها، ومواصلة الحوار بين الأمانة العامة والمساهمين المحتملين بهدف إيجاد بدائل فعالة وقابلة للتطبيق كي يتسنى للمجتمع الدولي مواجهة هذه الأزمات في الوقت المناسب. وفي ذلك الصدد، تدعم حكومة بلدي مبادرة تهدف لإنشاء وحدات النشر السريع كي تكون تحت تصرف المجلس الأمن.

ختاما، نود الإدلاء بالنقاط التالية. أولا، نرى أن من الأهمية بمكان وضع المزيد من الاستراتيجيات السياسية الواقعية التي تتسم بالاتساق وحسن التنسيق عبر المشاورات الفعالة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المضيفة والجهات الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات، على نحو يتسنى فيه إنشاء إطار مؤسسي يمكن فيه إعادة النظر في إنشاء هذه العمليات وولاياتها، مع مراعاة الحرص والوضوح والدقة المطلوبة لكفالة فعالية عمليات حفظ السلام ووضع استراتيجيات الخروج اللازمة لها.

ثانيا، نرى أن من شأن استخدام التكنولوجيات الحديثة أن يساعد على تحسين سلامة الموظفين وأمنهم، فضلا عن حماية أصول الأمم المتحدة. ونكرر التشديد على أهمية أن يسترشد استخدام هذه التكنولوجيات بأحكام ميثاق الأمم

سيرين إلى الرئيس نيكولاس مادورو موروس، فضلا عن ثقتنا في رئاسة بلده لمجلس الأمن. ثانيا، نرحب بهذه الفرصة لتناول مسألة صون السلم والأمن الدوليين، واحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بوصفها عنصرا أساسيا في صون السلم والأمن الدوليين.

وبلدي على إيمان راسخ، بوصفه عضوا مؤسسا ومؤيدا لميثاق الأمم المتحدة، بأنه لا يمكن تحقيق السلام الشامل إلا عن طريق الحوار والوثام والاحترام الكامل للقانون الدولي وحقوق الإنسان. وقد جعلنا من تعزيز وتوطيد الأمن على الصعيدين الوطني والدولي أحد أولوياتنا، في حين يمثل احترام حقوق الإنسان عنصرا هاما في سياستنا العامة. وتعتبر عمليات حفظ السلام الأداة الرئيسية للأمم المتحدة التي تمكنها من الوفاء بالتزامها بمسؤوليتها في هذا المجال. فقد اتسع نطاق عملها في حين اتسمت ولاياتها بالتنوع. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تنفيذ مهام عمليات حفظ السلام في بيئات قاسية وفي حالة من التقلب المستمر. عليه، ولكي يتسنى لها تحقيق النجاح فإنها بحاجة إلى الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

وبوصفها من البلدان المستفيدة من العمليات هذه في عقد التسعينات من القرن الماضي، فإننا ملتزمون التزاما كاملا بالوفاء لذلك الدعم القيم الذي قدمه لنا المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة في السلفادور أثناء عملية السلام. وبالتالي فإننا نؤكد مجددا استعدادنا الكامل لمواصلة المشاركة بنشاط في البعثات الحالية والمقبلة. وإذا نسلّم بأن هذه العمليات تواجه تحديات معقدة وتنفذ في ظل ظروف بالغة الصعوبة، فإننا نشعر بالقلق إزاء استمرار شن الهجمات على القوات والأفراد. ونذكر أيضا أن بعض البعثات الميدانية لا يتوفر لها الأمن الكافي من القوات والموظفين. مما يمكنها من الاضطلاع بمهامها، ما يؤدي إلى الحد من مستوى أمنها.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز. وأود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، ولجمهورية فنزويلا البوليفارية عن تقدير الحركة لعقدكم هذه المناقشة بشأن موضوع أساسي على المستوى الوزاري اليوم. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام على إسهامه في المناقشة هذه التي نأمل أن تسهم في جعل الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، أكثر شفافية وديمقراطية واتساقا في الوفاء بالتزاماته.

وبينما يحتفل المجتمع الدولي بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة، ليس هناك وقت أفضل منه لإشراك الدول الأعضاء في الدفاع عن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، كسبيل وحيد لكفالة السلام والأمن الدوليين. والمقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق هي الدعائم نفسها التي يقوم على أساسها هيكل القانون الدولي. فهي تشمل المفاهيم الأساسية لاحترام السيادة والمساواة بين الدول، وعدم التدخل، والتسوية السلمية للمنازعات، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية لأية دولة عضو أو استقلالها السياسي. ويجب احترام المقاصد والمبادئ احتراماً تاماً في جميع الأوقات ومن قبل جميع الدول الأعضاء.

إن حركة عدم الانحياز ما فتئت تدعو المجتمع الدولي بقوة وثبات شديدين إلى التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والدفاع عنها، فضلا عن الوسائل المنصوص عليها في الميثاق من أجل التسوية السلمية للمنازعات، وعدم اللجوء إلى التهديد بالقوة أو إلى استخدامها. ومقاصد ومبادئ الميثاق ومبادئ القانون الدولي ضرورية للحفاظ على السلام والأمن وتعزيزهما، وكذلك سيادة القانون، والتنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، وحقوق الإنسان للجميع.

ولا يزال السلم والأمن العالميان يفوتان البشرية نتيجة جملة أمور، منها الاتجاه المتزايد من بعض الدول للجوء إلى

المتحدة، ولا سيما مبدأ احترام موافقة الدول المضيفة، ومن ثم ضمان احترام سيادة الدول المضيفة.

ثالثا، ترحب السلفادور بمبادرة الأمين العام بإنشاء فريق مستقل لاستعراض الادعاءات بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين من قبل القوات الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب بالتقرير الذي سيقدمه الفريق، ونتطلع إلى استجابات محددة وعلى وجه الاستعجال من قبل الأمين العام على التوصيات المقدمة، وفي المناقشة المتعلقة بهذا الموضوع، والتي نعزم المشاركة بصورة فعالة.

رابعا، تؤيد السلفادور جميع المبادرات التي تكفل مشاركة المرأة في مختلف الوحدات، وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونأمل أن تتجلى هذه السياسة بوضوح في تكوين الموظفين على جميع المستويات، في إطار سياسة البعثة الخاصة التي اعتمدها المجلس مؤخرا فيما يتعلق بعملية السلام في كولومبيا (انظر S/PV.7609).

خامسا، تعرب السلفادور عن تقديرها لأهمية حفظ التوازن في توزيع الأموال بين صون السلم والأمن الدوليين وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). ونرى أن ضمان تمويل أهداف هذه الخطة سيعيننا على منع نشوب النزاعات في المستقبل. ونعزم أن نواصل، بصفقتنا الوطنية، بذل الجهود الرامية إلى تدريب قوات الشرطة والأفراد العسكريين في البلد بصورة مشتركة بين الوكالات. ونشدد على أنه لم يكن ممكنا بالنسبة لنا ذلك الدعم الذي تمكنا من تقديمه إلى عمليات حفظ السلام لولا المساعدة القيّمة التي تلقيناها من البلدان الصديقة، وقد اكتسى التعاون التقني في ذلك أهمية بالغة. ونأمل أن نواصل تلقي ذلك الدعم.

وأخيرا، ندعو إلى العمل معا على تعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة عمليات حفظ السلام.

حيث تشكل هذه التدابير أو القوانين انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والنظام التجاري المتعدد الأطراف، فضلا عن القواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات الودية بين الدول؛ خامسا، معارضة وإدانة تصنيف البلدان كبلدان صالحة أو شريرة استنادا إلى معايير أحادية الجانب وغير مبررة، واعتماد عقيدة الهجوم الاستباقي، بما في ذلك شن هجوم بالأسلحة النووية من جانب دول معينة، بما يتعارض مع القانون الدولي، وبخاصة الصكوك الدولية الملزمة قانونا بشأن نزع السلاح النووي؛ وأخيرا، تشدد الحركة على أن ميثاق الأمم المتحدة يتضمن أحكاما كافية تتعلق باستخدام القوة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وصونهما، وأن إحراز هذا الهدف من خلال مجلس الأمن ينبغي أن يتحقق بصرامة وفقا للامتثال الكامل لأحكام الميثاق ذات الصلة. ويجب تفادي اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق، كمظلة لمعالجة المسائل التي لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يستفيد استفادة كاملة من أحكام الميثاق ذات الصلة، حيثما كان الأمر مناسباً، بما فيها الفصلان السادس والثامن. بالإضافة إلى ذلك، وتمشيا مع ممارسة الأمم المتحدة والقانون الدولي، وكما توضح محكمة العدل الدولية، فإن المادة ٥١ من الميثاق مقيدة، وينبغي عدم إعادة كتابتها أو إعادة تفسيرها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر وزيرة الخارجية لجمهورية فنزويلا البوليفارية، ديلسي رودريغيز غوميز، على تنظيم هذه المناقشة الهامة، فضلا عن الإعراب عن تقديرنا للاقتراح الفنزويلي الذي يقضي بالتفكير في المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. (تكلم بالإنكليزية)

الأحادية، وفرض التدابير من جانب واحد، وعدم الوفاء بالالتزامات والتعهدات المنصوص عليها بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة الملزمة قانونا، ولا سيما بشأن معاهدات أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، والإرهاب، والصراعات، وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والكيل بمكيالين في العلاقات الدولية، واستمرار فشل غالبية البلدان المتقدمة النمو وعدم رغبتها تجاه الوفاء بالتزاماتها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ونؤكد حاجة المجتمع الدولي إلى التصدي بصورة جماعية لهذه الحالات وفقا للميثاق ومبادئ القانون الدولي.

والدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، إذ تسترشد بالمواقف المبدئية للحركة، واعترافا منها بجسامة الأخطار والتهديدات الناشئة عن الإجراءات والتدابير التي تقوض القانون الدولي والصكوك القانونية الدولية، تؤكد على الحاجة إلى اتخاذ مجموعة واسعة من التدابير منها: أولا، تحديد ومتابعة التدابير التي قد تساهم في تحقيق نظام عالمي سلمي، ومزدهر، وعادل، ومنصف؛ ثانيا، احترام حق الأمم في تقرير نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كمسار للتعايش السلمي بين الأمم، ومن ثم لتحقيق السلم والأمن؛ ثالثا، ارتكاز العلاقات الخارجية على مثل الحركة ومقاصدها ومبادئها، وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلا عن الإعلانات ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة؛ رابعا، الامتناع عن الاعتراف بالتدابير أو القوانين القسرية التي تتجاوز الحدود الإقليمية أو تكون أحادية الجانب، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية الانفرادية، وتدابير التهيب الأخرى، والقيود التعسفية المفروضة على السفر، التي تسعى إلى ممارسة الضغط على بلدان حركة عدم الانحياز، وبالتالي تهدد سيادتها واستقلالها وحرية التجارة والاستثمار معها، ومنعها من ممارسة حقها في تقرير نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها بمحض إرادتها،

جميع الأعضاء من خلال اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٣/٧٠ أثناء الاحتفال في العام الماضي بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة.

وفي العالم الناشئ المتعدد الأقطاب الذي نعيشه، من الضروري إعادة وضع اتفاق دولي حول عدم جواز استخدام القوة خارج نطاق أحكام الميثاق، ودون أن يأذن به مجلس الأمن بشكل صحيح. ولكن ينبغي أن ننظر إلى أبعد من ذلك ونتفق على أنه كلما أذن باستخدام القوة، فينبغي استخدامها على نحو مسؤول - بمعنى أن العمل ينبغي أن يكون عاقلا ومتناسبا، ويقتصر بدقة على أهداف التفويض المعطى، ويتمشى مع القانون الإنساني الدولي.

وفي حين أن تجديد الالتزام بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها يبدو مستصوبا وله ما يبرره، فمن الضروري أيضا تحديث هياكلنا المعنية بالحكم.

فمنذ نشأة الأمم المتحدة، تطلبت التحولات في الساحة الدولية ونشوء تحديات جديدة تكييف منظومة الأمم المتحدة مع الوقائع الجديدة. وعندما أنشئت الأمم المتحدة، لم تكن المسائل الحرجة التي نواجهها اليوم، مثل التهديدات التي يشكلها الإرهاب أو تغير المناخ، متوقعة تماما. والتغلب على هذه التحديات العالمية الحقيقية يتطلب التعاون وتنسيق الجهود المبذولة في الإطار القوي المتعدد الأطراف.

ومن الممكن التأكيد، بالنسبة لركيزتين من الركائز الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة، أن تحقيق تغييرات هامة وتحويلية في السنوات الأخيرة كان ممكنا - فيما يتعلق بالتنمية من خلال القرارات التي اتخذت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، وعلى صعيد حقوق الإنسان، بإنشاء مجلس حقوق الإنسان وإجراء الاستعراض الدوري الشامل. ويمكن تقديم العديد من الأمثلة الأخرى، بما في ذلك المفاوضات

كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية المفيدة.

كما تشير بشكل صحيح المذكرة المفاهيمية (S/2016/103)، المرفق) التي قدّمتها فتروبيلا، وعلى الرغم من العقبات الكبيرة وأوجه القصور العديدة، فإن الأمم المتحدة تمكنت من توطيد الحوار والتعاون بين الأمم في السنوات السبعين الماضية، مع تعزيز التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، وتمتين سيادة القانون الدولي، وتجنب اندلاع صراع عالمي جديد. والنظام المتعدد الأطراف الذي تأسس في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ كان قادرا على إثبات مصداقيته، والتصدي لتحديات جديدة، وسبب ذلك تحديدا هو أنه يستند إلى مقاصد ومبادئ عالمية.

ولدى اعتماد صون السلم والأمن الدوليين كغرض أساسي، أقدم ميثاق الأمم المتحدة على حظر الحرب كأداة تستخدمها الدول في سياساتها، وأكد على الأولوية التي يتصف بها منع نشوب المنازعات وتسويتها بالوسائل السلمية. وعالمية تلك المبادئ وتطبيقها بعيدا عن الانتقائية لا يمكن أن يكونا أكثر وضوحا، إذ تؤكد المادة ٢ من الميثاق صراحة، وتكرر ذلك عدة مرات أن يعمل "جميع الأعضاء" وفقا لذلك. والميثاق لا يفرّق بين فئات الأعضاء في هذا الصدد، وهو ينص دون لبس على أن يفني جميع الأعضاء عن حسن نية بالالتزامات التي تعهدوا بها عندما أصبحوا جزءا من المنظمة.

لكن هذه الفرضية الأساسية لم يؤخذ بها مرارا وتكرارا على مر السنين. فتكررت الانتهاكات للميثاق. وحدث تجاهل للمقاصد والمبادئ في جميع مناطق العالم. ودور الأمم المتحدة كمنبر للحوار والدبلوماسية قد أضعفته محاولات لحل الخلافات عن طريق التدابير القسرية الأحادية الجانب، بما في ذلك اللجوء إلى العمل العسكري غير المأذون به. وتتطلب مواجهة هذه الاتجاهات الهدامة تجديدا جماعيا حقيقيا لمقاصد الميثاق ومبادئه، وتجديدا حقيقيا لتعددية الأطراف، مثلما تعهد

القرارات مهمة لا غنى عنها لتعزيز نظام دولي مناسب للقرن الحادي والعشرين يقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن تحياتي الحارة لكم، سيدي الرئيس، وأعرب عن تقديري للدعوة إلى المشاركة في مناقشة اليوم، التي نعتبرها هامة للغاية.

إن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي وضعت في وقت لاحق في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) واستكملت بالممارسة المتبعة باستمرار من جانب الدول، تمثل تراثاً قانونياً وسياسياً قوياً للغاية ويجب حمايته. وفي مقاصد ومبادئ الميثاق والواردة في المادتين ١ و ٢، على الترتيب، هناك ثلاثة مفاهيم أساسية.

وأول هذه المفاهيم هو مفهوم العالمية، نظراً لأن المقاصد والمبادئ عالمية وتصون الهيكل الأساسي للنظام الدولي. والتطور التدريجي للقانون الدولي بني على أساس هذه المقاصد والمبادئ. ولا يمكن للخصوصيات والسياقات الخاصة بأي حال من الأحوال أن تنتقص من النطاق العالمي للمقاصد والمبادئ. ولذلك، عند انتهاك هذه المقاصد والمبادئ، من الضروري أن يعرب المجتمع الدولي عن قلقه.

المفهوم الثاني هو طابع المجموعة الشاملة من القوانين الذي تتسم به المقاصد والمبادئ، بحيث أنها قواعد ومعايير عرفية منهجية وقابلة للإنفاذ ولا رجعة فيها. إن الاجتهاد القضائي، وقبل كل شيء، الممارسات الصائبة للدول تعزز الإرادة السياسية للالتزام بها والعمل على أساسها.

الناجحة بشأن تغير المناخ التي أجريت في باريس في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وفي مجال السلام والأمن، وبالرغم من التطورات غير المتوقعة في إطار الميثاق الأصلي، مثل عمليات حفظ السلام، نواجه عجزاً في المصدقية ولم تغلب بعد على المقاومة المتأصلة للإصلاحات التي طال انتظارها. ونتيجة لذلك، فقدت هذه الهيئة تدريجياً القدرة على الوفاء بالمعايير الأخلاقية والسياسية العالية التي تتوقعها منا عن حق الشعوب التي تمثلها. ولا بد من إدراك أن مجلس الأمن لم يرقم للأسف بالوفاء دائماً بالتزاماته كما هو مبين في مقاصد ومبادئ الميثاق وفي أحكام الميثاق الأخرى ذات الصلة.

ولكن، لننظر إلى نصف الكأس الممتلئ. فهناك العديد من الفرص أمامنا. وقدمت مدخلات هامة للتفكير واتخاذ القرار بتوصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، وفريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، والفريق الاستشاري الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وكذلك خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. وبالمثل، على الجبهة الإنسانية، ستكون أمامنا فرصة لإحراز تقدم في التعامل مع التحديات الحاسمة الأهمية والاستجابة لمحنة المدنيين المتضررين من النزاعات التي أخفقنا في حلها في مؤتمر قمة اسطنبول الإنساني القادم وفي اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالتصدي للتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٦.

وعلاوة على ذلك، توفر الدورة السبعين للجمعية العامة فرصة لا يمكن تفويتها للتوصل إلى نتائج ملموسة بشأن المسألة الهامة لتحديث إطار الحوكمة الأمني الجماعي. إن إصلاح مجلس الأمن بكفالة الاستماع إلى أصوات جميع الأعضاء من خلال عملية تضمن التمثيل العادل وتحسين عملية اتخاذ

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بكم وبفريقكم، سيدي الرئيس، على المذكرة المفاهيمية المفيدة التي عمدت في المناقشة المفتوحة التي عقدت اليوم (S/2016/103، المرفق). ونعرب أيضا عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام.

تولى مجلس الأمن الدور القيادي في الإشارة إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه فيما يحاول صون السلام والأمن الدوليين. ولكنه لم يتخذ إجراءاته دائما من روح الميثاق. ونظرا للحاجة إلى الإيجاز، لأغراض التوضيح، أود أن أركز على ثلاثة مجالات تشكل أعراضا لانعدام الروح التي تهيمن على المقاصد والمبادئ التي يركز عليها الميثاق في تصريف الأعمال اليومية للمجلس.

أولاً، إننا جميعاً مولعون بالتأكيد على أن ميثاق الأمم المتحدة قد اعتمد باسمنا "نحن الشعوب". ونادراً ما يمضي أسبوع دون حوادث من بعض أجزاء العالم نكون فيها نحن الشعوب - اعتمد الميثاق باسمنا -، أهدافاً للهجمات الإرهابية. وفي حين يظل الإرهاب تهديداً أساسياً لصون السلم والأمن الدوليين، فإن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومجلس الأمن في اتخاذ إجراءات حاسمة لمكافحة الإرهاب أقل بكثير مما هو منشود.

وعلى سبيل المثال، أشير إلى ضرورة توافق الآراء لإدراج فرد إرهابي أو تنظيم إرهابي في أي نظام لجزاءات مجلس الأمن. ومنح حق النقض لجميع أعضاء لجان الجزاءات قد أدى عملياً إلى وقوع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والقاعدة

ثالثاً، نؤكد على البعد الوقائي. يمكن لعدة عوامل أن تسهم في سحق خطير تجاه المقاصد والمبادئ، ولتجنب هذه النتيجة، من الضروري التصرف في وقت مبكر. ومن هذا المنظور، يعد عمل مجلس الأمن حاسم الأهمية، إذ أن الاستمرار في عدم الاكتراث بهذه الإشارات يعني تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر. وكذلك يمكن لتنسيق عمل مختلف هيئات المنظومة أن يكون أساسياً في منع زعزعة الاستقرار ودورات النزاع، على غرار التفاعل مع المنظمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن من الميثاق. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نتذكر أن للجمعية العامة قدرات وقائية وفقاً للمادتين ١١ و ١٢ من الميثاق وعمل الأمين العام والطرائق المختلفة للبعثات.

وقد التزمت شيلي، أثناء فترة عضويتها مؤخرًا في المجلس، بثلاثي السلام والأمن والتنمية، مؤكدة أنه من الضروري فهم الأزمات من وجهة نظر أوسع نطاقاً، بما في ذلك المفاهيم الأساسية مثل التماسك والشمولية وحقوق الإنسان واحترام الاختلافات، بغية التصدي للأسباب الجذرية للنزاع. وفي هذا السياق، اقترح بلدنا موضوع "التنمية الشاملة لصون السلم والأمن الدوليين" للمناقشة المفتوحة في المجلس برئاسة رئيسة شيلي السيدة ميشيل باشلي خيرياً في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (انظر S/PV.7361). وتكشف الوقائع أن هناك علاقة بين عدم الإدماج ودورات النزاع وتدمير النسيج الاجتماعي، الأمر الذي يشكل تهديداً موضوعياً للسلم والأمن الدوليين. وعلينا أن نعمل في هذا المجال بطريقة مباشرة لمنع العمليات المزعزعة للاستقرار وبالتالي نحافظ على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي ينبغي حمايتها، نظراً لأنها توفر الأساس للعيش السلمي والتعاون.

ونختتم بالتأكيد على تقديرنا للرئاسة الفترولية لعقد جلسة اليوم.

التي يضع مجلس الأمن الصيغة النهائية لها، من المنطقي أن نتوقع من المجلس أن يتشاور مع البلدان المساهمة بقوات.

ثالثاً، وأخيراً، إن مجلس الأمن بحاجة إلى تذكير بأن البيت أولى بخير أهله. ومن السخرية أن نجد مجلس الأمن يعمل نحو توطيد الديمقراطية وسيادة القانون في سائر أرجاء العالم، في حين أن بيته من الداخل بحاجة إلى ترتيب. إن الهيكل الحالي لمجلس الأمن وأساليب عمله تخافي الحقيقة وتمثل حقبة ولت. وإذا ما أراد المجلس أن يستعيد شرعيته فلا خيار أمامه سوى الإصلاح، وهذا شرط لا غنى عنه حتى يبلغ درجة مثالية في كفاءته، وسيكون إصلاحاً حقيقياً إكراماً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

السيدة نغوين (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

يشيد وفدي بالمبادرة التي أخذت زمامها الرئاسة الفترولية بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع حيوي يتعلق باحترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. هذا موضوع يكتسي أهمية كبيرة بالنظر إلى تزايد التحديات التي تواجه السلم العالمي والدور الحيوي الذي تقوم به الأمم المتحدة في التصدي لهذه التحديات.

إن الأمم المتحدة منذ تأسيسها قبل سبعة عقود، أثبتت بنجاح أهميتها وقيمتها بوصفها أوسع هيئة شاملة متعددة الأطراف لحماية هيكل الأمن الجماعي العالمي. لقد ساعدت المنظمة على تفادي الحروب، وتعزيز إنهاء الاستعمار، وحماية حقوق الإنسان والدفع قدماً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن هذه النجاحات تأسست كلها على ميثاق الأمم المتحدة والمقاصد والمبادئ الكامنة في جوهره. وفي الحقيقة، أن

والمرتبطين بها من أفراد وجماعات وعمليات وكيانات رهينة لأهواء دولة عضو أو أخرى.

ما من تفسير مطلوب لذلك، إنما بيان بسيط ينم عن المعارضة أو التأجيل أو الحجب يُطل أي طلب بُذل في تنظيمه مجهود مضمّن لإدراج أسماء في القائمة ضد الذين ارتكبوا أعمالاً فظيعة. من ذا الذي يتحمل المسؤولية عن هذا القرار، أو بالأحرى عن التقاعس عندما يتم حجب أسماء المجموعات الإرهابية المعروفة والأفراد المدرجين في القوائم أو تعليق وضعهم وراء عملية مجهولة من عمليات صنع القرارات التي تُتخذ بتوافق الآراء، وتقوم تلك المجموعات بارتكاب المجازر في وقت لاحق؟

علاوة على ذلك، لاحظنا حتى الانتهاكات العامة الصارخة لنظام الجزاءات التي تتمثل في عملية إدراج أسماء أفراد وكيانات في القوائم لا تتضمن تدابير عقابية، ولا تلقى حتى استنكاراً بسيطاً. ومع ذلك نحن عموم الأعضاء في الأمم المتحدة، يتوقع منا الامتثال لقرارات الجزاءات التابعة للمجلس أو الامتناع عن ذلك.

أما نقطتي الثانية فتتعلق بحفظ السلام، وهو العمل المنوط بمجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، نود أن نثير مسألة التشاور بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، على الرغم من أن المادة ٤٤ من الميثاق تقتضي صراحة من المجلس دعوة الدول الأعضاء المساهمة بقوات والتي هي غير أعضاء في مجلس الأمن إلى المشاركة في قرارات مجلس الأمن. وهذا يقوض بدرجة كبيرة من غايات حفظ السلام. نحن البلدان المساهمة بقوات لدينا قوات في الميدان، ونقدم مساهمات هامة في مجلس الأمن المنوط به صياغة ولايات عمليات حفظ السلام. إن عدم التشاور هذا يأتي على حساب كفاءة عمليات حفظ السلام. إننا إذ نقف على أهبة الاستعداد للوفاء بالولاية

الميثاق وتعميق علاقاته مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تؤدي دورا هاما في تسوية هذه النزاعات، وتعزيز منع نشوب النزاعات والشراكات في مجال الوساطة، علاوة على الاستجابة السريعة للأزمات الإقليمية. كذلك من الجوهرى حشد الموارد، وتطوير قدرات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بغية ضمان تأهبها، وكفاءتها وفعاليتها.

إن فييت نام، بوصفها عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ما فتئت تعمل بدأب مع زملائنا الأعضاء في الرابطة على بناء هيكل إقليمي يفضي إلى الاستقرار والازدهار، فضلا عن التصدي للتحديات الأمنية الإقليمية من خلال إحراز تقدم في المجالين السياسي والأمني في مجتمع الرابطة. ونعمل أيضا مع الشركاء لتطوير وسائل لمنع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن تلك الجهود التي تبذلها الجماعة وشركاؤها حيوية، حيث أن المنطقة تواجه تطورات معقدة بشكل متزايد في البحر الشرقي، وكذلك في بحر جنوب الصين، لا سيما الأنشطة الدائرة غير القانونية على نطاق واسع بشأن الادعاء مجددا بالأراضي والتشييد التي غيرت مركز بعض معالمها. إن هذه الأنشطة الانفرادية تضر بالبيئة ولها آثار خطيرة على السلم والاستقرار والأمن في المنطقة، وتثير القلق فيما بين البلدان الأعضاء في الجماعة وغيرها داخل المنطقة وخارجها. لذلك من الحيوي العمل على إنهاء هذه الأعمال فورا، وهي أعمال تغير الوضع الراهن أو تضيي عليه الطابع العسكري أو تزيد الحالة تعقيدا في البحر الشرقي. ونهيب بجميع الأطراف المعنية تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واحترام حرية الملاحة والطيران في المنطقة، والبقاء ملتزمة بالتنفيذ الكامل والصارم للإعلان

المبادئ الأساسية هي احترام استقلال الدول الأعضاء والمساواة في السيادة بينها واحترام سلامتها الإقليمية؛ وعدم التدخل في شؤونها الداخلية؛ والالتزام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، كل هذه المبادئ أصبحت تشكل حجر الزاوية في المنظمة، والقيم الجوهرية في المجتمع الدولي، وتوفر الحماية التي بوسع الضعيف أن يعول عليها، وتحمي من إساءة استخدام السلطة.

ولكن علينا أن نقر بأن التهديدات الكبيرة للسلم والأمن الدوليين ما زالت مستمرة، سواء أكانت نتيجة انتشار أسلحة الدمار الشامل، أو الإرهاب والتطرف العنيف، أو النزاعات الطويلة الأمد على السيادة والأراضي، أو تصعيد النزاعات داخل الدول، والنزاعات الإقليمية. فملايين الناس في جميع أرجاء العالم يعيشون في حالة عوز شديد ويفرون من الحروب والصراعات أو يعانون من شتى أشكال الحرمان.

إن حدة وتعدد التحديات الراهنة يتطلبان من الأمم المتحدة، لا سيما الأجهزة الرئيسية فيها، بما في ذلك الجمعية العامة، ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، اتباع نهج مصمم من أجل تعزيز مقاصد ومبادئ الميثاق. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لاحترام الطابع الفريد لكل دولة من حيث التاريخ، والثقافة، والجوانب السياسية والاقتصادية.

إن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات يجب أن يظلا من الجوانب الرئيسية لعمل المنظمة لإعلاء شأن السلم والأمن الإقليميين والدوليين. كذلك لا بد للأمم المتحدة من العمل على زيادة تعزيز ومساعدة الدول الأعضاء في تسخير الوسائل الملائمة الواردة في الفقرة ٣٣ من الميثاق لتسوية المنازعات.

نعتقد أيضا أن مجلس الأمن، بوصفه الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن، يتعين عليه إعطاء الأولوية للوسائل السلمية المنصوص عليها في المادة ٣٣ من

المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، لا تقل أهمية عن أي وقت مضى. وهي تشكل حجر الأساس للنظام العالمي القائم على القواعد، والذي يركز عليه سلامنا ورخاؤنا جميعا.

وفي مجالي السلم والأمن، علينا أن نقوم بما هو أكثر بكثير وأفضل بكثير من أجل الوفاء بالمعايير المنصوص عليها في الميثاق. ويدعو الميثاق الدول، أولا وقبل كل شيء، إلى السعي إلى التسوية السلمية للتراعات عن طريق التفاوض والوساطة والوسائل القضائية. ويظهر التاريخ بشكل واضح أن ذلك ليس الشيء الصحيح الوحيد الذي ينبغي القيام به، بل إنه يمثل السبيل الأكثر فعالية لمنع نشوب الصراعات. وهذا الفهم يكرر ما ورد في الاستعراضات الهامة التي أجريت في العام الماضي لجهود الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن. وهي تضع أولوية العمل السياسي وأهمية منع نشوب الصراعات في الصدارة. وعلينا أن نغتنم هذه الفرصة لتنفيذ الإصلاحات المقترحة.

إن السلام الدائم لا يتحقق من خلال التدخل العسكري، ولكن من خلال الحلول السياسية والحوكمة المسؤولة القائمة على سيادة القانون. ويدخل الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات المسلحة ضمن أهم مسؤولياتنا، وهما يحتاجان إلى استثمارات أكبر بكثير منا جميعا على كل المستويات. ومن أجل توطيد أسس السلام الدائم، يجب علينا الوفاء بوعد إرساء ثقافة الوقاية. ويشمل ذلك ضمان احترام حقوق الإنسان، وهو أمر ضروري لمنع نشوب الصراعات. وبالنسبة للمجلس، فإن هذا يعني إلقاء نظرة واسعة النطاق على السلام والأمن والتنمية، ووضع الميثاق فوق المصالح الوطنية.

وكما أكد الأمين العام في تقريره عن مؤتمر القمة العالمي المقبل للعمل الإنساني، يجب أن نتمسك بالقواعد التي تحمي البشرية. ويذكرنا الأمين العام بأن كرامة الإنسان المتأصلة وقيمتها هما الأساس الذي يقوم عليه ميثاق الأمم المتحدة. وتشكل الهجمات ضد المدنيين والقصف المكثف والعشوائي

المتعلق بسلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي والانتهاك في وقت مبكر من إبرام مدونة للسلوك.

لقد أثبت التاريخ أهمية ميثاق الأمم المتحدة بوصفه عنصرا أساسيا في صون السلم والاستقرار الدوليين. وما زلنا ملتزمين ومستعدين للعمل بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في جهود مشتركة للتصدي بصورة جماعية لتحديات السلم والأمن الدوليين التي نواجهها حاليا وسوف نواجهها في السنوات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل السويد.

السيد ثوريسون (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن بلدان الشمال وهي: أيسلندا، والدانمرك، وفنلندا، والنرويج وبلدي السويد.

أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الفترولية على تنظيم مناقشة تتعلق بموضوع لا يزال هاما اليوم كما كان عندما اعتمد الميثاق، أي قبل أكثر من سبعين عاما.

إننا لم نواجه مثل هذه التحديات الكبيرة التي تجابهنا اليوم منذ الحرب العالمية الثانية، نظرا للأعداد غير المسبوقة من الفارين من النزاع العنيف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وحالات الطوارئ. والتطرف العنيف يهدد النسيج الاجتماعي للدول والمجتمعات ويمثل تغير المناخ أكبر تهديد للعديد من الدول. وليس بوسع أي دولة معالجة هذه التحديات وحدها. فذلك يدخل ضمن مسؤوليتنا المشتركة، ويتطلب حلولا عالمية وإقليمية ومحلية.

ويشكل ميثاق الأمم المتحدة بعد مرور أكثر من ٧٠ عاما على اعتماده علامة مستمرة على التعاون المتعدد الأطراف على أساس احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولا نزال نؤمن بإيماننا راسخا بالأمم المتحدة وندعمها لقيادة جهودنا التعاونية العالمية. ونحن نعتقد أن مقاصد ومبادئ المنظمة،

واحترام حقوق الإنسان؛ عالما يكون لكل فرد فيه الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحيث يستفيد الجميع فيه من التقدم الاجتماعي وتحسن مستويات المعيشة، هو عالم أكثر أمانا للجميع. واسمحو لي أن أختتم بياني باقتباس كلمات لداغ همرشولد:

”إن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة هي، إلى حد بعيد، أكبر من المنظمة التي تتجسد من خلالها، والأهداف التي تروم صونها أقدس من سياسات أية دولة أو شعب.“

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، اسمح لي بداية أن أرحب بترؤس السيدة دلسي رودريغيث غوميث، وزيرة خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية الصديقة، لهذه الجلسة الهامة وأن أتوجه لكم بالتهنئة على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري، ويؤكد وفد بلادي دعمه لمواقف فنزويلا المشرفة في مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ويود وفد بلادي، الجمهورية العربية السورية، التأكيد على النقاط التالية.

أولا، إن المقياس الوحيد الذي يضمن إرساء سيادة القانون على الصعيد الدولي وحفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية وتوطيد العلاقات الودية بين دولنا الأعضاء يتمثل في الاحترام الصارم لمبادئ ومقاصد الميثاق، وفي مقدمتها مبادئ احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها والمساواة في السيادة وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وكل مسعى لفرض مصطلحات جديدة غير توافقية على حساب أحكام الميثاق التي أقرتها دولنا الأعضاء سيعني حكما تقويض التراث القانوني التراكمي للدول الأعضاء وإعادة عقارب الساعة نحو الوراء. لقد استمعنا اليوم إلى تصريحات منسقة مقلقة للغاية، يروج لها الأمين العام

وقصف المناطق المأهولة بالسكان ومنع إيصال المساعدات الإنسانية، كلها مظاهر ازدياد صارخ للقانون الدولي الإنساني. ويتعين مساءلة مرتكبي الجرائم الخطيرة المقترفة كل يوم عن أفعالهم من أجل تحقيق العدالة للضحايا وردع الجرائم في المستقبل.

لقد أظهر مؤسسو الأمم المتحدة بصيرة واضحة عند تأكيدهم على دور المنظمات الإقليمية في منع نشوب النزاعات وحلها. وفي الواقع، يشجع الميثاق على التسوية السلمية للنزاعات من خلال الترتيبات الإقليمية قبل إحالتها إلى مجلس الأمن. ويتعين تقوية هذه الشراكات الحيوية التي يعزز بعضها بعضا الآن، وجعلها أكثر استراتيجية. والأمم المتحدة ليست بحاجة فحسب إلى العمل جنبا إلى جنب مع المنظمات الإقليمية في مختلف مسارح العمليات، ولكن يتعين عليها أيضا تمكينها للمشاركة في تحمل الأعباء، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ويكتسي تقديم الدعم والموارد للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية في العمليات التي أذن بها مجلس الأمن أهمية خاصة في هذا الصدد. ودعم بلدان الشمال الأوروبي لإيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية ليس مجرد التزام سياسي ولكنه التزام عملي، أبانت عنه الوجود المتعددة للتعاون القائم بيننا في مجال السلام والأمن. واسمحو لي أن أؤكد أن هذا مسار ذو اتجاهين. فالدول الأفريقية غالبا ما تكون أول الدول التي تنشر قواتها لحفظ سلام في مسارح العمليات التي يكون السلام بعيد المنال فيها. وذلك أمر يتطلب الاعتراف به وينبغي استخلاص الدروس من التجربة الأفريقية.

لقد أشار كثير من المتكلمين اليوم إلى العبارة الافتتاحية للميثاق: ”نحن شعوب الأمم المتحدة“. وسعينا لتحقيق السلام والتنمية لا يصب في مصلحة الدول والمجتمعات فحسب، ولكنه يصب بشكل أساسي في المصلحة الفردية للرجال والنساء والأطفال. إن عالما يقوم على سيادة القانون

وقفت ولا تزال، عاجزة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة بموجب الميثاق لتطبيق الكثير من قرارات الشرعية الدولية، لا سيما تلك الداعية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجزيرة السورية المحتلة، وللأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي مقدمتها القدس وما تبقى من أراضٍ محتلة في جنوب لبنان، وإلزام إسرائيل بالكف عن سياساتها العدوانية بحق المواطنين العرب الرازحين تحت الاحتلال، ودول المنطقة. كما تجلّى ذلك أيضاً في التلاعب بأحكام الميثاق وتجاوزها، واعتماد ازدواجية في المعايير واستنباط مصطلحات ومفاهيم لم تحظ بتوافق آراء الدول الأعضاء حولها، وجرى استخدامها لتبرير تدخلات عسكرية استعمارية دموية في دول بعينها أدت إلى انتشار الإرهاب والفوضى ومعاناة العديد من الشعوب. هذا كان على سبيل المثال نتيجة حماية المدنيين في ليبيا، فتم قتل ١٥٠.٠٠٠ لبي وتحويل ليبيا إلى بؤرة للإرهاب العالمي.

ثالثاً، إن الأمم المتحدة التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية على النازية والفاشية والعسكرتارية اليابانية مدعوة اليوم لتكرار انتصارها على المد الإرهابي المتمثل في التنظيمات الإرهابية كـ "داعش" و "جبهة النصرة" وغيرهما من الكيانات والجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة التي تنشط على الأراضي السورية، بما في ذلك ما يسمى "جيش الإسلام" و "أحرار الشام" و "بوكو حرام" و "حركة تركستان الشرقية" و "إمارة القوقاز" و "أنصار الشريعة" و "حركة الشباب" و "الجماعة الإسلامية" وغيرها.

ويؤكد وفد بلادي في هذا السياق، على أن أي جهد لمكافحة الإرهاب لن يُكتب له النجاح في حال تم على نحو يتعارض وأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي ودون التنسيق المسبق والتعاون الكامل مع حكومات الدول المعنية، وطالما استمر استخدام بعض الدول للإرهاب كأداة لسياساتها الخارجية، واستمر أيضاً التغاضي عن ممارسات حكومات

وممثلون لدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، يُفترض فيها أن تكون مؤمنة على مبادئ ومقاصد الميثاق. وهي تصريحات يروجون فيها لنهجهم التدخلية وانتهاك مبدأ السيادة، بذرائع شتى تفتح الباب واسعاً أمام تكرار نماذج لتدخلات عسكرية غير مشروعة شهدتها العديد من الدول الأعضاء، ولم تؤد هذه التدخلات إلا إلى زعزعة الأمن والسلم الدوليين وإضعاف الأمم المتحدة وتقويض مصداقيتها. لقد تناسى ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الولايات التي ترتبت عن سياسات حكوماتهم على مدى العقود الماضية على دول منطقتنا، المنطقة التي تسمى بالشرق الأوسط، فأرهقت هذه السياسات شعوب منطقتنا وجعلت المعاناة خبزاً يومياً لنا، ابتداءً من دعم وتسهيل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة واستخدام حق النقض عشرات المرات لحماية استمرار هذا الاحتلال الإسرائيلي، إلى استهداف وتدمير واحتلال العراق فليبيا، ومن ثم إلى العمل على تقويض الحكومة الشرعية في بلادي، كما فعلوا سابقاً في دول في أمريكا اللاتينية وحول العالم. إن هذا النمط من التفكير السياسي ينهي ما تبقى من مصداقية ومرجعية للقانون الدولي ويسعى إلى تكرار أخطاء جسيمة مجدداً، بدلا من تقديم الاعتذار عن أخطاء دموية سابقة.

ثانياً، لقد أبرزت العقود السبعة التي انقضت منذ إنشاء الأمم المتحدة الحاجة إلى إعلاء أحكام الميثاق وضمّان احترامه وإصلاح بعض طرائق العمل وتفعيل بعضها الآخر، بما يمكن الأمم المتحدة من القيام بالدور الذي أناطته به الدول الأعضاء على نحو يحفظ لهذه المنظمة مصداقيتها وفعاليتها.

فالأمم المتحدة اصطدمت خلال مسيرتها بمساعي دول نافذة للهيمنة عليها وتحويلها إلى أداة لخدمة مصالحها وسياساتها، غير آبهة بتعارض سياساتها تلك مع القانون الدولي ومبادئ وأحكام الميثاق ومصالح دول أعضاء أخرى. وقد تجلّى ذلك منذ السنوات الأولى لنشأة الأمم المتحدة، التي

التجربة الليبية التي لا زال الشعب الليبي الشقيق والعالم بأسره يلمسان نتائجها المدمرة حتى الآن. كل ذلك من دون أن نسمع أي كلمة اعتذار من أولئك الذين تسببوا بهذه الخطايا الكبرى، ومن دون أي صحوة ضمير أو تغيير في سياساتهم الكارثية التي جلبت العار لهم وسفك الدماء لشعبونا.

ولم تقف الأمور عند هذا الحد، بل عمدت حكومات دول أعضاء للعمل على تجميع المجرمين الإرهابيين والمرترقة الأجانب والتكفيريين المتعطشين للدماء من شتى أنحاء العالم وتسليحهم وتمويلهم وإرسالهم إلى سوريا والعراق وتسميتهم زورا وبهتانا بـ "الجهاديين" و "المعارضين المعتدلين" ليؤسسوا كيانهم الإرهابي ويجعلوا من سوريا قاعدة جديدة لإرهابهم ينطلقون منها إلى دول الجوار والعالم بأسره. لا بل إن البعض استمرراً تسمية إرهابيي داعش بـ "دولة الخلافة الإسلامية" للإيحاء بأن إرهاب داعش إنما هو "مشروع دولة".

فأين التعهد الذي قطعتة هذه الدول على نفسها عند انضمامها للأمم المتحدة بالالتزام بالعيش في سلام وحسن جوار مع الدول الأخرى؟ وأين احترامها لمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية بين الدول وحسن الجوار الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) لعام ١٩٧٠؟ وكيف نفسر سكوت الأمم المتحدة هذه عن الانتهاكات المنهجية المستمرة التي ترتكبها بعض الحكومات لقراراتها الخاصة بمكافحة الإرهاب، وفي مقدمتها قرارات مجلسكم الموقر ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، ٢١٩٩ (٢٠١٥)، ٢١٧٨ (٢٠١٤)، ٢١٧٠ (٢٠١٤)، ١٣٧٣ (٢٠٠١)، و ١٢٦٩ (١٩٩٩)؟

خلال الأيام الأخيرة، تكررت أعمال النظام التركي ضد سيادة وسلامة أراضي بلادي الجمهورية العربية السورية، وتدخلت القوات العسكرية التركية بنفسها وبشكل مباشر مجدداً لدعم الإرهاب الذي ترعاه هي داخل بلادي، وذلك بعد أن اعتمد النظام التركي مرارا على المرترقة والمقاتلين

الدول الداعمة للإرهاب. ونؤكد في هذا الصدد أيضاً أن محاولة بعض الدول الأعضاء تبرير تدخلها العسكري في بلادي سوريا بذريعة "مكافحة داعش" استناداً للمادة ٥١ من الميثاق، ودون التنسيق مع الحكومة السورية، إنما يمثل تشويهاً لأحكام الميثاق وتلاعباً سوريالياً رخيصاً بالقانون الدولي سعياً لاستهداف السيادة السورية بما يؤدي إلى إطالة أمد الإرهاب وتبرير استدامته والتغطية على رُعاته. ويبقى السبيل الوحيد المجدي والكفيل بمكافحة الإرهاب هو إقامة تحالف دولي فاعل ضمن إطار الشرعية الدولية وبمشاركة الدول المعنية وفي مقدمتها الدولة السورية التي تمثل الطرف الأساسي الذي يتصدى للإرهاب في المنطقة.

لقد أبرزت الأوضاع التي تشهدها بلادي سوريا ودول أخرى في المنطقة، الحالة المؤسفة التي وصلت إليها منظمة الأمم المتحدة. فمنذ الأيام الأولى للأزمة، استغلت بعض الدول الأعضاء هذا المحفل للتدخل الفج غير المسبوق في الشؤون الداخلية السورية، وعملت على التحريض على العنف والإرهاب ونشر الادعاءات الكاذبة وشيطنة الحكومة السورية وتأجيج أوار الأزمة وعرقلة جهود التسوية بهدف زعزعة استقرار سوريا والمساس بسيادتها وسياساتها وخياراتها الوطنية السيادية، وتغيير حكومتها الشرعية باستخدام القوة والإرهاب. كما سارعت حكومة بعض الدول إلى فبركة كيانات مصنعة خارجياً والترويج لها بهدف إحلالها مكان الحكومة السورية الشرعية، في ظل ادعاءات مضللة وكاذبة سبق وأن استخدمتها ذات الحكومات للترويج لغزو دول أعضاء في هذه المنظمة الدولية، ولتغيير أنظمة الحكم بالقوة، هذا علاوة على فرض التدابير القسرية الأحادية الجانب بحق الشعب السوري حرمانه من مستلزماته المعيشية اليومية كالغذاء والدواء ووقود التدفئة، والعمل على تأجيج الأوضاع لإيجاد مبررات للتدخل العسكري بذرائع إنسانية كاذبة على غرار

السيدة الرئيس، أشرت في ورقتكم المفاهيمية (S/2016/103، المرفق) إلى أن "الأمم المتحدة لا تزال أفضل خيار متاح لنا لكي نواجه... التحديات الكبيرة والمعقدة الماثلة أمام البشرية"، ومع أننا نشاطركم الرأي، إلا أن على الأمم المتحدة تدارك الثغرات الكبيرة والاضطلاع بمسؤولياتها الهامة تجاه دولها الأعضاء وفقاً للميثاق وتحقيقاً لآمال آبائنا المؤسسين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): إن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والتزامنا بالإنسانية، يجري اختبارها بصورة متكررة اليوم. ومسؤوليتنا المشتركة هي العمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية للالتزام بها. وأود أن أشكر فتزويلا على إتاحة هذه الفرصة لنا للتفكير في هذا المسألة البالغة الأهمية.

تؤيد هنغاريا البيان الذي سيدلى به لاحقاً باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أشاطر المجلس بعضاً من أولويات بلدي.

ولا يمكننا أن نبالغ في التأكيد على أهمية منع نشوب النزاعات. وتؤكد مختلف عمليات الاستعراض الجارية أيضاً تلك المسألة الهامة جداً. وبدلاً من أن نعلق في حالة دائمة من إدارة الأزمات، ينبغي لنا مواصلة إعطاء الأولوية للإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وحلها. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خاصة في هذا الصدد لأنه من أنيطت به المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ونعتقد أنه ينبغي له أن يستعمل جميع الأدوات التي في حوزته، بما في ذلك المتعلقة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والتعاون مع المنظمات الإقليمية، واعتماد جزاءات ذكية ومحددة الهدف وإحالة الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية، إذا اقتضت الظروف.

الإرهابيين الأجانب الذين استقدمهم بالشراكة مع حكومات دول أخرى إلى بلادي. وقامت قوات نظام "إردوغان" بقصف أماكن تواجد مواطنين سوريين أكراد ومواقع للجيش العربي السوري داخل الأراضي السورية بالمدفعية الثقيلة. كما أرسل نظام إردوغان عشرات العربات المسلحة التي تحمل الرشاشات ومئات المسلحين من القوات التركية والمترقة إلى منطقة أعزاز السورية إضافة إلى استمرار تركيا بالسماح بممرور عصابات مسلحة متطرفة جديدة إلى سوريا لدعم تنظيمي "جبهة النصرة" و "داعش" الإرهابيين وغيرهما من المنظمات الإرهابية التي لحقت بها أضرار جسيمة خلال المعارك، لا بل إن النظام التركي قد قام بتزويد تلك العصابات الإرهابية بأسلحة كيماوية لا استخدامها ضد القوات الحكومية والمدنيين السوريين، من أجل استخدام ذلك فيما بعد لتوجيه الاتهام ضد الحكومة السورية. ويتزامن ذلك مع دعوات النظام السعودي لتدخل عسكري في بلادي بذريعة "مكافحة إرهاب داعش" الذي أنشأه ورعاه النظام السعودي وفكره الوهابي المتطرف.

وبالرغم من كل ذلك، لا يزال مجلسكم الموقر هذا صامتاً وعاجزاً عن وضع حد لهذه الاعتداءات الصارخة والاضطلاع بدوره الأساسي لحفظ السلم والأمن الدوليين. فعن أي أمن وعن أي سلم دوليين نتحدث؟

إننا نتكلم عن وقائع قائمة ويعترينا ألم بالغ، فالمئات يُقتلون يومياً في بلدي سورية وفي دول أخرى في ظل عجز الأمم المتحدة عن مساءلة مشغلي الإرهاب العالمي، لا بل وصل الاستهتار حدّاً غير مسبوق تجلّى بتولي النظام السعودي مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وانتخاب السعودية عضواً في مجلس حقوق الإنسان، وإناطة مركز رعاية حوار الحضارات بقطر، وإناطة استضافة القمة الإنسانية الدولية الأولى بتركيا، وإناطة عضوية ترويكا العمل الإنساني في مجلس الأمن بالأردن قبل أن تنتهي ولايته!!!

السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وحتى الآن، وقّعت ١١٠ دول أعضاء على مدونة قواعد السلوك. وأشجّع الدول التي لم تفعل بعد على أن تنضم إلى تلك المبادرة الهامة، التي تمثل فرصة فريدة لتحسين قدرة المجلس على منع الفظائع والتصدي لها في التوقيت المناسب وبشكل حاسم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي.

السيد أنطونيو (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة نكوسازانا دلاميني - زوما، التي لم تتمكن من الانضمام إلينا نظراً لانشغالها، أودّ أن أعرب عن تهانينا الحارة إلى الدولة الصديقة، جمهورية فنزويلا البوليفارية، على تولي رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير. كما أودّ أن أرحّب هنا هذا الصباح بحضور السيدة ديلسي إيلوينا رودريغيث غوميث، وزيرة خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية. إن حضورها الجدير بالإشادة بيننا يوضح التزام جمهورية فنزويلا البوليفارية الذي لا يتزعزع بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وعزمها الملهم على تقديم مساهمة كبيرة في عمل المجلس. وأشكر أيضاً الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية القيمة في هذا الصباح.

لقد مرت ٧٠ عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، ومع ذلك فإن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ما زال بإمكانها أن تصمد أمام محن الزمن وأزمات العالم، مما يمكن المنظمة من الحفاظ على الأساس الذي يوجّه عملها لتحقيق ثلاثية السلام وحقوق الإنسان والتنمية. واسترشاداً بهذه القيم الأساسية، أضافت الأمم المتحدة العديد من الإنجازات والنجاحات إلى رصيدها. وتمت استعادة السلام والأمن في أنحاء عديدة من العالم، وحرر الناس أنفسهم من نير الاستعمار في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وشهد العالم تطوراً هاماً في العقود الأخيرة.

ونعتقد أن الحفاظ على السلام يتطلب التأزر فيما بين أركان عمل الأمم المتحدة الثلاثة. ولا يمكننا أن نحقق السلام والأمن الدوليين دون ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والكرامة الإنسانية، والمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة. وتعزيز التنمية المستدامة مهم أيضاً. ونعتقد أن ذلك هو السبيل الوحيد لضمان حلول تدوم وتكون أكثر قوة، ولذلك فهو السبيل الوحيد الذي يمكن به الحفاظ على السلام وتفادي العودة إلى التراع.

يجسّد ميثاق الأمم المتحدة رؤية لعالم أكثر سلاماً واستقراراً وازدهاراً للجميع. ويجب حماية ما يمثله. ويجب علينا حماية كرامة الإنسان. إن وقف أعمال العنف التي يرتكبها الإرهابيون، ووضع حد للانتهاكات الجسيمة وواسعة الانتشار لحقوق الإنسان، والقضاء على مختلف أشكال الرق المعاصر تتطلب منا جميعاً بذل جهود مشتركة ومنسقة.

في السنوات الماضية، أشار مجلس الأمن كثيراً إلى مبدأ المسؤولية عن الحماية. وترى هنغاريا أن الأوان قد آن، في الذكرى السنوية العاشرة لهذا المبدأ، لكي يجدد المجتمع الدولي ويعزز التزامه الدائم بحماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتطهير العرقي. وترى هنغاريا أن كفالة المساءلة عن الجرائم الوحشية هو من أفضل السبل للحيلولة دون تكرارها. ويقع على عاتق الدول الالتزام الأساسي بقمع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ونرحب بجميع المبادرات الرامية إلى تعزيز الملاحقة القضائية المحلية. وفي الوقت نفسه، نعترف أيضاً بالدور الحاسم الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في المعركة من أجل إنهاء الإفلات من العقاب عندما لا تتوفر آليات المساءلة الجنائية الوطنية.

وأخيراً، شاركت هنغاريا بنشاط، بوصفها عضواً في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، في وضع مدونة قواعد

وبالتوازي مع نشر عمليات حفظ السلام على أرض الواقع، يعمل الاتحاد الأفريقي أيضا من أجل بناء قدرات طويلة الأجل عن طريق القوة الأفريقية الجاهزة. فهذه القوة تجعل من الممكن تحقيق الاستجابة المناسبة التي تهدف إلى معالجة بعض أوجه القصور في العمليات الأخيرة التي يرأسها الاتحاد الأفريقي، والتي تتعلق بالتخطيط، وتوفير أفراد للقوة، والإمارة، والرصد، ودعم البعثات. ومع ذلك، ثمّة عقبة على الدوام من العقبات الرئيسية التي تواجه الاتحاد الأفريقي في هذا السياق تتعلق بعدم توفير التمويل المرن والمستدام الذي يمكن التنبؤ به. فمن الضروري أن تجد عملية استعراض حفظ السلام الحل المناسب لهذه المسألة، مع مراعاة أن جهود حفظ السلام المبذولة على الصعيد الإقليمي تمثل أيضا اسهاما في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وقد التزم الاتحاد الأفريقي، في قرار لمؤتمر رؤساء دوله وحكوماته بكفالة أن يتم تخصيص نسبة ٢٥ في المائة من ميزانيته لعمليات حفظ السلام.

ويصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية العاشرة للمشاورات السنوية بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. كما يصادف نهاية البرنامج العشري لبناء القدرات التابع للاتحاد الأفريقي. وهذا يوفر لنا فرصة فريدة لتقييم الشراكة بين المنظمين، واستخلاص الدروس المناسبة من التجربة الماضية، والتعرف إلى كل من نجاحاتنا وإخفاقاتنا، وتحديد السبل والوسائل لتعزيز التعاون بيننا بغرض التصدي للتحديات على نحو أفضل. وتمثل هذه الشراكة الاستراتيجية رصيда للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي كليهما. وينبغي تعزيزها تمكيننا لكلتا المنظمين من تحقيق المزيد من الاتساق في سياساتهما، استنادا إلى مشاورات مسبقة تجري قبل اتخاذ أي قرارات، وبناء على فهم مشترك للمسائل، ووضع تحديد مشترك للأولويات المشتركة. وفي هذا الصدد، يجب اتخاذ

وتلك المبادئ، التي لها شرعية راسخة، يجب أن تظل الموجّه لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة التهديدات التقليدية والجديدة على حد سواء للسلام والأمن الدوليين. تتطلب تلك القيم الأساسية دينامية جديدة بغية إسكات الأسلحة في كثير من مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم وإنهاء الاستعمار والاحتلال الأجنبي والقضاء على الفقر والمجاعة، وهي أمور تشكل أكبر التحديات التي تواجه الأمم المتحدة، إلى جانب التهديدات الإرهابية الجديدة والتطرف العنيف والجريمة المنظمة.

ويجب أن نعمل أيضا لإعادة تأكيد مبدأ التكامل، كما ينص عليه الفصل الثامن من الميثاق. فالأحكام الواردة في هذا الفصل تسلط الضوء على أهمية الجمع بحصافة بين الطابع العالمي للأمم المتحدة مع المزايا التي توفرها النهج الإقليمية.

وقد اعتنق الاتحاد الأفريقي، في عرف الشراكة الاستراتيجية التي يمارسها مع الأمم المتحدة، المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. فالمادة ٣ من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي تتضمن تلك الأهداف، وتشدد على الحاجة إلى تعزيز الظروف التي تشجع التعاون الدولي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن مساهمة الاتحاد الأفريقي في تحقيق هدف الميثاق المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ١، ألا وهو حفظ السلم والأمن الدولي، لا جدال فيها الآن. فأفريقيا تساهم بأكثر من نسبة ٤٥ في المائة من أفراد حفظ السلام حول العالم. ومنذ عام ٢٠٠٣، أوغزت بنشر ما يزيد على ٧٠ ٠٠٠ من الأفراد النظاميين، وقرابة ١ ٥٠٠ مدني في تسع عمليات. وجهود تحقيق الاستقرار التي تضطلع بها تلك البعثات والتضحيات التي يقدمها أفرادها تيسر إلى حد كبير مهمة بعثات الأمم المتحدة التي تمسك من ثم بزمام الأمور.

ومبادئه، وأهميتها المستمرة في القرن الحادي والعشرين. وأكثر من أي وقت مضى، ثمة حاجة إلى احترام الميثاق وتنفيذه. وهذه المناقشة تتيح لنا الفرصة أيضا للإشادة بأولئك الذين ضحوا بأنفسهم أملين في تحقيق عالم حر وديمقراطي وسلمي، يقوم على أساس القيم العالمية التي لا تشكل أساسا للأمم المتحدة فحسب، بل هي أرحم أيضا بإنشاء الاتحاد الأوروبي.

وفيما نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين للعهد الدولي الخاص بالحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وللعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتنطلع إلى الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٨، من المناسب التذكير بأن ميثاق الأمم المتحدة وفرّ حجر الأساس الذي بنيت عليه شبكة واسعة من التعهدات والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

إن مجلس الأمن قد احتضن في عمله بشكل متزايد النهوض بحقوق الإنسان كعنصر حاسم في تعزيز السلام والأمن، ومنع نشوب الصراعات، وارتكاب الفظائع. وجهوده التي تتفاوت بين النظر في الحالات القطرية والمضي قدما بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ينبغي أن تتواصل وتتكثف. ويمتلك المجلس أيضا صلاحية هامة تقضي بإحالة الحالات التي يظهر أنه ارتكبت فيها جرائم إبادة جماعية، أو جرائم ضد الإنسانية، أو جرائم حرب إلى المحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن اتخاذ قرار بشأن الجزاءات المحددة الأهداف.

ومبادرة الأمين العام حول حقوق الإنسان أولا تعتمد أيضا على المبادئ التأسيسية لحقوق الإنسان المنصوص عليها في الميثاق، في سياق تطلعاتها نحو توجيه كامل منظومة الأمم المتحدة صوب النهوض بحقوق الإنسان، والسعي إلى كفالة أن تصبح الفظائع الجماعية شيئا من الماضي.

وفي الفقرة ٤ من المادة ٢، يدعو الميثاق إلى أن

خطوات ملموسة لتعزيز فعالية المشاورات السنوية المشتركة، سواء بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، أو بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

علاوة على ذلك، نحن نتطلع إلى أن تفضي جهود الجمعية العامة إلى تكريس الشراكة الجديدة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية وإعطاء شكل ملموس لها، وهي المصممة لتخلف البرنامج العشري لبناء القدرات التابع للاتحاد الأفريقي. ويمثل البرنامج الجديد رؤية جديدة. وهو يتضمن توصيات محددة بشأن طبيعة الدعم المتوقع من جانب منظومة الأمم المتحدة في مختلف مجالات النشاط.

وتمثل المناقشة اليوم أيضا فرصة التذكير بالحاجة إلى مواصلة إصلاح الأمم المتحدة، وتكثيف آلياتها، وتحديث أدواتها بغية تمكينها من أداء مهمتها بفعالية أكبر. وينبغي لإنجاز عملية تنشيط الجمعية العامة، فضلا عن إصلاح مجلس الأمن الذي طال انتظاره، أن ينهي الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا. فتلك العمليات ما زالت ضرورية لجعل المنظمة أكثر فعالية وأكثر تمثيلا للتوازن العالمي الحالي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوفد المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب المرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ وجورجيا.

نحن نشكر الرئاسة الفترولية لمجلس الأمن على توفير هذه الفرصة للمجلس وللأمم المتحدة ككل بغية التفكير في التزامنا وإعادة تأكيده حيال مقاصد ميثاق الأمم المتحدة

جريمة حرب. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن نؤكد من جديد التزامنا الراسخ بمكافحة الإفلات من العقاب.

إن القصف العشوائي للمناطق المدنية أمر غير مقبول. وقد أدى إلى التروح الجماعي والتدفقات الهائلة للاجئين. كما شجع تجنيد الجماعات الإرهابية في سورية وازدهارها. والاتحاد الأوروبي يدعو جميع الأطراف إلى وقف جميع الهجمات على الأهداف المدنية، واتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحماية المدنيين، بمن في ذلك أفراد الأقليات العرقية والدينية والطائفية، وإتاحة إمكانية الوصول الفوري لعمليات الإغاثة الإنسانية. ويجب أن تحترم الأطراف القانون الدولي الإنساني وتنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونشير أيضا إلى أن المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان تقع على عاتق النظام السوري. وحينما لا يتم الوفاء بتلك المسؤولية، فإن مجلس الأمن مسؤول عن اتخاذ إجراءات حاسمة.

ومن الملح حقا وقف النزاع في سورية ووضع حد لمعاناة السكان. ويدعم الاتحاد الأوروبي تماما المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، والجهود التي يبذلها في جنيف لإحراز تقدم في العملية السياسية السورية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وأود في هذا السياق أيضا أن أرحب بنتائج مؤتمر المانحين الدولي مؤخرا في لندن الذي عقدته المملكة المتحدة وألمانيا والنرويج والكويت والأمم المتحدة في ٤ شباط/فبراير الذي تمكن من جمع أكثر من ١٠ بلايين دولار. وقد حشد الاتحاد الأوروبي حوالي ٥ بلايين يورو حتى الآن. والتزمنا بالفعل بتقديم دعم كبير لتركيا، ونحن بصدد تجميع حزم دعم شاملة للأردن ولبنان.

وفي ضوء استمرار المعاناة في سورية والتحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة في أماكن أخرى، بما في ذلك في ليبيا، حيث يشجع الاتحاد الأوروبي بقوة جميع الأطراف على التنفيذ

”بممتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة“.

وهو ينص على أن تسوّي جميع الدول الأعضاء منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية، والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تعهدت بها. ويلتزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التزاما عميقا بتلك المبادئ الأساسية للأمم المتحدة. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأنه ليس هناك مكان في القرن الحادي والعشرين لاستعمال القوة والإكراه في سبيل تغيير الحدود المعترف بها دوليا في أوروبا أو في أي مكان آخر.

وفي هذا الصدد، يذكّر الاتحاد الأوروبي بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨، وهو لا يزال ملتزما التزاما قويا بالتمسك بسيادة أوكرانيا، واستقلالها، ووحدة وسلامة أراضيها. وبالمثل، يشجعنا الزخم الإيجابي والأجواء المحيطة بالمحادثات المكثفة التي تجري في قبرص تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف توحيدها. وتطلع إلى نجاح تلك العملية، والتوصل إلى تسوية شاملة في أقرب وقت ممكن، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتمشيا مع مبادئ الاتحاد الأوروبي.

إن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لم تخضع للاختبار الشديد في أي مكان مثلما تُختبر في سوريا اليوم. فذلك الصراع لا يزال محتدما، مع ما يخلفه من عواقب وخيمة على الشعب السوري، وعلى البلدان المجاورة والمنطقة بنطاقها الأوسع، بما في ذلك نحن في الاتحاد الأوروبي.

وندين بشدة استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب، الأمر الذي يؤثر في معظمه على الأضعف والأكثر هشاشة، بخاصة النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وكما أشار الأمين العام بان كي - مون مؤخرا، فإن استخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب هو

الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن للمراقب الدائم لجامعة الدول العربية.

السيد فتح الله: اسمحو لي الترحيب بالسيدة وزيرة خارجية فنزويلا وأتقدم بخالص التهنية على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما يطيب لي أن أعرب لكم عن تقديري لعقد هذه الجلسة الهامة والمخصصة للنقاش العام حول مسألة احترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. والتي تتزامن للأسف مع غياب معالم الأمن والاستقرار التي يشهدها الشرق الأوسط وشعوب المنطقة نتيجة ما يحدث من صراعات أدت إلى المزيد من من الدمار والإرهاب والقتل والتشريد واللجوء والتزوح.

يأتي إنشاء منظمة الأمم المتحدة كترجمة لإرادة دولية قوية في تجسيد فكرة الحوكمة العالمية من خلال تأسيس منبر عالمي أممي يتمتع بسلطة القرار ضمن بيئة عالمية تحترم جميع الشعوب والأمم وتؤسس لمعنى الاستقرار والأمن والسلم كمبادئ ثابتة نص عليها الميثاق. تلك الفكرة التي حملها وزير خارجية المملكة المتحدة حينذاك وانبرى في الدفاع عنها بمقولته الشهيرة التي أدلى بها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥، واقتبس،

”إني على استعداد لأن أجالس أيا كان، من حزب أو دولة لنقيم دستوراً من قبيل الدساتير التي أخذت بها الدول الكبرى في سبيل إنشاء مجلس عالمي له مرمى محدد هو: السلام“.

ليكون مجلس الأمن ويقي ضمن هذه المنظمة - التي اعتبرتها الشعوب المظلومة وقتئذ منبرا لوضع حد للحروب والتراعات المدمرة - هو الحارس الأوحده والأمين لبوابة أمنها وسلمها الدوليين. إن السلام الذي أساسه الحوار البناء

الكامل للاتفاق السياسي، من الأهمية بمكان تسليط الضوء على التقدم الهام الذي أحرز في المنطقة. في تموز/يوليه الماضي، بعد سنوات من المفاوضات الصعبة والمعقدة بتنسيق الاتحاد الأوروبي، تم التوصل إلى اتفاق بشأن المسألة النووية الإيرانية. ومثل اعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة في تشرين الأول/أكتوبر، المعتمدة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) معلما هاما آخر لكفالة الطابع السلمي حصرا لبرنامج إيران النووي. وبمثل إعلان يوم التنفيذ ١٦ كانون الثاني/يناير علامة بارزة أخرى في تلك العملية، ويوضح أن الدبلوماسية وتعددية الأطراف تحقق نتائج فعالة للسلام والأمن. ويبين أن التعاون يمكن أن يسود على المواجهة.

ولا تزال مكافحة جميع أشكال التطرف والتطرف العنيف والإرهاب ذات أهمية قصوى للاتحاد الأوروبي. الهجمات المروعة التي وقعت في اسطنبول وباريس وبيروت وغاريسا هي بمثابة تذكير صارخ وفظيع بالتكلفة غير المقبولة المترتبة على الفشل الجماعي في اتخاذ إجراءات بسرعة وفعالية. ونرحب بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، التي صدرت في كانون الثاني/يناير. وتتطلع إلى مناقشتها وتنفيذها، ونثق في أنه سيتم اتخاذ المزيد من الإجراءات الوقائية من جانب الأمين العام وجميع هيئات المنظمة، بما في ذلك المجلس، فضلا عن الدول الأعضاء. وتتطلع أيضا إلى المشاركة في الاستعراض المقبل للذكرى السنوية العاشرة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه ٢٠١٦. ولا يزال من الضروري أن تكفل الأمم المتحدة اتساق وتنسيق الإجراءات التي تتخذها دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذه الآفة.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي تكثيف جهوده في الداخل ومع الشركاء الخارجيين في هذا المجال، وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وكذلك وفقا للقانون

الدولية تراوح مكانها دون تحقيق السلام المنشود في منطقة الشرق الأوسط.

فبدلاً من حل مشاكل كانت قائمة بالفعل منذ أكثر من عقود زادت هذه المشاكل، وعجز مجلس الأمن حتى الآن عن إيجاد حلول وتسويات لها. الأمر الذي يزيد من المخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين خاصة مع بروز ما يسمى بالجهات من غير الدول.

وإذا كانت الأمم المتحدة قد أوجدت آلية مناسبة للتعامل مع ظاهرة الدولة الفاشلة، فأنا نخشى أن تتطور الجهات من غير الدول لتكون واقعا يتمثل في عدم وجود دولة أي لا دولة، بحيث يعجز المجتمع الدولي عن التعامل مع هذا المفهوم الجديد، بل ويضعه في مأزق سياسي وقانوني.

إن مجلس الأمن هو الضامن الأوحد لصون السلم والأمن الدولي وفقاً للمبادئ والمقاصد التي أسست عليها منظمة الأمم المتحدة، رغم تقلب الأحوال، وتغير السياسات، بصفته الجهاز الدولي الوحيد القادر على تفعيل قراراته ومعالجة التحديات والمخاطر التي تهدد الأمن والسلم الدولي.

لقد آن الأوان لإعادة النظر في سياسات المجلس تجاه معالجة قضايا النزاع في العالم، والعمل على مساعدة الشعوب في مناطق النزاعات للتغلب على مشاكلهم، والتصدي للتحديات التي تهدد سيادة الدول وسلامة أراضيها، وفقاً لما نصت عليه مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. ولا شك أن إعادة النظر في هذه السياسات تتطلب مراجعة آليات عمل المجلس بما في ذلك كيفية الحد من استخدام حق النقض.

وتجسيدا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكهدف أسمى لحفظ السلام والأمن الدوليين، لا بد من تكاثف الجهود الدولية للقضاء على شبخ التنظيمات والجماعات الإرهابية، ومكافحة إيديولوجيتهم المتطرفة في منطقة الشرق الأوسط،

والمفاوضات السلمية المثمرة والذي قاعدته المبنية على تعميم احترام مبدأ السيادة للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كان وسيظل هو المقصد الأول الذي انبنت عليه مبادئ هذه المنظمة الدولية العريقة. التي أتت ولادتها بعد تأسيس جامعة الدول العربية مباشرة ليتفقا في الهدف والمرمى. هذا السلام الذي لن يكون أبداً إلا من خلال مد جسور ثقافة الحوار والتعاون والمساواة والاستقرار وبعيدا عن شبخ الصراعات والتزاعات والدمار. ما أحوجنا اليوم إلى هذا السلام وإلى تثبيت دعائمه في منطقة الشرق الأوسط تحديداً، باعتبارها المنطقة التي تفاقمت فيها النزاعات وأدت إلى المزيد من القتل والهدم والدمار والتدمير والتفجير والاحتلال.

على مدى سبعين عاماً منذ تأسيس الأمم المتحدة وإقرار ميثاقها بمبادئه السامية ومقاصده الإنسانية النبيلة، فقد ظلت جهود هذه المنظمة بحاجة إلى المزيد من العمل من أجل تجسيد أهداف ومرامي الميثاق. وضرورة توافر الإرادة السياسية لتحقيق ذلك هي ما غاب في كثير من الأحيان. فعضوية هذه المنظمة العالمية تفرض على أعضائها الالتزام بما ورد في الميثاق من مبادئ وأهداف. وعلى أعضاء جهازها الرئيسي المنوط به صون السلام والأمن الدوليين - أي مجلس الأمن - قيادة هذا التوجه، لتكون السباقة، خاصة الدول ذات العضوية الدائمة في المجلس، وذلك بأن تترك جانبا أجنداتها الخاصة إذا تعارضت مع دورها كجزء من جهاز ارتأى المجتمع الدولي أن على أعضائه العمل سوياً لتحقيق الغايات المنشودة.

وفي هذا الصدد، أود ألا يتحول ما ورد في صحيفة الواشنطن بوست اليوم إلى حقيقة واقتبس العنوان "نشوب حرب عالمية وشيكة في حلب". فإذا حدث ذلك بالفعل ثم تطور، فإن تأثيراته السلبية على النظام الدولي الذي تم التوافق عليه بعد الحرب العالمية الثانية. قد يرجعنا إلى سيناريو مماثل لما حدث قبل هذه الحرب. بعد ٧٠ عاماً لا زالت الجهود

لالتزاماته، كجهاز أممي مناط به وضع حد لكافة الصراعات بدلا من إدارتها، وذلك وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، من اجل تلبية آمال وطموحات الشعوب، والمحافظة على مصداقية المجلس في إرساء دعائم السلم والاستقرار في العالم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيكاراغوا.

السيدة روبياليس دي شامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعرب في البداية عن اعتزازنا بذكريات المحبة والامتنان لقائدنا الخالد هوغو شافيز فرياس، قائد الثورة البوليفارية، وأحد أنصار المحبة والصدقة والتضامن، وأن أنقل لكم، بالنيابة عن رئيس نيكاراغوا وشعبها ووفدها، تحياتنا الحارة للرئيس نيكولاس مادورو موروس، وتهنئتنا على رئاسة المجلس الناجحة والقيمة للغاية لهذا الشهر. وأنقل تحياتنا إلى الأخ رفائيل راميرس كارينيو، الممثل الدائم، وإلى وفد بلده على تفانيهم والتزامهم خلال هذه الرئاسة.

تؤيد نيكاراغوا البيان الذي أدلى به سفير جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن ميثاق منظمنا، الذي احتفلنا للتو بالذكرى السنوية السبعين لوضعه، صيغ في وقت التقت فيه الجهود من أجل "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وقدمت منظمنا نفسها إلى العالم بوصفها كيانا ميسرا لإحلال السلام، ولكن جرى إحباط الأهداف المعلنة، منذ تأسيسها وحتى اليوم. وفي هذا الصدد، اسبحوا لي أن أتشاطر معكم أفكار رئيسنا، القائد دانييل أورتيغا سافيدرا:

"ونعتقد أنه لن يمكننا التصدي للتحديات الكبيرة في عصرنا إلا عندما تتسم الأمم المتحدة بالإنصاف والديمقراطية ويعاد تشكيلها وتنظيمها لتناسب الغرض

فتساعد خطر تمددها جعلها عابرة للحدود والقارات بوتيرة سريعة حتى وصل إلى مشارف إفريقيا وأوروبا.

لقد أصبح من الأهمية أن يقوم مجلس الأمن ببحث سبل زيادة تفعيل ما ورد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، خاصة ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٥٣: "يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع كلما رأى ذلك ملائما، ويكون عملها حين ذاك تحت مراقبته وإشرافه".

فإذا كان مجلس الأمن قد نجح بالفعل في القيام بذلك في العديد من المرات مع الاتحاد الإفريقي الذي نجحاته في التعاون مع مجلس الأمن في هذا المضمار، فعلى مجلس الأمن أن يبدأ النظر في تفعيل ذلك مع كل من منظمة المؤتمر الاسلامي والجامعة العربية في ضوء ما تقرر في إطارهما من إنشاء قوات؛ وأخص هنا جامعة الدول العربية.

وكمنظمة عربية إقليمية تحترم وتؤكد دولها الأعضاء تجسيد ميثاق الامم المتحدة ومقاصده، فقد اجتهدت الجامعة العربية ومنذ إنشائها على تفعيل جهود حفظ السلام، والعمل على إيجاد آلية للتصدي لكل ما من شأنه أن يعيق استقرار دولها الأعضاء وسلامة أراضيها وسيادتها الوطنية، أو يشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي العربي بما في ذلك التنظيمات الإرهابية المتطرفة. وقد تجسد ذلك مؤخرا في الموافقة على إنشاء قوة عربية لحفظ السلام وفقا للمادة السادسة من الملحق التنظيمي الخاص بعمل مجلس السلم والأمن العربي المنصوص عليه في ميثاق جامعة الدول العربية، ومواصلة الجهود الرامية إلى تفعيل هذه القوة على الأرض، تنفيذًا لقرار القمة رقم ٦٢٨ لعام ٢٠١٥.

وختاما، إن جامعة الدول العربية إذ تشاطر الأمم المتحدة وباقي المنظمات الإقليمية الأخرى هدف تحقيق السلام والأمن الدوليين، فإنها تعرب عن أملها في أن يعمل مجلس الأمن، وفقا

وميثاق الأمم المتحدة. ويؤكد بلدي من جديد على إدانته لهذه الأعمال وكذلك للمحاولات الرامية إلى تقويض السلام في قارتنا، أمريكا، وهي المنطقة الوحيدة التي أعلنت كمنطقة سلام. وندين محاولات الانقلاب ضد شقيقتنا جمهورية فنزويلا البوليفارية، وخطط اغتيال الرئيس، الرفيق نيكولاس مادورو موروس.

وندين أيضا الإبقاء على الحصار الإجرامي واللاإنساني المفروض على جمهورية كوبا الشقيقة.

ونيكاراغوا، بوصفها واحدة من الدول الأربع الأولى التي صدقت على الميثاق، تعتقد اعتقادا راسخا أن صون السلام والأمن الدوليين يتطلب، أولا وقبل كل شيء، شعورا بالانتماء على أساس المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء وحق الشعوب في تقرير المصير والامتنال للقانون الدولي، بحيث يتم القضاء تماما على المصالح الفردية والفردانية وثقافة الحرب لتحل محلها ثقافة الانخراط والحوار وتوافق الآراء والسلام والتضامن. وذلك لا يستلزم فحسب استحداث مدونات قواعد سلوك جديدة لأعضاء المجلس، كما اقترح البعض، ولكن الاحترام الصارم للقواعد الموجودة بالفعل وللمبادئ التي يسترشد بها المجلس، والمبينة في الميثاق الذي يعلو على أي صك آخر، كما تنص المادة ١٠٣.

وتشجيع تسوية المنازعات بالوسائل السلمية نقطة محورية في هذا النظام، ويجب أن نعمل من أجل القضاء على استعمال القوة أو التهديد باستعمالها لحل النزاعات. وينص الميثاق على عدة خيارات في هذا الصدد، يتمثل أحدها في محكمة العدل الدولية التي تستحق تنويعها خاصة لأنها الهيئة القانونية الرئيسية التي تتصف أحكامها بصفة الإلزام ويجب الامتنال لها على الفور. وفي هذا الصدد، فإن الاعتراف باختصاص المحكمة وسحب التحفظات عليه أمر ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى.

التمثل في خدمة العالم والبشرية في القرن الحادي والعشرين...

”ندعو نيكاراغوا من أجل عالم يسوده التضامن والتكامل وإعادة تشكيل الأمم المتحدة على نحو يخدم مصالح الجميع، ويمكن فيه أن تستمع الدول الأعضاء لبعضها البعض على قدم المساواة. كما ندعو وكالات الأمم المتحدة للاضطلاع بدور أخلاقي مسؤول يتسم بالاحترام، يخلو من أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة“.(A/70/PV.23، صفحة ١٥+١٦).

يجب أن تقوم القرارات التي تتخذها أهم هيئات منظماتنا على الاحترام الكامل وغير المشروط لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، مما يجعل المناقشة الحالية أكثر إلحاحا ومغزى. وللأسف، شهدنا في السنوات الأخيرة، قرارات اتخذها مجلس الأمن ولم تستند إلى تلك المبادئ. وقد أدى الجشع المتزايد الذي ولدته الرأسمالية العالمية، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، إلى اندلاع الحروب وزرع الدمار وانعدام الأمن والموت، والتشريد القسري والوحشي لملايين اللاجئين، مما كشف الطابع الحقيقي للحرب والإرهاب والصراعات التي نعيشها. وتلك جميعها أعمال يشجعها ويدعمها، للأسف، بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

فمن ناحية، وجد المجلس نفسه أمام عراقيل تعيق جهوده الرامية إلى العمل خدمة للمصلحة العامة في عدة مناسبات. وفي هذا الصدد، فإن أوضح مثال على ذلك هي قضية فلسطين. ومن ناحية أخرى، أسىء استعمال سلطة المجلس وجرى التحكم بها من خلال إناطة ولايات، فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، تهدف إلى تشجيع الحروب وتغيير الأنظمة وتوفير التمويل للجماعات الإرهابية، في انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي، وعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول،

وتعيد كازاخستان تأكيد التزامها بدعم ميثاق الأمم المتحدة. ومبادئ السياسة الخارجية المتعددة القطاعات والسلمية والمتناغمة لكازاخستان مستوحاة من المبادئ المكرسة في الميثاق. إنه الوثيقة الوحيدة المعترف بها دولياً التي توفر الهيكل لعمل الأمم المتحدة والمجلس. ومبادئ السيادة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة أو استقلالها السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، على النحو المكرس في الميثاق، هي جميعاً مبادئ أساسية وينبغي أن تحترمها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وكازاخستان يساورها بالغ القلق إزاء انتهاكات هذه المبادئ الأساسية وتؤمن إيماناً قوياً بضرورة استرشاد جميع الدول الأعضاء بها. وكما لاحظنا في السنوات الأخيرة، فإن هذه المقاصد والمبادئ لا تحظى بالاحترام والالتزام بصورة كاملة، الأمر الذي أدى إلى الصراعات والمآسي الإنسانية التي نشهدها اليوم. وفي هذا الصدد، نشير إلى سجل مجلس الأمن في الآونة الأخيرة والذي يظهر عدم قدرته على التصدي للمسائل العديدة التي تواجهها اليوم. ولهذا السبب، اقترح الرئيس نور سلطان نزارباييف، في المناقشة العامة للجمعية العامة خلال دورتها السبعين، أن تعقد الأمم المتحدة حدثاً رفيع المستوى في عام ٢٠١٦ لتعهد بالالتزام بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي (انظر A/70/PV.13) وفي هذا الصدد، تؤيد كازاخستان تأييداً تاماً الإعلان بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، الصادر في أيلول/سبتمبر الماضي.

إن التحديات الأمنية التي نواجهها حالياً أكثر تعقيداً ومتعددة الأوجه بقدر أكبر وذات طابع عبر وطني على نحو متزايد. ومن ثم، تولي كازاخستان الأهمية القصوى لأمن المدنيين في حالات النزاع، كما يتجلى من مشاركتها في عمليتي الأمم

والإجراءات الرامية إلى مكافحة الإرهاب يجب أن تتم بشكل جماعي في إطار الميثاق والقانون الدولي، مع ضمان مشاركة جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة في الحقوق واحترام سيادتها وسلامتها الإقليمية.

وبخصوص بعثات حفظ السلام، تعتقد نيكاراغوا أن احترام تمكين البلد المضيف أمر حيوي لكفالة شرعية العمليات نفسها ونجاحها. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد ضرورة تعزيز سلطة الجمعية العامة لمعالجة المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في الحالات التي يتقاعس فيها المجلس عن ممارسة مسؤوليته الرئيسية في الالتزام بالميثاق. وندعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بالأهداف التي حددناها قبل ٧٠ عاماً والعمل معا في تضامن واحترام، والقضاء على الآفات التي ما زالت تشكل عقبات أمام صون السلام والأمن الدوليين.

وأختتم بياني بعبارات ملهمة لرئيسنا، القائد دانيال أورتيغا سافيدرا، الذي قال إن المنظمة يجب أن تتصدى لتحديات عصرنا باتخاذ تدابير وإجراءات تجسد أفضل مصالح الشعوب، مثل احترام الآخرين وحرمة السيادة والاعتراف بالموارد الطبيعية بوصفها جزءاً من تراثنا وتعزيز الأمن والعدالة والسلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نشيد برئاسة فتزويلا والسيدة ديلسي إلوينا رودريغيث غوميث، وزيرة خارجية جمهورية فتزويلا البوليفارية، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه التي تنظم العلاقات الدولية بين الدول الأعضاء.

ووفقا للميثاق، فإن كلا من الجمعية العامة ومجلس الأمن هيئة عليا ذات مكانية متساوية. ويتعين على مجلس الأمن استعادة ذلك الغرض الأصلي، مع إتاحة المزيد من الأهمية للجمعية العامة والاستفادة من الحكمة الجماعية للدول الأعضاء. ومن ثم، فإننا نشجع توثيق التعاون بين رؤساء مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بغية وضع استراتيجية إنمائية عالمية جديدة للسلام. ونحن على استعداد للعمل مع المجلس والدول الأعضاء لدعم ميثاق الأمم المتحدة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ريس رودريغيث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إننا نرحب برئاسة جمهورية فنزويلا البوليفارية للمجلس. وإنه لشرف لنا أن نشارك تحت توجيهاتها في هذه المناقشة.

إن التفكير التاريخي في مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والالتزام الراسخ بها، تعهدان أساسيان بالنسبة لجميع المتزامين بتحقيق السلم والأمن الدوليين. ويدعو ميثاق المنظمة في ديباجته إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وممارسة التسامح والعيش معا في سلام وحسن جوار. ويتمثل الهدف الأول للميثاق في صون السلم والأمن الدوليين، وهو مبدأ أصبح على مر السنين حقا لجميع الشعوب والأمم، ولا يمكن انتهاكه. لكن تحقيقه يتطلب القضاء على التهديدات التي تمنع تطبيقه بشكل كامل، والقضاء على جميع انتهاكات أحكام الميثاق، وجميع التهديدات التي يتعرض لها الحق في إحلال السلام، مثل التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأعمال العدوان والحروب التي تسعى للسيطرة على الموارد الطبيعية والحروب غير التقليدية. وأصبحت هذه الحروب خلال السنوات الأخيرة، أكثر المهجمات خطورة على ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير.

المتحدة لحفظ السلام في الصحراء الغربية وكوت ديفوار. وتمثل حماية المدنيين دائما أولوية بالنسبة لبلدي الذي يدعم الحكومات في منطقتنا وما وراءها بالمساعدات الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها وتقديم المساعدة الإنسانية، وبالتالي فإنه يسهم إسهاما كبيرا في السلام والأمن الإقليميين. ووفد بلدي يعمل بنشاط حاليا في الكيان المعني بالشؤون الإنسانية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويشجع البلدان على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على وجه الخصوص. وقد انضمت كازاخستان، بصفتها دولة عضوا، إلى مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب.

وقد جرى تعزيز دور المنظمات الإقليمية بشكل كبير بالنظر إلى تصاعد إمكانية نشوب الصراع في مختلف المناطق. ولذلك، تشجع كازاخستان تعاون الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بمزيد من القوة والنشاط مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تسوية النزاعات، على النحو المبين في الميثاق. ومن ثم، يؤيد بلدي أنشطة مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية التي تشكل منابر للدبلوماسية الوقائية. وقد اقترحنا إنشاء مركز إقليمي للأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمساعدة الإنسانية في ألماتي. وسيكمل هذا المركز العمل الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى في المنطقة الأوروبية الآسيوية المترامية الأطراف، وسيركز على الإنذار المبكر والوقاية والحوار وتسوية مسائل ما بعد النزاع.

وبينما تؤدي الجزاءات دورا في منع نشوب الصراعات وصون السلام، فإنه لا ينبغي لمجلس الأمن أن يفرضها إلا بعد إجراء تقييم سليم لآثارها وينبغي ألا تُفرض من جانب واحد. ويجب تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية للدول الأعضاء وزيادة الموضوعية والمنظورات العالمية.

مقاومة قوية وفعالة وواضحة ضد اللجوء إلى الحرب، وانتهاك المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تكون من أوائل الدول التي تستنفد كل السبل الممكنة للحفاظ على حياة البشر، ومنع تعزيز وتطبيق سياسة تغيير الأنظمة، ومنع انتهاك حق الشعوب في تقرير المصير. كما يجب عليها أن تتوقف عن إساءة استخدام حق النقض في إطار محاولاتها لضمان الإفلات من العقاب لمرتكبي الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي وحقوق الإنسان، التي يقع ضحيتها الشعب الفلسطيني. ويجب أن تكون أولى الدول التي ترفض أي محاولات لإعادة تفسير ولاية المجلس، والاستحواذ على مهام الأجهزة الرئيسية الأخرى في المنظمة، لا سيما الجمعية العامة.

لقد مرت سبعون عاما على تأسيس المنظمة. ويجب تعزيزها. ويجب على وجه الخصوص، جعل مجلس الأمن ديمقراطيا بوجه خاص، من أجل تحويله إلى نموذج للشفافية والديمقراطية والمشاركة الحقيقية. ويجب تنشيط الجمعية العامة بحيث يمكنها الاضطلاع بدور محوري في تحقيق حقوق الشعوب، وحقوق كل إنسان في نظام دولي منصف وديمقراطي وعادل. إننا ندرك أيضا بأن عمليات حفظ السلام قد أضحت أكثر تعقيدا. ويمكن أن تكون لا غنى عنها في ظروف معينة، ولكنها لا يمكن أن تكون بديلا عن الحاجة إلى معالجة وحل الأسباب العميقة للصراعات، كما لا يمكن أن تشكل بديلا للدبلوماسية والحوار السياسي.

يقول كثيرون اليوم إنه ينبغي لسيادة القانون على الصعيد الدولي أن تصبح حجر الزاوية في العلاقات بين الدول. ويعني ذلك بالنسبة لكوبا ضرورة أن تطبق المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بشكل كامل وغير انتقائي في جميع المجالات، بوصفها متطلبات أساسية للتعايش السلمي بين الشعوب، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع. ولذلك، تتعارض سيادة القانون في

ويجب علينا أيضا أن نعارض تطبيق التدابير الأحادية الجانب، والتدابير القسرية، والنظام الدولي الجائر والإقصائي الذي نعيش فيه اليوم، كما يجب علينا معارضة الظلم والأناية الناجمين عن العولمة الليبرالية الجديدة، والتمييز وكرهية الأجانب، فضلا عن تزايد عدوانية العقيدة العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي. ويفترض ذلك أيضا الاعتراف غير المحدود بالمساواة في السيادة بين الدول، والحل السلمي للمنازعات الدولية، واحترام الاستقلال السياسي والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي قررت الدول بحرية اتباعها، ورفض التهديد أو استخدام التهديد باستخدام القوة ضد دولة أخرى.

إن بلدان منطقتنا تفهم بوضوح تلك المخاوف، حيث وافقنا رسميا في مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في هافانا، خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، على إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام. وتلك وثيقة ذات أهمية فائقة وتاريخية تنطبق تماما على علاقات بلدان المنطقة مع باقي بلدان العالم.

ولئن كان صحيحا أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق بدون تحقيق السلام والاستقرار، فمن الصحيح أيضا أنه لن يكون هناك سلام أو استقرار بدون تحقيق التنمية؛ وهذا صحيح، فلا يزال ملايين الناس يعانون من الجوع والفقر واليأس. ولذلك، فإننا نؤكد أن منع نشوب الصراعات، وصون السلام يتطلبان التضامن والتعاون وتقديم المساعدات الدولية، وكذلك اتخاذ إجراءات مشتركة للقضاء على الفقر والبطالة والجوع وعدم المساواة، والأسباب الكامنة وراء ذلك.

إننا ندرك بأن لمجلس الأمن دورا هاما في مجال صون السلم والأمن الدوليين بحكم المسؤولية المسندة إليه بموجب الميثاق. ولهذا السبب، يتعين على الدول الأعضاء في المجلس أن تكون أول الدول التي تدعم الحلول السلمية، وتمارس

سأثير في بياني ثلاث مسائل. أولاً، أؤكد مجدداً الأهمية التي توليها كولومبيا لمقاصد ومبادئ ميثاق المنظمة. وتلك الأغراض والمبادئ ليست مجرد قائمة من القيم والأهداف العامة؛ بل إنها تشكل سبب تماسك المنظمة وأساسها، بحيث يمكن للدول الأعضاء أن تعمل بشكل جماعي لتعزيز تحقيق عالم سلمي ومزدهر وعادل.

وتمثل السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحظر استخدام أو التهديد باستخدام القوة، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية الركائز الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي، والعلاقات الدولية. وهي صالحة اليوم كما كانت على مدى العقود السبعة الماضية. وقد أعرب ممثلنا ألفونسو لوبيث عن آراء بلدي خلال المناقشة العامة التي جرت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦،

”بنفس قدر التفاؤل الذي شعرنا به خلال جميع المراحل الأولى من تأسيس منظمة الأمم المتحدة... فنحن الآن على أهبة الاستعداد لدعم أي مبادرة ترمي إلى أن يتحقق في جميع أنحاء العالم مرة واحدة وإلى الأبد، انتصار العقل على القوة، والحق على الباطل، والحرية على أي شكل من أشكال العبودية“ (A/PV.43)، الصفحتان ٨٦٧ و ٨٦٨).

والمسألة الثانية التي أود التطرق إليها هي حاجة المنظمة إلى المرونة والقدرة على التكيف. فعلى مدى السنوات السبعين الماضية، شهد العالم باستمرار اضطرابات الأحداث وتطور النزاعات الذي لا يمكن إنكاره وتعقدها. وتلك النزاعات تتحدى على نحو دائم قدرة الأمم المتحدة على التكيف مع التهديدات الجديدة التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان والاستجابة لها، والحاجة المتزايدة إلى ضمان التنمية المستدامة الشاملة وحماية حقوق الإنسان.

العلاقات الدولية مع العمل الأحادي ومع السياسات والتدابير الاقتصادية والتجارية والمالية التي تخالف القانون الدولي، ومع أي عمل يهدف إلى تقويض النظام السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي الذي اختاره الشعب بحرية، أو يهدف إلى التدخل في الشؤون الداخلية لبلد ما، ومع التدابير التي ترمي إلى تأجيج الصراع في الدول ذات السيادة كجزء من مشاريع تهدف إلى الهيمنة وبسط النفوذ المهيمن.

لذلك، فإننا نرفض بشدة كل الأعمال التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار في جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي تشكل انتهاكاً صارخاً لمتطلبات سيادة القانون في العلاقات الدولية، فضلاً عن الإجراءات الرامية إلى التدخل ضد الإكوادور وبوليفيا ودول أخرى من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن كوبا تود التأكيد مجدداً هنا في هذا المحفل التزام الشعب الكوبي الذي لا يتزعزع بأحكام ميثاق الأمم المتحدة، خصوصاً بمقاصده ومبادئه. وتكرر دعوتها إلى إحلال السلام، واحترامها غير المحدود لسيادة الدول، والتزامها بإعمال حقوق الشعوب في التنمية، وبضمان عيشها في ظل نظام دولي عادل وديمقراطي ومنصف، والتضامن بين الشعوب في جميع أنحاء العالم، في إطار بيئة سليمة، يمكن لأي شخص العيش فيها بدون التهديد المستمر للأسلحة النووية، التي تشكل تهديداً لوجود الجنس البشري.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد موراليس لوبيث (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئ وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية على رئاسة أعمال المجلس خلال شهر شباط/فبراير، ونشكره على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وعلى الورقة المفاهيمية المعروضة (S/2016/103، المرفق).

”أود أن أنقل إلى أعضاء المجلس أن استعدادهم للعمل مع كولومبيا بشأن هذه المسألة سيكون أساسيا لنجاح العملية. ونعلم أننا من خلال مواصلة التركيز على ولايتنا سنحقق نتائج حاسمة ونهائية من أجل السلام في كولومبيا.“ (S/PV.7609، صفحة ١٢).

وهكذا، وكما فعلنا قبل ٧٠ عاما عند بزوغ فجر المنظمة، وكما دأبنا على تأكيده منذ ذلك الوقت، فإن كولومبيا تؤكد مجددا التزامها الثابت بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد روت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): قبل سبعين عاما، عندما اجتمع ممثلو ٥٠ دولة لوضع الرؤية التأسيسية للأمم المتحدة المشكلة حديثا، لم يكونوا بصدد المشاركة في مجرد ممارسة أكاديمية. فمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة نشأت من مواجهة مؤلمة مع فظائع الحرب العالمية الثانية. وقد فهمت دول العالم أنه، لتحقيق جميع المبادئ السامية الواردة في الميثاق، يجب على أسرة الأمم أن نقف بحزم دفاعا عن المبدأ الأول في الميثاق، الوارد في المادة ١، ألا وهو،

”حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها“.

واليوم نواجه واقعا جديدا يتطلب منا أن نتعلم ذلك الدرس من جديد. ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لن تكون قوية ودائمة إلا بمقدار قوة الإرادة الدولية للالتزام بها.

والتحدي الرئيسي للرؤية التأسيسية للميثاق لم يعد يتعلق بالتراعات بين الدول، ولكن باندلاع أعمال العنف والأعمال الوحشية في الدول المنهارة والدول الفاشلة. ولا يتضح ذلك على نحو أكبر مما يتضح به في الشرق الأوسط. فالحرب الأهلية

وأخيرا، أود أن أشير إلى ضرورة الاعتماد على الأدوات المتاحة بموجب الفصل السادس من ميثاق سان فرانسيسكو بتواتر أكبر. وهناك مثل إسباني قديم يقول أن ”الوقاية خير من العلاج“؛ وفي مجال الدبلوماسية، كما في الصحة، نظم التحديد والإنذار المبكر لا غنى عنها من أجل منع تكاثر النزاعات وازدياد عمليات حفظ السلام المأذون بها بموجب الفصل السابع.

وإن تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات حفظ السلام (انظر S/2015/446) وتقرير فريق الخبراء الاستشاري بشأن استعراض هيكل بناء السلام (انظر S/2015/490) يتفقان على أسبقية استجابة السلطات السياسية بشكل كاف وعلى النحو المناسب لحالات النزاع في مراحلها الأولى. وذلك النهج لا يغفل الاستخدام الملائم للقوة في الحالات التي يكون فيها ذلك ملح ولا يمكن تفاديه. لكن يجب أن نتذكر أن السلام لا يمكن أن يُفرض، بل يجب أن يأتي من الأطراف الفاعلة ذاتها ويجب أن يستجيب لخصائص كل بيئة وكل مجتمع على حدة حتى يصبح مستداما حقا.

إن بلدي، الذي عانى من ويلات نزاع استمر طيلة أكثر من ٥٠ عاما، قد اختار بشجاعة تحقيق السلام. ولذلك نسلط الضوء على قرار المجلس، الوارد في القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦)، المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير، الذي ينشئ بعثة سياسية في كولومبيا، والذي أعربت فيه هذه الهيئة عن التزامها بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وكما أعربت عن ذلك وزيرة الخارجية ماريا أنخيليا هولغوين كوبيار بمناسبة اعتماد القرار،

”إنها فرصة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتمتع بالنجاح إذ يطلب دعمهما في تنفيذ اتفاق بشأن نزاع تمت تسويته بواسطة أصحاب المصلحة الوطنيين من خلال التفاوض والحوار.

وبدلاً من يندد مجلس الأمن إدانة واضحة لا لبس فيها للانتهاكات الصارخة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بقي صامتا. وتجاهل حزب الله التام لأرواح أبناء شعب إسرائيل وشعب لبنان يتعارض مع كل مبدأ من المبادئ التي تمثلها هذه المؤسسة. وإذا كنا ملتزمين حقا بالتمسك بمبادئ الميثاق، فالصمت ليس خيارا.

وعلى حدودنا الجنوبية، تستعد حركة حماس للجولة المقبلة من الصراع. والجماعة الإرهابية التي تسيطر على غزة لا تزال ما تكذب الصواريخ وتحفر الأنفاق الإرهاب لتهدد المدن الإسرائيلية في جنوب إسرائيل وما وراءه. بيد أنه عندما قدمت إسرائيل أدلة ووقائع واضحة لا جدال فيها على هذه النوايا إلى مجلس الأمن، كان سكوته مصمما للأذان. وحتى عندما اعترف نشطاء حماس - بل إنهم تباهوا - باستعداداتهم للحرب، لم يتمكن المجلس من المجاهرة بالتنديد بحماس بالاسم؛ ولم يكن هما حتى مجرد الهمس بالتنديد.

ومن المساوي أن البعض في هذه القاعة يدون حريصين على تجاهل القبضة الحديدية لحماس على غزة وانتحال الأعدار لحملتها الإرهابية المتواصلة ضد إسرائيل. وقبل أسبوعين تحديدا، ذكرنا القاعة بقرار المجلس بشأن مكافحة الإرهاب، الذي يعلن أن

”أي عمل إرهابي هو عمل إجرامي لا يمكن تبريره بغض النظر عن دوافعه، وبصرف النظر عن توقيته أو هوية مرتكبيه“ (القرار ٢٢٤٩ (٢٠١٥)، الفقرة الرابعة من الديباجة).

ومع ذلك، فإن المجلس لا يفهم بهذا الالتزام عندما يتعلق الأمر بالهجمات الإرهابية ضد إسرائيل. وذلك التجاهل المتعمد لسلام وأمن شعب إسرائيل يقوض مصداقية هذه المؤسسة ويلقي بظلال الشك على إخلاصها لمبادئ الميثاق. ولتحقيق الأهداف النبيلة للسلام والمصالحة، فقد آن الأوان

في سورية تقترب من عامها الخامس، ولا أمل تقريبا في انتهاء الجنون. غير أن المجتمع الدولي لا يزال عاجزا عن الاستجابة بفعالية لنطاق الكارثة. والأبناء عن الحصار والتجويع المتعمد المفروض على ٤٠.٠٠٠ من سكان مضاي من جانب حزب الله وقوات الأسد تؤكد حجم الفظائع وعدم جدوى الاستجابة الدولية.

وبطبيعة الحال، لا يتعلق الأمر بسورية فقط. فمن ليبيا إلى العراق ومن الصومال إلى اليمن، تقوم أعمال التمرد والحروب بالوكالة والحروب الأهلية بتحويل هذه البلدان إلى كوابيس معيشية لسكانها. وفي مساحات شاسعة من الشرق الأوسط، صارت وعود ميثاق الأمم المتحدة حلما بعيد المنال.

وقام المتطرفون العنيفون الكثر، الذين يشكلون تحديا كبيرا للسلام والأمن العالميين، بملء الفراغ من حيث القانون والنظام من خلال فرض حكمهم المتعصب على أعداد متزايدة من البشر في جميع أنحاء العالم. والجماعات الإرهابية مثل داعش وتنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب وحركة حماس وحزب الله تواصل الاستهزاء بالقيم والمبادئ التي أنشئت هذه المؤسسة من أجل دعمها. وتمثل الجماعات الأصولية تهديدا أساسيا لعالم الحرية والكرامة المتوخى في الميثاق. غير أن هذه المؤسسة فشلت في رسم خط واضح في الرمال دفاعا عن مبادئ وثيقتنا التأسيسية.

وعلى غرار العديد من البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، نحن في إسرائيل نعيش مع عواقب هذا الفشل على حدودنا. فقد حشد حزب الله أكثر من ١٠٠.٠٠٠ صاروخ جاهز للإطلاق على أي مدينة إسرائيلية. والواقع أنه حول العديد من القرى في جنوب لبنان إلى بؤر للإرهاب. وهذا هو الوجه الحقيقي لحزب الله - تنظيم وحشي يتعمد استهداف المدنيين الإسرائيليين ويستخدم اللبنانيين المدنيين دروعا بشرية، مما يمثل جريمة حرب.

إن الملايين من سكان العالم يتطلعون إلينا للدفاع عن حقوقهم وأرواحهم ذاتها، وهم يفقدون الأمل. وعلينا أن نبذل المزيد من الجهد لمساعدتهم. ومن أجل أولئك الرجال والنساء والأطفال، هيا بنا نعمل معاً لمواجهة تلك التحديات المصيرية كيما نترك للجيل القادم إرثاً مساوياً لرؤية ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد بياغيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفقتها الوطنية.

في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وبمبادرة من إسبانيا، جددت الدول الأعضاء التزامها بمبادئ وقيم الميثاق. ولا تزال تلك المبادئ والقيم تكتسي اليوم نفس الأهمية التي كانت عليها قبل ٧٠ عاماً. فهي حجر الأساس للتعددية الفعالة التي تجسدها الأمم المتحدة عندما نعمل معاً بشكل بناء. ويجب أن نواصل النهوض بتلك القيم وتعزيزها لمواجهة التحديات الملحة في عالمنا اليوم، من تغير المناخ إلى التنمية المستدامة؛ ومن منع التطرف العنيف إلى معالجة النزاعات الإقليمية؛ ومن إدارة الهجرة إلى إيجاد حلول لتلك الأعداد التي لم يسبق لها مثيل من اللاجئين.

وبذلك استطاعت منظمنا أن تحقق نتائج هامة خلال السنوات السبعين الماضية، من انتشار الملايين من الفقر وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، والنهوض بالحريات الأساسية. وتلك هي الطريقة التي توصلنا من خلالها إلى اتفاقات بارزة خلال العام الماضي مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) واتفاق باريس. وإننا نؤكد على التزام إيطاليا المستمر.

لقول الحقيقة كما هي، وإنهاء التسييس ووقف استهداف إسرائيل لوحدها.

غير أننا هذا الصباح فقط شهدناه هنا في هذه القاعة كيف أثبت عضوان من أعضاء مجلس الأمن - فترويلا وماليزيا - مرة أخرى أن استهداف بلدي لوحده وتجاهل الهجمات الإرهابية الفلسطينية قد أصبح ممارسة شائعة. وتجاهل الإرهاب عندما يكون ذلك ملائماً لا يؤدي سوى إلى تشجيع المزيد من الأعمال الوحشية وسفك الدماء. وأدعو مجلس الأمن إلى أن يدين بالاسم أولئك الذين يجرؤون على العنف وينفذون الهجمات الإرهابية، سواء كانوا من داعش أو حماس، وأن يحاسبهم.

وتجاهل مساءلة الفلسطينيين ودعم سياسات رفض المفاوضات المباشرة مثال آخر على التغاضي عن الروح الحقيقية للميثاق عندما يتعلق الأمر بإسرائيل. وصباح هذا اليوم تحديداً، وفي رفض صارخ للجهود الدولية الحثيثة للتوسط في مفاوضات السلام، قال وزير خارجية السلطة الفلسطينية، رياض المالكي،

”لن نعود أبداً للجلوس مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية المباشرة.“

وهذا البيان لا يترك مجالاً للشك بشأن نوايا الفلسطينيين وينبغي التنديد به على نطاق واسع.

إن التزام هذا المجلس بمقاصد الميثاق ومبادئه سيقاس بكيفية استجابته للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن، وما إذا كان يستجيب لكل التهديدات من هذا القبيل. وفي الوقت الذي ينخرط الطغاة القاسية قلوبهم في القتل الجماعي لشعوبهم وتنتشر الجماعات المتعصبة رسالة الكراهية والتعصب بجد السيف، يتعين اتخاذ موقف موحد ضد الإرهاب الآن أكثر من أي وقت مضى.

الكبيرة التي يمكن أن تنجم عن التقاعس في هذا الصدد. فالمنع ليس الخيار الصحيح فحسب، بل إنه الخيار الذكي أيضاً.

وينبغي الآن تفعيل التوافق الواسع الناشئ بين الدول الأعضاء من خلال تعزيز أدوات الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك مالياً. وبالتالي، من المهم تجديد تركيزنا الجماعي على التسوية السلمية للتزاعات بموجب الفصل السادس من الميثاق وتطوير شراكاتنا مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما مع الاتحاد الأفريقي، بموجب الفصل الثامن.

وعلى نفس المنوال، تؤمن إيطاليا بأهمية توثيق التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، على سبيل المثال من خلال دعوة رؤساء التشكيلات القطرية للمشاركة في جلسات هذا المجلس حسب الاقتضاء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إريتريا.

السيد تسفاي (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئاسة جمهورية فترويلا البوليفارية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة تحت عنوان "احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده بوصفه عنصراً أساسياً في صون السلم والأمن الدوليين"، وهو موضوع مناسب وي طرح في حينه تماماً.

أود أن أعتنم هذه الفرصة أيضاً لكي أعرب عن التقدير للأمين العام على البيان الذي أدلى به صباح اليوم.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، التي تأسست من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وضمان العدالة والتنمية للدول كافة. وفي هذه الحقبة الديناميكية والمتطورة، فإن صون السلم والأمن العالميين كان، ولا يزال، أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة؛ إلا أن التزاعات والحروب أصبحت سمة ثابتة في حياتنا. والكثير من تلك الحروب يُشن في تجاهل تام لميثاق الأمم المتحدة، ومن

وفي غضون ذلك، فقد انقضى ٧٠ عاماً، وثمة حاجة إلى نظرة جديدة. فاسمحوا لي أن أطرح بعض النقاط الموجزة.

أولاً، فيما يتعلق بالوعي، لا بد أن ندرك أن التحديات الأمنية الحالية تختلف عن تحديات الماضي وأن المشهد الأمني المائل أمامنا يتغير بوتيرة سريعة. ومع احترامنا للأدوار والمهام المختلفة التي تضطلع بها أجهزة الأمم المتحدة، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لقضايا الأمن الأوسع نطاقاً، والتي تشكل مصدر قلق لعدد متزايد من الدول الأعضاء، كما ينبغي السعي إلى توثيق التعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وكواحدة من الممارسات المثلى، أود أن أشير إلى المناقشة المفتوحة التي عقدت خلال الرئاسة النيوزيلندية للمجلس بشأن التحديات الأمنية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأذكر أيضاً بالاستجابة السريعة والناجعة لهذا المجلس فيما يتعلق بأزمة فيروس إيبولا.

ثانياً، وفيما يتعلق بتعزيز نهج متكامل ومعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار، أود أن أشير إلى أن تحديات اليوم معقدة بطبيعتها. ومن بين مزايا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أنها تقدم نهجاً متكاملًا للأمن؛ وكما أن الأهداف الإنمائية المستدامة ستعزز السلام، فإن السلام ضروري لتلك الأهداف. لذلك، من الأهمية بمكان فهم الأسباب الجذرية لتحديات اليوم ومعالجتها. وتنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة التي اعتمدت مؤخراً سيكون له أيضاً دور بالغ الأهمية في منع التطرف العنيف وسيسهم في الإدارة الفعالة للهجرة وتلك الأعداد التي لم يسبق لها مثيل من اللاجئين والنازحين داخلياً.

وهذا يقودني إلى النقطة الثالثة، وهي الأخيرة، وتتعلق بتنشيط الأدوات الوقائية المتاحة تحت تصرف هذا المجلس. لقد تحقق الفوز في المعركة الكلامية بشأن منع نشوب التزاعات. وهناك إجماع واسع على مركزية ذلك الهدف وعلى المخاطر

الرئيسي للأمم المتحدة. وينبغي أيضا أن يكون احترام كرامة وحقوق المواطنين والمهاجرين والإخلاص لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي مبادئ توجيهية. ويجب عدم المساس بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه لمصالح سياسية أو دبلوماسية.

وبغية إبراز وفهم كيف جرى الإخلال بتلك المبادئ وإساءة استخدامها، من المناسب أن نذكر تجربة إريتريا التاريخية والحالية مع الأمم المتحدة. لقد كانت إريتريا، وهي اليوم، ضحية لأساليب الرياء في عمل الأمم المتحدة، التي تهيمن وتسيطر عليها بالكامل حفنة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

ولخدمة المصالح الجيوسياسية للدول الكبرى، وبعد أن وقعنا ضحية للحرب الباردة، قبل ستة عقود - وفي عام ١٩٥٢، تحديداً، حرمت الأمم المتحدة الشعب الإريتري من حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال. ولمدة ٣٠ عاماً، تعرض الشعب الإريتري للقصف بوحشية من الجو وعلى الأرض، بهدف سحق كفاحه العادل من أجل الاستقلال. مع ذلك، من خلال العزم الأكيد والنظام التشاركي للقاعدة الشعبية، استطاع الشعب الإريتري أن يحقق استقلاله في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩١.

واليوم يتعرض الشعب الإريتري مرة أخرى لفرض جزاءات غير مشروعة وغير عادلة عليه من قبل مجلس الأمن على أساس ادعاءات ملفقة ثبت ألا أساس لها من الصحة. وعلاوة على ذلك، ما زال مجلس الأمن يتجاهل احتلال إثيوبيا غير المشروع لأراضيها ذات السيادة. وما زال ذلك الاحتلال مستمرا في انتهاك للقانون الدولي وللعديد من قرارات مجلس الأمن وقرارات لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا المعنية بالتحديد والترسيم النهائيين والملزمين للحدود، التي تكفل الأمم المتحدة تنفيذها.

دون ولايتها، على نحو متزايد. ونتيجة لذلك، تحتاج جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، إلى تدابير تصويبية جماعية ومنسقة. لقد تغير العالم بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٤٥. والواقع الديموغرافي والاقتصادي والسياسي والثقافي للعالم ودوله بات لا يشبه الماضي إلى حد كبير. ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة، تلك المنظمة التي يفترض أنها تمثل سائر مجتمع دول العالم وشعوبه، ما زالت حفنة من الدول تهيمن عليها تماماً بينما تهمش الأغلبية الساحقة.

والمجتمع الدولي لديه خيار يتخذه: هل نريد أن نرى الأمم المتحدة أداة متعددة الأطراف فعالة لصون السلم والأمن الدوليين، أو أن تستمر الأمم المتحدة في الحفاظ على طابعها الفوضوي الراهن، حيث تواصل البلدان المهيمنة والقوية إساءة استخدامها في تبرير سياساتها العدائية وهيمنتها تجاه الدول التي لا تسير في ركابها؟ فإذا كان الخيار هو الأخير، سيستمر التآكل في ثقة أغلبية الدول في الأمم المتحدة ويزداد تقلص الدعم لها.

إن كل الحكومات والدول تطالب بتنشيط الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها. ومع ذلك، فقد انقضى عقدان منذ أدرج إصلاح مجلس الأمن رسمياً على جدول أعمال الأمم المتحدة، وعلى الرغم من كل الاقتراحات المفصلة والصالحة للتطبيق، ما زلنا نراوح مكاننا قبل ٧٠ عاماً.

ومن الأهمية بمكان أن تعمل كل الدول، الصغيرة والكبيرة، والشعوب والقوى السياسية والاجتماعية التي تنادي بالسلام والاستقلال واحترام القانون الدولي والعدالة والمساواة والتنمية المستدامة على تشكيل جبهة مشتركة من أجل الدفاع عن مبادئ المساواة بين الدول في السيادة واحترام سلامتها الإقليمية والتعايش السلمي، وهي المبادئ التي صمدت لاختبار الزمن. ويجب احترام حق الشعوب في اختيار مسارها الاجتماعي والاقتصادي للتنمية، بل ويجب أن يكون المبدأ

ويرسي ميثاق الأمم المتحدة إطارا للعلاقات الدولية المعاصرة لا شك أنه يؤدي - في حال تنفيذه والتقيده به - إلى الهدف النهائي للأمم المتحدة ومجلس الأمن: صون السلم والأمن الدوليين. وإن مبادئ السيادة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأي من الدول أو استقلالها السياسي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، على النحو المكرس في الميثاق، جميعا مبادئ سامية تم تكريسها في ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي.

ومع ذلك، ما زلنا نشهد على مر السنين - بل ونحن نتكلم الآن - الفشل في احترام تلك المقاصد والمبادئ والالتزام بها، وهو ما أدى إلى النزاعات والمعاناة الإنسانية اللتين يشهدهما العالم اليوم. ويمكننا أن نشير إلى سجل المجلس مؤخرا فيما يتعلق بتصديده للعديد من المسائل التي تواجهها، مثل قضية فلسطين، بوصفه دليلا على العجز الذي أصاب المجلس. ولا يفوتني أن أذكر استمرار محنة الشعب الفلسطيني وأشجب السياسات والممارسات غير المشروعة الإسرائيلية، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وتدعو الدول الأعضاء في منظماتنا إلى اتخاذ تدابير عاجلة، وخاصة من قبل مجلس الأمن، ترمي إلى وضع حد للاحتلال الإسرائيلي دون تأخير، والتوصل إلى تسوية سلمية تكفل للشعب الفلسطيني تمتعه بحقوقه غير القابلة للتصرف.

وما تزال الأزمة السورية المستمرة أوضح دليل على عجز المجلس. ونشعر في ذلك الصدد، بالجزع إزاء الحالة الإنسانية في سوريا والمعاناة الشديدة هناك. وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي يدعو إلى إيصال المساعدات الإنسانية

ختاما، تؤيد إريتريا المذكرة المفاهيمية التي قدمتها الرئاسة (انظر S/2016/103، المرفق). وتعتقد إريتريا اعتقادا راسخا أيضا بأنه لا توجد أية هيئة دولية أخرى أنسب من الأمم المتحدة للتصدي للمسائل الإقليمية والدولية. وعليه، فإنه يجب الحفاظ عليها، غير أنه يجب تنشيط أعمالها وتعزيزها وإصلاحها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

بداية، أود أن أهنئ جمهورية فنزويلا البوليفارية على رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر، فضلا عن إعداد المذكرة المفاهيمية (انظر S/2016/103، المرفق) لمداولات اليوم بشأن موضوع "احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده بوصفه عنصرا أساسيا في صون السلام والأمن الدوليين".

وأتكلم اليوم بصفتي رئيسا لثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة. وتلتزم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بموجب ميثاقها الذي تكرر ديباجته تأكيد التزام الدول الأعضاء بميثاق الأمم المتحدة، وتؤكد عزمها على الإسهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين والتفاهم والحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، فضلا عن تعزيز العلاقات الودية وحسن الجوار والاحترام والتعاون المتبادلين وتشجيعها. وتتواءم جميع هذه المبادئ مع تلك المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن موضوع المناقشة اليوم يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للدول الأعضاء في منظماتنا، كونها تمثل ركيزة أساسية للالتزامات العضوية والعمل في إطار منظماتنا.

ومنظمتنا شريك هام للأمم المتحدة في تحقيق السلام والأمن والدعوة إلى ثقافة السلام على الصعيد العالمي. وهي على أهبة الاستعداد لتقديم الإسهامات المجدية، وتكرّر عزمها على التعاون مع الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وحلها، وفي جهود الوساطة وحفظ السلام وبناء السلام وتعزيز الحكم الرشيد على الصعيدين الوطني والدولي، ومكافحة الإرهاب الدولي والتطرف والتعصب الديني، بما في ذلك كراهية الإسلام، وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، علاوة على تقديم المساعدة الإنسانية وبناء القدرات.

وتضطلع المنظمات الإقليمية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، بدور هام في منع الأزمات وإدارتها وحلها، إلى جانب صون السلم والأمن الدوليين. ويجب علينا، بصفتنا دولا ومنظمات إقليمية - العمل على نحو أوثق وأكثر جماعية بغرض الإسهام في تعزيز مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد شيب (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لقد انعقد مجلس الأمن لأول مرة على الإطلاق قبل ٧٠ عاماً تقريبا، في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦. وإذ رُوّعت للدمار الذي تسببت به الحرب العالمية الثانية، اجتمعت ١١ دولة في مدينة لندن لتحقيق هدف واحد مشترك هام ألا وهو صون السلام والأمن الدوليين.

وما زال ذلك الطموح هاما اليوم مثلما كان عليه دائما، إذ تطل النزاعات بوجهها القبيح مرة أخرى في جميع أنحاء العالم. فقد تمزقت سوريا من جراء الحرب الأهلية، وما يزال

بصورة آمنة ودون عوائق إلى المحتاجين إليها. ونشدد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

وبذلك أنتقل إلى مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة لمنظمة المؤتمر الإسلامي: تشجيع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على الاضطلاع بدور فعال في تسوية النزاعات، وهو ما تم التنويه إليه عن حق في المذكرة المفاهيمية التي أعدتها الرئاسة اتساقا مع ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وقد أصبحت التحديات الأمنية التي نواجهها حاليا أكثر تعقيدا وتعددا وأبعد ما تكون عن التقليدية من ذي قبل. ولم تعد التحديات الأمنية قاصرة على حدود الدول، بل أصبحت ذات طابع عابر للحدود الوطنية. ولم يعد بإمكاننا القول أنه لا سبيل لأن يطالنا خطر أحد التحديات أو التهديدات الأمنية في إحدى أنحاء العالم، أو أننا في مأمن منها. ولم يعد بإمكاننا القول أننا محميون من مثل هذه التهديدات بحكم الجغرافيا أو الطبوغرافيا أو المحيطات والمسافات. فقد ولّت تلك الأيام دون رجعة.

وبقدر ما أصبح علمنا أكثر ترابطا وتشابكا، أصبحت التحديات التي نواجهها كذلك أيضا. وبالتالي فإن علينا أن نعزز جهودنا الجماعية كي نتصدى لهذه التهديدات العالمية. غير أنه ليس كافيا التصدي للتحديات الأمنية على المستوى القطري فحسب، وإنما يجب التصدي لها أيضا على مستوى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وبوسع هذه المنظمات التنسيق والتعاون في جهودها المتضافرة لأجل ضمان السلام والأمن الجماعيين لشعوبنا. وتود المنظمة التشديد على أحد الجوانب الأساسية من ميثاق الأمم المتحدة، والذي ينبغي استخدامه بطريقة أكثر فعالية: الاستفادة من الوكالات أو الترتيبات الإقليمية في تسوية النزاعات، على النحو المنصوص عليه في الفصل الثامن بشأن الترتيبات الإقليمية، والمادة ٣٣ من الميثاق.

في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، حددت مبادئ مفهوم المسؤولية عن الحماية. وأعلنت استعدادها

”لاتخاذ إجراء جماعي... عن طريق مجلس الأمن، ووفقاً للميثاق، بما في ذلك الفصل السابع منه، على أساس كل حالة على حدة وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة حسب الاقتضاء، في حال قصور الوسائل السلمية وعجز السلطات الوطنية البين عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.“ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ١٣٩)

وتستمر ألمانيا في دعم مفهوم المسؤولية عن الحماية. وتؤيد أيضاً مبادرة فرنسا والمكسيك للحد من استخدام حق النقض من قبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في حالات الإبادة الجماعية.

وفي حين نشيد بحق بالأهمية الحاسمة لمنظومة الأمم المتحدة، ينبغي ألا نغفل عن ضرورة إصلاحها، وبخاصة مجلس الأمن. ويجب أن يشمل إصلاح مجلس الأمن توسيع عضوية المجلس وتحسين أساليب عمله على حدّ سواء. وقد أعربت غالبية الدول الأعضاء عن تأييدها لإضافة مقاعد دائمة وغير دائمة لكي تجسّد بشكل أفضل الحقائق الجغرافية السياسية للقرن الحادي والعشرين. وكيف يمكن أن لا يكون أي بلد أفريقي، لضرب مثل وثيق الصلة بشكل خاص، ممثلاً بمقعد دائم على طاولة مجلس الأمن؟ وبالإضافة إلى ذلك، فتحسين أساليب عمل المجلس أمر بالغ الأهمية. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون ذلك بديلاً عن الإصلاح الهيكلي لهذه الهيئة الذي تمسّ الحاجة إليه. وتدعو الحاجة إلى مجلس أمن أكثر تمثيلاً وشرعية وفعالية من أي وقت مضى، مع الأخذ في الاعتبار أن المزيد من الدول الأعضاء لديها القدرة والاستعداد لتحمل المسؤولية الحاسمة الأهمية عن صون السلام والأمن الدوليين. وإننا، جنباً

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يسبب الدمار في جميع أنحاء الشرق الأوسط وما وراءه، في حين باتت وحدة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية عرضة للخطر. وفي الوقت نفسه يزعم اختبار كوريا الشمالية لأحد الأجهزة النووية وإطلاق صاروخ جديد في تحد لقرارات مجلس الأمن، وما تزال النزاعات الإقليمية مستمرة في جميع أنحاء العالم. وحيثما تطلّعنا في كل مكان، فإن النزاعات مستشرية فيما يبدو.

ومع ذلك، فلنتشجع للأنشطة الطموحة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. فعلى الرغم من التحديات المحدقة بتلك الأنشطة، أنشأت الأمم المتحدة إطاراً بالغ الأهمية للإسهام في تيسير صون السلم والأمن الدوليين. وقد مكّن ذلك النظام للأمن الجماعي - استناداً إلى حظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، والعمل على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية - الأمم المتحدة من العمل بطريقة حازمة وهادفة. وما فتئت الأمم المتحدة تساعد في إنهاء النزاعات في عشرات البلدان على مر السنين. وعلاوة على ذلك، ما تزال بمثابة منتدى للإسهام في المفاوضات وفي توطيد السلام. وتمكنت الأمم المتحدة أيضاً - عن طريق توفير الضمانات الأمنية الأساسية والاستجابة للأزمات - من المساعدة في الحد من النزاعات وحفز التعاون، فضلاً عن وضع المعايير والمفاهيم المشتركة. وعليه، فإنه ينبغي زيادة تعزيز قدراتها على المساعدة في استعادة السلام وحفظه وتوطيده، فضلاً عن زيادة تعزيز آلياتها الرامية إلى منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ونشوب النزاعات العنيفة داخل الدول ذات السيادة وفيما بينها.

تشير المذكرة المفاهيمية التي أعدت لهذه الجلسة (S/2016/103، المرفق) عن حق إلى أن السيادة والمساواة في السيادة بين الدول هما وسيطلان مبدئين أساسيين منصوصاً عليهما في الميثاق. غير أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة،

منذ التوقيع على الميثاق، قدّمت الأمم المتحدة إسهاماً كبيراً في السلام والأمن، على الرغم من أن العديد منا ما زال يتوقع المزيد. حررت العديد من الشعوب أنفسها من آفة الاستعمار وتقاسمت مساهماتها المقدمة إلى السلام والأمن العالميين. إن الاعتراف بالأمم المتحدة والتقيّد بمقاصدها ومبادئها كان في الكثير من الأحيان - إن لم يكن دائماً - العمل الأول الذي تقوم به الدول المحررة لدى إعلان أنفسها دولاً أعضاء. وغني عن القول، إن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لا تزال صالحة بكل تأكيد.

واليوم، نواجه صعوبات جديدة في التعامل مع التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. والافتقار إلى الحلول في حالات عدم اليقين السائدة، مثل حالات إنهاء الاستعمار المتبقية أو النزاعات الطويلة الأجل، كما في الشرق الأوسط، تتطلب التزامنا المتجدد والفعال حقاً. وإذا أردنا أن نقرّ ونحترم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في صون السلام والأمن الدوليين، فيجب علينا أن نكفل الإنصاف والشفافية والمساءلة والفعالية. إن الأهمية والشرعية لعمل الأمم المتحدة وبعثاتها على المحك. وفي هذا الصدد، نعتقد أن تنشيط الجمعية العامة في بيئة أكثر استجابة، وممارسة دورها وسلطتها الكاملين، من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في تحسين الحوكمة الدولية في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين.

من الواضح أن الميثاق يجب أن يُفسّر في ضوء مقاصده ومبادئه. وفي هذا السياق، أودّ أن أنطرق بإيجاز إلى بعض الجوانب.

أولاً، إن مجلس الأمن مسؤول في المقام الأول عن صون السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، وفقاً للمادتين ١١ و ٩٩ من الميثاق، فلكل من الجمعية العامة والأمين العام على حدة دور يودّيه في التوصية إلى المجلس وتوجيه انتباهه إلى أي مسألة تتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. وذلك الدور

إلى جنب مع شركائنا في مجموعة الأربعة - بما فيها البرازيل والهند واليابان - نقف على أهبة الاستعداد للانخراط مع جميع الدول الأعضاء في عملية مفاوضات ملموسة قائمة على النص في إطار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن للتوصل إلى هذا الإصلاح - الذي طال انتظاره.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أنه لا غنى عن الأمم المتحدة في السلام والأمن المشتركين بيننا. وعلى الرغم من التجارب والمحن العديدة، لا تزال الأمم المتحدة أساسية في حل المنازعات بالوسائل السلمية. وما دام هناك أشخاص يعانون من ويلات الحرب، فستعمل ألمانيا بلا كلل مع الأمم المتحدة لوضع حد لآلامهم. لأن محتهم هي محنتنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطيت الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بوقادوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على السماح لوفد بلدي بأن يشاطر مجلس الأمن آراءه. وأود أن أبدأ بتهنئة فتزويلا على توليها رئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير، وعلى برنامج العمل المقترح وعلى عقد هذه المناقشة المهمة. وأودّ أيضاً أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية القيمة في هذا الصباح.

ولا بد لي من التشديد على أنه في حين أن موضوع مناقشتنا اليوم غني عن البيان، فإن احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة هو التزام واضح يجب على الجميع التقيد به بنية حسنة. ومع ذلك، نلاحظ أن للإرادة السياسية تأثيراً كبيراً من حيث احترام هذه المبادئ وتفسيرها. وبعد ٧٠ سنة من التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، ما زال التكتاف لمنع الأخطار التي تهدد السلام وإنهاء العلاقات الودية بين الدول الأعضاء استناداً إلى احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب مقاصد وغايات يسعى الجميع إلى تحقيقها.

خامساً، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن احترام حقوق الإنسان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية أمران غير متعارضين. ولا يمكننا أن نقبل التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. ونقول بوضوح أننا ببساطة لا نستطيع أن نقف مكتوفي الأيدي أمام الفظائع الجماعية، بغض النظر عن مكان وقوعها أو الجهة التي ترتكبها.

سادساً، علينا أن ننظر في مسألة إصلاح الأمم المتحدة بروح وعزم متجددين. ويدعو احترام مقاصد الميثاق ومبادئه اليوم إلى التعجيل بإصلاح الأمم المتحدة. ويعني ذلك أن علينا، كما ندعو بقوة في حركة بلدان عدم الانحياز وخارجها، أن نصلح أولاً مجلس الأمن، هيكلياً ومن حيث أساليب عمله على السواء - وهي مسألة تناقشنا فيها هنا في الآونة الأخيرة. والمسألة المحددة المتعلقة بما يسمى حق النقض هي مسألة متعددة الأوجه. ولكن مهما كانت الزاوية التي ينظر المرء إلى هذه المسألة من خلالها، حتى تاريخياً، فهي لا تعني بأي شكل من الأشكال الحؤول دون اتخاذ إجراءات فعالة.

سابعاً وأخيراً، كما الحال دوماً بشأن مناقشات مفتوحة أخرى حول مسائل من هذا النوع، وبغية المساعدة في المناقشات ذات الصلة، نحن نؤيد تأييداً كاملاً المبدأ القاضي بأن تُصدر الرئاسة ملخصاً يجرى تعميمه كوثيقة رسمية للأمم المتحدة.

نحن ندرك أن الطريق شاق، ولكن من الضروري أن نسلکها إذا كنا نريد حقاً المحافظة على أهمية الأمم المتحدة، وكفاءتها، وأبعد من ذلك، الشرعية والاحترام اللذين ينبغي أن يصاحبها دائماً عملها وبعثاتها وأهدافها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

لا ينفذ دائماً ولا بما فيه الكفاية، مما يقلل من فعالية الأمم المتحدة.

ثانياً، كان الآباء المؤسسون للأمم المتحدة ذوي رؤية مستقبلية من حيث إيلاء المنظمات الإقليمية - التي كانت تفتقر إلى الأهمية وحتى الوجود في عام ١٩٤٥ - دوراً محددًا؛ ولها بموجب الفصلين السادس والثامن دور حاسم فيما يتصل بصون السلام والأمن الدوليين. ولذلك، فإن الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، ينبغي أن تصاغ في احترام تام لتلك الأحكام، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالحاجة إلى دعم الجهود الإقليمية في مسائل السلام والأمن.

ثالثاً، إن حجر الزاوية في تعلّقنا القوي بالأمم المتحدة هو، ويجب أن يكون دائماً، تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وبالتالي منع نشوبها. وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون استخدام القوة هو دائماً الملاذ الأخير، عندما تدعو إليه الحاجة وبعد استنفاد جميع إمكانيات التوصل إلى تسوية سلمية. ويجب أن يحصل على موافقة من الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن. ويجب على المجلس والأمم المتحدة، في جميع الحالات، التفكير والإعداد واتخاذ الإجراءات من أجل القاد من الأيام والأثر المترتب على الجزاءات أو الاستخدام القانوني للقوة على البلدان والمناطق المتضررة. فلا يمكن أن يكون العلاج أكثر ضرراً من المرض.

رابعاً، إن التهديدات المحددة وغير المتوقعة التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، مثل تلك التي تنطوي على جهات فاعلة من غير الدول وعلى الإرهاب، ينبغي التصدي لها وفقاً للميثاق. وعلاوة على ذلك، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الدول المتضررة في هذه الحالات، ولا سيما الدول الأعضاء في محيط المناطق المتضررة، ينبغي أن تشترك بالتالي في جميع عمليات اتخاذ القرارات مجلس الأمن.

التي يمثلها الميثاق. ويجب معالجة ذلك إذا أردنا النهوض بسلطة الأمم المتحدة المعنوية وتعزيزها بوصفها منظمة عادلة وذات مصداقية، تصون مصالح جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة، وفقا للقانون الدولي. وأود أن أتقدم ببضعة اقتراحات حول كيفية إعادة بناء تلك الثقة.

أولا، إن إدارة السلام والأمن يجب أن تستند إلى توافق حقيقي في الآراء بناء على مبادئ الميثاق، لا على سياسة القوة. وينبغي للنهج التعاوني أن يوجّه أعمالنا، بدلا من فرض التدابير القسرية التي تشكلها مصالح الدول القوية.

ثانيا، ينبغي أن يكون هناك تركيز متجدد على استخدام الوسائل السلمية بغية مواجهة الانتهاكات التي يتعرض لها السلم الدولي، وتسوية النزاعات الدولية، مع استخدام أوسع نطاقا وأكثر فعالية لتدابير الفصل السادس.

ثالثا، إن المسؤولية عن منع الانتهاكات لسيادة الدول وسلامة أراضيها تقع على عاتق المنظمة. ويجب توجيه اللوم حيال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وردعه بفعالية لأنه يخالف القانون الدولي. وعدم القيام بذلك قد وُلد بالفعل الانطباع بأن الأمم المتحدة أصبحت أداة بيد الأقوياء، بدلا من أن تكون راعية لمبادئ القانون الدولي.

رابعا، يجب على الأمم المتحدة أن تتمسك بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول. والمساواة تتضمن مفهوم تكافؤ الفرص، الذي يشكل ضمانا ضد التدابير والسياسات التمييزية. وينبغي أن يكمن ذلك في صميم إصلاح أي مؤسسة تابعة للأمم المتحدة.

خامسا، يجب أن تفي الأمم المتحدة بمهدفها المتمثل في تنمية العلاقات الودية بين الأمم، بناء على مبدأي المساواة في الحقوق وتقرير الشعوب لمصيرها. ومن البديهي ألا نتوقع إقامة

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): إن باكستان يسعدنا أن ترى جمهورية فنزويلا البوليفارية تتراأس مجلس الأمن، ونحن نقدر لها عقد هذه المناقشة اليوم بشأن موضوع له أهمية أساسية. وليست هناك طريقة للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة أفضل من تجديد التزامنا الجماعي باحترام مقاصدها ومبادئها احتراما كاملا وبشكل قاطع. ونشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الإعلامية الثاقبة هذا الصباح.

إن ميثاق الأمم المتحدة لا يلزمنا جماعيا فحسب ببذل الجهود الرامية إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، إنما هو أيضا التزام مشترك بإرساء نظام عالمي يقوم على سيادة القانون الدولي. بطبيعة الحال، أكبر نجاح للميثاق هو أنه لم يحدث حريق شامل طيلة ٧٠ عاما. ولكننا نرى اليوم عالما يكاد يعمه السلام بصعوبة، حيث تكثرت فيه الصراعات، وما زالت انتهاكات حقوق الإنسان متفشية، والقانون الإنساني يتعرض للإهانة في انتهاك سافر لمبادئ الميثاق. وما فتئنا ننتظر حتى الآن رؤية نظام عالمي يرتكز على العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، والأهم من ذلك، على مقاصد ومبادئ الميثاق ذاته.

لقد دخلت الدول الأعضاء رسميا في العهد الذي أقمنه وهي على ثقة بأن تلك المبادئ لا تتغير. لكننا نراها تتعرض للمهانة إبان السعي إلى بلوغ مصالح وطنية ضيقة، لا سيما من جانب الأقوياء. ونحن نشهد التزعة الاحادية وقرارات الحرب والسلم التعسفية التي تنتج عن ذلك. ونشهد مجازفات غريبة لا مبرر لها، كما نشهد من ثم عواقبها غير المتوقعة وغير المقصودة ولكنها عواقب مدمرة. والبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة بلدان عدم الانحياز، التي يمثل أعضاؤها أكثر من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ونحن نؤيده تأييدا كاملا، يُظهر تصدعا في الثقة

ميثاق الأمم المتحدة تعاني من النقص، ولكن لأننا فشلنا في التمسك بما تعهدنا به للأجيال المقبلة. لذلك، حان الوقت حقا للمجتمع الدولي كي يقف بحزم إلى جانب المبادئ المنصوص عليها في الميثاق. فلا يمكننا أن نحافظ على السلام والأمن، ونوفر الحماية لحقوق الإنسان، ونهيئ الظروف لتحقيق التقدم الاجتماعي، ونوفر جوا من الحرية أفسح إلا من خلال احترام القانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات الناشئة عن المعاهدات.

ونحن نشعر بأسى عميق إزاء التطورات العنيفة والتدهور السريع للوضع الأمني في الشرق الأوسط. وأود أن أكرر إدانة جورجيا الشديدة لكل عمل ارهابي وعنيف ضد السكان المدنيين. فالجماعات الإرهابية مثل تنظيم داعش لا تهدد دول منطقة الشرق الأوسط فحسب، وإنما كل بلد عبر العالم، كبيرا كان أو صغيرا، لأن هذه الجماعات تعمل أصلا على تفويض الأسس السياسية والقانونية للنظام الدولي.

وخلافا للتوقعات في أوائل التسعينات، ليست أوروبا اليوم بعيدة عن المواجهة، ولا هي تعيش في سلام. فالأمن الإقليمي يتعرض عمدا للصعوبات الناجمة عن العدوان المستمر من جانب روسيا ضد جورجيا. وفي محاولة لتغيير الوضع الجغرافي السياسي في ما يسمى بالبلدان المجاورة، بما في ذلك أوكرانيا، مضى الاتحاد الروسي في إعادة رسم الحدود الأوروبية باستخدام العدوان، والاحتلال، والضم، على حساب أرواح العديد من الأبرياء نتيجة ذلك. وثمة دليل آخر على هذه الحقيقة هو الوضع في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي المحتلتين في جورجيا. فالعدوان على بلدي الذي بدأ في أوائل التسعينات بلغ ذروته في عام ٢٠٠٨ من خلال تعرّضه للغزو على نطاق واسع، تبعه اعتراف غير مشروع - من مجرد ثلاثة بلدان - لما يسمى باستقلال المناطق المحتلة.

وجورجيا، من جانبها، واصلت تكريس نفسها لاتباع نهج سلمي وبنّاء. فلقد كنا على الدوام ملتزمين بالدبلوماسية،

علاقات سلمية وودية بين الأمم إذا لم تتمكن الأمم المتحدة من ضمان تطبيق مبدأ تقرير المصير.

إن شعوب العالم تتوقع الإنصاف والعدل من الأمم المتحدة. ومن مسؤوليتنا كدول أعضاء كفالة أن نلتزم بالمبادئ التي اتفقنا عليها قبل سبعة عقود. لقد اتفقنا عليها لأننا آمنّا بفائدتها في تعزيز مصالحنا الجماعية. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بها اليوم، لأننا لا نزال نؤمن بأن الالتزام بها سوف ينقذنا من ويلات الحرب. فلنعمل إذاً على ترجمة تلك المعتقدات، والالتزامات، والبيانات إلى أفعال. ولو كنا غير قادرين على القيام بذلك، لما عرضنا التقدم المحرز في السنوات الماضية للخطر فحسب، وإنما لجعلنا أيضا هذه المؤسسة تبدو غير ذات أهمية في عالم يتسم بتزايد الاضطرابات والمشاكل، وتسوده حالة انعدام الأمن، ويتواصل فيه الظلم. وسيترتب على ذلك ثمن باهظ، لا سيما في وقت تكثرت الصراعات المدمرة لحياة الملايين من الناس، وتثير التساؤلات في أذهان الناس حول أهمية الأمم المتحدة وفعاليتها في إدارة السلم والأمن الدوليين. وقبل أن أختتم كلامي، اسمحوا لي مرة أخرى أن أتعهد بالتزام بلدي بترجمة ثقتنا بميثاق الأمم المتحدة إلى واقع ملموس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد اينادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جورجيا البيان الذي تلاه في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببعض التعليقات الإضافية بصفتي الوطنية.

سبعون سنة مرت منذ إنشاء الأمم المتحدة، ومع ذلك لا يزال الملايين يعانون من ويلات الحرب، إذ بلغ عدد الأشخاص المشردين مستويات لم يسبق لها مثيل، وبات نطاق أزماتنا الإنسانية كارثيا. وهذا ليس سببه أن مبادئ

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أن جورجيا لا تزال نصيرا قويا لمبادئ القانون الدولي المُجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب علينا جميعا اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة والحازمة نحو بلوغ أهدافنا المشتركة المتمثلة في تحقيق السلام العالمي وتعزيز الأمن الدولي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يتقدم وفد بلدي بالشكر لرئاسة فتزويلا للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى الورقة المفاهيمية التي تُحفز على التفكير (S/2016/103، المرفق) ونشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الإعلامية الاستهلاية.

نغتتم هذه الفرصة لنؤكد من جديد التزام بنغلاديش الثابت بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك صون السلم والأمن الدوليين. وأود أن أذكر بكلمات الأب المؤسس لدولتنا، بانغاباندو شيخ مجيب الرحمن، في أول خطاب له أمام الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤:

”إن المثل النبيلة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة هي نفسها المثل التي جاد الملايين من أبناء شعبنا بأرواحهم من أجلها. وأعلم أن أرواح شهدائنا تنضم إلينا في التعهد بأن تلتزم الأمة البنغالية التزاما تاما ببناء نظام عالمي تتحقق فيه تطلعات جميع الرجال [والنساء] من أجل السلام والعدالة“ (S/PV.2243، الفقرة ٢).

وقد أيدت بنغلاديش دائما، وفاء لكلماته تلك، نبذ الحرب واحترام المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى كحجر الزاوية لسياستها الخارجية. ونحن نسعى إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية

وإيجاد حل سلمي للصراع مع الاتحاد الروسي. ونحن نقدر عاليا المناقشات الدولية في جنيف، وسوف نواصل مشاركتنا البناءة فيها وفقا لهذه الصيغة الرئيسية، سعيا لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، بحسن نية. وطوال السنوات القليلة الماضية، ضاعفنا جهودنا الرامية إلى تطبيع العلاقات مع موسكو، من أجل تهيئة بيئة مواتية لبناء الثقة وتسوية الصراع.

ومع ذلك، اقتصر النتائج على المجالين الاقتصادي والإنساني. وعلى الرغم من نهجنا البناء، أبرم الاتحاد الروسي عشرات ما يسمى بالمعاهدات والاتفاقات مع أنظمة الاحتلال، التي توفر ذريعة لاستمرار وجوده العسكري غير المشروع. فقد وقّع ما يسمى بمعاهدات التحالف الشامل، وحقق الاندماج الكامل في كل مجال عام، ونال الاتحاد الروسي تفويضا بتوليّه جميع الصلاحيات، وتركيب أسوار من الأسلاك الشائكة وغيرها من العوائق الاصطناعية على طول خط الاحتلال الذي يفصل بين الأسر والمجتمعات المحلية. وسلسلة الأحداث هذه تدل على سياسة ترمي إلى الضم الفعلي لمناطق من جورجيا.

ويشكل ما يسمى بالقوانين التي اعتمدت مؤخرا لتنظيم مركز الأجانب ودخول المناطق قانونا تمييزيا آخر ضد الأشخاص المنحدرين من أصل جورجي وتقييدا لحقوقهم وحرّياتهم الأساسية ويزيد من عزل المناطق الجورجية المحتلة. وبموجب تلك القوانين، تجري موجه جديدة مما يسمى التجنيس، وهو ما سيزيد من تدهور أوضاع السكان الجورجيين الذين يعيشون في منطقة غالي، والذين لن يكونوا مؤهلين للحصول على وثائق هوية صحيحة وسيواجهون نتيجة لذلك صعوبات فيما يتعلق بحقوق الملكية وحقوقهم في العمل وحرّيتهم في الحركة عبر خط الاحتلال وفي الإقامة. ويمكن أن تصبح هذه العملية الخطيرة أسباب موجه جديدة من التطهير العرقي ضد الجورجيين.

إن احترام المبادئ الأساسية أمر بالغ الأهمية للحفاظ على أولوية الميثاق بشأن فض المنازعات بالطرق السلمية واللجوء إلى تدابير قسرية أو قمعية إلا بوصفها تدابير الملاذ الأخير. وفي نهاية المطاف، فإن الشعوب هي التي تدفع عامة الثمن الأفدح لأي تدابير من هذا القبيل. وبالنسبة للأطراف الثالثة، غالباً ما تُصاغ نظم الجزاءات بطريقة تنطوي على تعقيدات قانونية وتقنية، مما يهيئ لإمكانية وجود ثغرات في الامتثال. وتزيد الأمور تعقيداً جراء تدابير الحظر الأحادية الجانب التي لا يجري دائماً تقديم تفسير واضح ومفهوم لأوجه العلاقة بينها وبين الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة.

وفي بنغلاديش، لدينا قانون يجري بموجبه تطبيق قرارات مجلس الأمن في نطاق ولايتنا القضائية الداخلية. ولذلك، من مصلحة الواضحة أن يتم اتخاذ القرارات من خلال عملية تشاركية وتشاورية وتوافقية داخل المجلس. وممارسة حق النقض بحاجة إلى المراجعة من الناحية العملية الصرفة.

وكما أكد الكثيرون، فإن التركيز الحالي للأمم المتحدة على إنهاء وحل النزاعات يجب أن يكون أكثر توازناً من خلال أعمالها في مجال منع نشوب النزاعات. والجانب الوقائي يمكن أن يشمل طائفة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك قراءة علامات الإنذار المبكر بشأن التوترات أو النزاعات والاستجابة للاتجاهات المتطرفة العنيفة وتعزيز الإدارة القائمة على المشاركة والتنمية والاستثمار في مؤسسات سليمة وشاملة للجميع وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف. ومن شأن توطيد الشراكات وأوجه التآزر داخل المنظمات أو الترتيبات الإقليمية ذات الصلة أن يجلب فوائد.

إن التدابير المنصوص عليها في الميثاق للوساطة والمصالحة والتحكيم يتعين إدماجها في عملية منع نشوب النزاعات وحلها برمتها، وليس بالضرورة في أعقاب النزاعات. ويجب بذل جهود هادفة ومتواصلة لحل النزاعات والحالات الإنسانية التي

مع شركائنا من خلال الحوارات والمفاوضات والتحكيم، استناداً إلى مبدأ الاحترام المتبادل. كما أن القيادة الحازمة التي تبديها رئيسة الوزراء، الشيخة حسينة، في الحل الودي لمسائل الأراضي والحدود البحرية العالقة منذ زمن طويل مع جيراننا قد رسخت التزامنا بمثل ميثاق الأمم المتحدة وقيمه.

ولقد شهدنا بذل العديد من الجهود على مدى العقود السبعة الماضية لتبرير الانحراف عن المبادئ الأساسية للميثاق استناداً إلى العديد من النظريات والمفاهيم النظرية. وقد ظهرت تلك المفاهيم وانقضت، وكان ظهور معظمها استجابة لمتطلبات السياسة الواقعية. ولكن مبادئ الميثاق صمدت في وجه الزمن بوصفها حجر الأساس لسيادة القانون على الصعيد الدولي.

وسيكون من العملي أن نقر بأن مفاهيم السيادة الوطنية والشؤون الداخلية قد تطورت على مر الزمن منذ صدور ميثاق الأمم المتحدة. فالمستوى والنطاق اللذان لم يسبق لهما مثل لمشاركة مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في تشكيل الشؤون والسياسات الدولية قد أضافا كثيراً إلى المفهوم التقليدي للمساواة في السيادة. كما غيرت غلبة النزاعات وأعمال العنف المدمرة مشهد النزاع المسلح في جميع أنحاء العالم. وفي ظل هذه الظروف، قد يكون من المستصوب أن يشرع أعضاء الأمم المتحدة جميعاً في عملية تدبر جدي بشأن الانعكاسات المحتملة للحقائق العالمية الناشئة على مبادئ الميثاق.

ويمكن أن تكون اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة أحد المنتديات المناسبة للشروع في عملية التدبر والتداول هذه. غير أن حالة الجمود المستمرة في أعمال اللجنة لا تبشر بالكثير في ما يتعلق بالاستعداد الجماعي للدول الأعضاء للاستفادة من الإمكانيات القائمة. كما أنها ربما تدل على أن هذه المسألة لا يجري تناولها بشكل مباشر في سياق المناقشات الجارية بشأن تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن.

بالتأكيد، كما قد يتضح من هذه المناقشة والمناقشات الأخرى، يمكن للمجلس أن يقوم بعمل أفضل في إطار الالتزام بهذه المسؤولية، بل ويجب عليه ذلك.

تشهد النزاعات الجارية حاليا انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتقوم العديد من الأطراف في النزاع علنا بازدياد كرامة الإنسان وأبسط القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني، كما يدل على ذلك الهجوم الأخير على مرافق منظمة أطباء بلا حدود في سورية. وتشكل الحلقة المفرغة للموت والدمار في ذلك البلد أحد أبرز الأمثلة على التدهور الشديد لاحترام القانون الدولي الإنساني. والمعاناة الإنسانية هي التي تعمل كمحفز لتهديدات أكبر على نحو مطرد للسلام والأمن الدوليين، الأمر الذي يغذي التطرف ويمهد الطريق للجماعات الإرهابية ويحفز المقاتلين الأجانب ويتسبب في امتداد العنف إلى مناطق أبعد كثيرا من أراضي سورية. ويجب أن نسأل أنفسنا: لو كان مجلس الأمن حازما، ويضع حقوق الإنسان في صميم أعماله، أما كان قد اضطلع بالمزيد لوضع حد لهذه الكارثة التي صنعها الإنسان؟

والعضوية في هذا المجلس امتياز ينطوي على مسؤولية القيام بالعمل لدى مواجهة الجرائم الوحشية الجماعية. ومدونة قواعد السلوك فيما يتعلق بعمل مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب هي تعبير عن التزام أعضاء المجلس بترتيب أولوياتهم مباشرة لدى مواجهة حالات من ذلك القبيل. وهو التزام بالعمل بصورة فعالة على التماس التصرف الملائم من جانب المجلس بهدف منع الجرائم الوحشية الجماعية أو وضع حد لها، وأنهم لن يعرفوا أي مساع ذات مصداقية للقيام بذلك. وقد وقع على المدونة تلك مائة وعشر دول أعضاء في هذه المنظمة، بما في ذلك غالبية أعضاء المجلس. وإننا نرحب بهذا الالتزام. ونتوقع

طال أمدها والتي تميل إلى إثارة المزيد من الاستياء والتعصب والتطرف، بما في ذلك عبر الحدود والمناطق. والعلاقة بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان يجب أن تشكل الأساس لعمل الهيكل الكلي للسلام والأمن في الأمم المتحدة.

هذه هي المسؤوليات التي يمكن تقاسمها بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، تمثيا مع ولاية كل منها. ولن يسفر التفسير المحدود للأحكام المعنية إلا عن الحد من الخيارات المتاحة للمنظمة ككل لتحقيق إمكاناتها عندما يتعلق الأمر بفعالية منع نشوب النزاعات أو حلها. وينبغي أن تعمل جميع الدول الأعضاء نحو تحقيق تلك الإمكانيات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينأفيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): إن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة تمثل القيم الأساسية للمنظمة. وعلى هذا النحو، فقد صمدت أمام اختبار الزمن، كما يتضح ذلك على حد سواء من النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة وإخفاقاتها خلال العقود السبعة الماضية. وحينما تُفسر بصورة كلية وبجسنة نية، فإنها تمكن المجتمع الدولي من الاستجابة بفعالية للتحديات دائمة التغيير التي تواجه نظامنا الدولي.

وهي أيضا بمثابة المقياس الرئيسي لمجلس الأمن بوصفه الوصي على السلم والأمن الدوليين. ويدعو هذا الأمر في جوهره إلى اتصاف مجلس الأمن بالنشاط والحزم واتخاذ إجراءات عندما تتطلب الظروف ذلك. وعلى مجلس الأمن، في سياق القيام بذلك، أن يجعل البشر محور عمله ليؤكد من جديد عبارات دياحة الميثاق،

”إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية“.

نفس الحدو، حيث أن تلك التعديلات ببساطة تكمل حظر الاستخدام غير المشروع للقوة، وهو أحد المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة. والتجريم الفعال للاستخدام غير المشروع للقوة سيكون أيضاً أداة إضافية متاحة للمجلس لمنع نشوب النزاع المسلح على نحو فعال. وجميعنا في وضع يسمح لنا بالمساعدة في الإسهام في ذلك الإنجاز التاريخي حقاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ممينل (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة وفي الوقت المناسب بشأن موضوع "احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده بوصفه عنصراً أساسياً في صون السلم والأمن الدوليين". ونشكر كذلك الأمين العام لإحاطته الإعلامية. وكون أن هذه المناقشة المفتوحة تعقد في العام الذي يصادف الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة أمر ذو أهمية كبيرة. وتود جنوب أفريقيا أن تسجل التزامها المستمر الراسخ بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، فهي لا تزال ذات أهمية اليوم كما كانت قبل ٧٠ عاماً. ونحن نعتبر أن العالم أصبح أفضل حالاً بفضل الأمم المتحدة مما كان يمكن أن يكون عليه الحال بدونها. ويبقى وفدي ملتزماً بتعزيز تنمية العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

والأمم المتحدة، منذ إنشائها، سجلت إنجازات مشهودة في الاضطلاع بولايتها - بما في ذلك الدور الذي قامت به في مكافحة الفصل العنصري والاستعمار. وميثاق الأمم المتحدة هو أهم مصدر منفرد للقانون الدولي، وعلى الدول الأعضاء كافة تقع مسؤولية الالتزام به.

وقد برهنت الأمم المتحدة أيضاً على أنها قابلة للتأقلم مع واقع عالمي جديد، إذا ما توفرت الإرادة السياسية الضرورية

تطبيقه عملياً، بما في ذلك على أساس المعلومات المقدمة من الأمين العام. كما نشجع جميع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، وخاصة أعضاء هذا المجلس ومن يطمحون لكي يصبحوا أعضاء، على الانضمام إلى تلك المبادرة.

وفي هذا الصدد، فإنني أود أن أوجه حديثي إلى الأعضاء المنتخبين في المجلس. فقد نظم هؤلاء حملات طويلة وبدلوا جهوداً كبيرة من أجل الجلوس إلى هذه الطاولة. ونحن مقتنعون بأن الطريق إلى مجلس أكثر حسماً إنما يكون من خلال ملكية أكبر لعمل المجلس. ويسرنا أن نرى الأعضاء المنتخبين في السنوات الأخيرة أكثر فعالية وحرصاً على أن يتركوا أثراً. ونتعهد لهم بدعمنا الكامل في ذلك المسعى. وفي الوقت الذي تتزايد الخلافات بين الدول الدائمة العضوية، فإن مشاركة الأعضاء المنتخبين وجهودهم للوساطة يمكن أن تساعد في التغلب على الخلافات السياسية في المجلس والنهوض بالحلول التوفيقية وتحسين الشفافية وتعزيز الإرادة السياسية لاتخاذ تدابير فعالة.

أخيراً، فإن المحكمة الجنائية الدولية مكتملة لمجلس أمن حاسم، ودورها محوري في مساءلة من ينتهكون مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بشكل سافر. ومن بين أغراضها الأساسية بالدرجة الأولى "قمع أعمال العدوان أو الانتهاكات الأخرى للسلام". فحين ترغب دولة في قمع سلوك معين، يمكنها أن توقع بالأفراد عقوبات جنائية على ذلك السلوك - وذلك من نافلة القول. ولكن منذ محاكمات نورمبرغ التي عقدت قبل ٧٠ عاماً، لم يكن هناك محكمة دولية قادرة على مساءلة الأفراد عن ارتكاب ما سمي بالجريمة الدولية العظمى - جريمة العدوان. وسيتغير ذلك في عام ٢٠١٧ لدى تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بشأن جريمة العدوان. وقد صدقت ٢٦ دولة بالفعل على تعديلات كمبرالا لنظام روما الأساسي بشأن جريمة العدوان. ونشجع الآخرين على أن يجذو

الميثاق كذلك بأهمية عقد شراكات وترتيبات تعاون يمكن التنبؤ بها بين الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية بهدف التصدي للتحديات التي يواجهها السلم والأمن الدوليان.

وخلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن، عملت جنوب أفريقيا بلا كلل من أجل ترجمة ذلك القرار إلى فعل، وتحديدًا من حيث صلته بالاتحاد الأفريقي. ونعتقد أنه بات من الضروري السماح للاتحاد الأفريقي بالاستجابة للتراعات بطريقة استباقية وسريعة، بهدف الحد من تصاعد النزاع والمعاناة البشرية. وهذا ينطبق بشكل خاص في الحالات التي تشمل الأمم المتحدة لأن عملياتها تترجم إلى وقت استجابة أطول، بينما تفلت الحالة على الأرض عن نطاق السيطرة.

ختاماً، فإن الميثاق يؤكد أهمية قيام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالعمل معاً في التصدي للتحديات التي تواجه السلم والأمن العالميين. وعلى مجلس الأمن أن يجازر من تجاوز الدول الأعضاء للقانون الدولي لخدمة مصالحهم الذاتية. ويجب أن تظل مبادئ عدم التدخل والسيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول الأعضاء تتمتع بحماية الميثاق. وترى جنوب أفريقيا أن أي تدخل ينبغي أن يتم من خلال الالتزام بمبادئ الميثاق وأحكامه وفي إطار ما جرى به العرف الدولي والقانون الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأود أن أؤكد أن جنوب أفريقيا ستبقى ملتزمة بأحكام ميثاق الأمم المتحدة واحترامها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة.

الأسقف كساس (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشكر الرئاسة الفنزويلية على استرعاء انتباه مجلس الأمن إلى هذا الموضوع في مناقشة مفتوحة.

بين أعضائها. واتفق جميعاً على أن الأمم المتحدة تقف اليوم أمام مفترق طرق، وأن الأمر يتطلب تحديد التزامنا والتركيز على توجيه هذه المنظمة إلى مرحلة جديدة من تاريخها الذي يتسم بالثراء. وطريقة تعيين الأمين العام للمنظمة أحد المجالات التي اتفقنا على تحسينها. والتزامنا المشترك يجعل تلك العملية أكثر ديمقراطية وشاملة وشفافة أفضى إلى تحسن كبير في تلك العملية حتى الآن.

ومع ذلك، لا تزال هناك مجالات أخرى في حاجة ماسة إلى التغيير. وأهمها الإصلاح الذي طال انتظاره لمجلس الأمن، الذي لا يزال غير تمثيلي. والحالة الراهنة ليست مريحة بشكل خاص، لأن المجلس هو الهيئة الرئيسية التي أوكلت إليها مهمة إدارة الولاية الأساسية للأمم المتحدة، إلا وهي صون السلم والأمن الدوليين. ومن المهم، أساساً، أن نتذكر أن تحقيق السلام الدائم يتطلب السعي بحمة دائماً إلى تحقيق الأمن الجماعي من خلال وسائل وقائية بالدرجة الأولى، عوضاً عن النهج القائم على رد الفعل في حل النزاعات.

وفي هذا الصدد، فإن المجلس يفتقر إلى الاتساق ويتصرف بالانتقائية. والحالة الراهنة في الشرق الأوسط تمثل إدانة مباشرة للمجلس الذي فشل على مدى عقود في معالجة قضية فلسطين على نحو كاف. بل وعجز مجلس الأمن أيضاً حتى عن تنفيذ قراراته - وهو الفشل الذي تكرر في الصحراء الغربية. وفضلاً عن ذلك، عندما يتصرف المجلس في كثير من الأحيان تكون استجابته الأولى التصرف بموجب الفصل السابع، مع ما ينطوي عليه ذلك من تدابير قسرية، متجاهلاً توجيهات الميثاق وضرورة تسوية الخلافات بالوسائل السلمية.

وفي الفصل الثامن، يسلم الميثاق بأن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين يمكن تحسينها من خلال العمل بالتعاون مع منظمات أخرى. وكما تم التأكيد على ذلك في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، يقر

للحكومات المشككة والمعترف بها بصورة شرعية. ما قاله في هذا الصدد كان "العقد شريعة المتعاقدين"، وقد حظرت المادة ٢ من الميثاق بشكل قاطع مفاهيم مثل الحرب الوقائية بذريعة مبدأ الأمن أو التدخلات من جانب دول الأطراف الثالثة لصالح أحد الطرفين في حالة من حالات الصراع المدني. غير أنه أضاف أن المادة ٢ لا يمكن أن تستخدم ذريعة لتبرير الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وحينما تستمر هذه الانتهاكات، وإذا اعتبر أن المزيد من التدخل ضروري، فليس هناك سبيل آخر سوى تنفيذ التدابير المنصوص عليها في الفصلين السادس والسابع من الميثاق.

ما يتخفى وراء الخطاب ضد الإفلات من العقاب على جرائم الحرب ضد المدنيين والصعوبات التي تعترض تقديم المساعدات الإنسانية إلى الذين يعانون هو الحقيقة المرة المتمثلة في أن المجمعات الصناعية في العالم تقدم الأسلحة والذخائر، إما مقابل الأموال أو ربما، كهدايا إلى عملائهم. يجب قمع تجارة الأسلحة. أسفر انتشار الأسلحة عن زيادة في الوفيات والإصابات، مما أدى إلى موجات من اللاجئين الفارين، لا عن السلام والاستقرار. يشكل القتل العشوائي للمدنيين جريمة بشعة. وإذا طبق التقدم التكنولوجي على الأسلحة، فإننا، في رأي وفدي، ربما نعرف عن القتل أكثر مما نعرف عن توفير العيش. هل أوفينا بكلمات الميثاق المتمثلة في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب؟ كل واحد منا في هذه القاعة يعرف، في أعماق قلبه، الإجابة على هذا السؤال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن منظمة الدول الأمريكية.

السيد كونكي (منظمة الدول الأمريكية) (تكلم بالإسبانية): يشرف منظمة الدول الأمريكية المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

مثلما تنمو الإيديولوجيات المتطرفة داخل الأنظمة السياسية، ما يؤدي إلى ظهور الجماعات الإرهابية ومختلف الجهات الفاعلة غير التابعة للدول، من المهم أن ننظر عن كثب في أفكار وآراء الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة بينما كانوا يعانون من دمار حريين عالميتين في غضون أقل من نصف قرن. ورغبتهم في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب تتصل بقيمة معنوية وأخلاقية ذات أهمية فائقة للتنمية البشرية.

عندما ألقى البابا فرانسيس كلمة أمام الجمعية العامة، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تكلم عن الوسائل التي يمكن بها تحقيق الآمال التي كرسها الأعضاء المؤسسون في الميثاق أو تنبئها. وقال،

"عندما يحتزم ميثاق الأمم المتحدة ويُنفذ بشفاافية وصدق وبدون دوافع خفية، كمرجع ملزم للعدالة وليس كأداة لإخفاء نوايا غامضة، فإن ذلك يؤدي إلى إحلال السلام. وبالعكس، عندما تعتبر القاعدة مجرد أداة تستخدم عندما تحقق النتائج الملائمة ويتم تفاديها عندما لا تفعل ذلك، فإننا سنفتح الباب لتداعيات لا سبيل لاحتوائها بفعل قوى خارجة عن السيطرة، تسيء على نحو خطير إلى السكان العزل، وإلى بيئتنا الثقافية والبيولوجية". (A/70/PV.3، صفحة ٧)

وفي كلمته أمام الجمعية العامة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (انظر A/70/PV.27)، اقترح فخامة كبير الأساقفة بول غالاجر، أمين قسم العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي، أربعة مجالات للتفكير، يتسم اثنان منها بأهمية خاصة لأعمال المجلس، ألا وهما المسؤولية عن الحماية واحترام القانون الدولي. وأبرز كبير الأساقفة غالاجر، أن المطلوب هو التطبيق الحقيقي والشفاف للمادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، التي ترسي مبدأ عدم التدخل، وتستبعد الاستخدام الانفرادي للقوة ضد دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة وتطالب بالاحترام الكامل

أسفرت كل محاولة فاشلة لمنع نشوب صراع، أو للتخفيف من حدة أزمة إنسانية، أو للجمع بين الأطراف في النزاع أو لتنفيذ مبدأ عن الموت والمعاناة والفقير للرجال والنساء والأطفال. تعتقد الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية أن المبادئ المعترف بها المتمثلة في السيادة وعدم التدخل والولاية القضائية المحلية أساسية ويجب أن تحترم احتراماً كاملاً والتأكيد عليها مجدداً، بدون أن يستتبع ذلك أي مساس باحترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين ومسؤوليات المجتمع الدولي. على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأطراف العمل على معالجة التعارض الظاهر بين المبادئ السالفة الذكر والجهود الرامية إلى كفالة السلم والأمن الدوليين. ولكي يكون لأعمال الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية قيمة، يجب أن يكون لها أثر مباشر على حياة الناس، مع تحسين التمتع بحقوقهم ونوعية حياتهم. وفي هذا الصدد، يقر ميثاق الأمم المتحدة بدور المنظمات الإقليمية ومساهماتها في صون السلم والأمن الدوليين ومنع نشوب الصراعات.

وفي عملها في سياق البلدان الأمريكية، يسترشد العمل الذي تضطلع به منظمة الدول الأمريكية بميثاق منظمة الدول الأمريكية والميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية. وبالمثل، فإن الركائز الأساسية الأربعة لمنظمة الدول الأمريكية تشكل مجموعة المبادئ التي تحدد عملها وتوجه إجراءاتها، وهي الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المتكاملة والأمن المتعدد الأبعاد. ونحن نعتقد أن أفضل السبل للعمل من أجل الناس في كل نوع من حالات الأزمات والضعف والطوارئ يتمثل في الالتزام غير المشروط بتلك المبادئ التوجيهية، التي هي، بدورها، أفضل ما يحول دون تكرار أخطاء الماضي. وإذا تسترشد بالمقاصد والمبادئ، تتصرف منظمة الدول الأمريكية اليوم في مختلف السيناريوهات والسياقات مع الامتثال للصكوك القانونية التي يتركز عليها وجودها.

ويسرنا أن نرى رئاسة فترويلا تكمل دورة ثلاثة أشهر كانت رئاسة مجلس الأمن خلالها مسؤولية دول أعضاء في منظمة الدول الأمريكية: الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الأول/ديسمبر، أوروغواي في كانون الثاني/يناير وفترويلا في شباط/فبراير. ونود أن نعرب عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام بان كي - مون صباح اليوم.

قبل أن أدخل في صلب بياني، يود وفدي أن يبلغكم، السيد الرئيس، أنه سيرسل رسالة تتعلق بطرائق مشاركة المنظمات الإقليمية في المناقشات المفتوحة لهذا الجهاز. وبصفة منظمة الدولة الأمريكية المنظمة الإقليمية التي حصلت على مركز المراقب الدائم لدى الأمم المتحدة قبل أي منظمة أخرى، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ - وتضم في عضويتها ٣٥ دولة من منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى وأمريكا الشمالية و ٧٠ مراقبا، منها ٩ شغلت عضوية في مجلس الأمن، فإنها ترى أنه من الإجحاف أن تتوقف مشاركتها في هذا النوع من المناقشات على وساطة إحدى دولها الأطراف. لهذا أهمية خاصة عندما لا تكون الممارسة موحدة بالنسبة لجميع المنظمات الإقليمية ولا تستند إلى أي قاعدة عامة أو منشورة.

رغم أنه موجود منذ أكثر من ٧٠ عاماً، لا يزال ميثاق الأمم المتحدة يشكل القاسم المشترك المعياري الرئيسي للمجتمع الدولي. وفرت المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في المادتين ١ و ٢ من الميثاق الحماية للبشرية من كارثة حرب عالمية أخرى، مثل الحربين اللتين عشناهما في القرن العشرين، وعلينا أن نشيد دائماً بوضعي الميثاق على ما أنجزوه من عمل. غير أن انتهاكات وإخفاقات المجتمع الدولي في منع نشوب الأزمات، تهدئة العنف، وضع حد للإرهاب والتطرف وبناء جسور الحوار كانت ولا تزال سبب معاناة وآلام الملايين على كوكب الأرض.

المفضية إلى الانتخابات التشريعية في ٦ كانون الأول/ديسمبر وفي الجوانب اللاحقة المتعلقة بتنصيب الجمعية الوطنية الجديدة. ومرة أخرى، تؤكد منظمة الدول الأمريكية في هذه الحالة على مهمتها المتمثلة في الإسهام على نحو بناء في الحوار اللازم وتعرب مجددا عن استعدادها للتعاون على جميع المستويات المحتملة ذات الصلة للتعاون الدولي.

وتدل أهمية موضوع مناقشة اليوم بشأن احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة على حجم العمل الذي ينتظرنا. وفي هذه الجهود، فإن الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية تفهم أنه يجب ألا تغيب عن بالها مصالح الفئات الأشد ضعفا، التي يتمثل درعها الوحيد على وجه التحديد في الطابع غير القابل للتصرف لحقوق الإنسان وطابعها المترابط وغير القابل للتجزئة، وفي التزام البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية بضمان حماية تلك الحقوق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بادىء ذي بدء، أود أن أشكر فترويلا على عقد مناقشة اليوم وعلى اختيارها لموضوع "احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده بوصفه عنصرا أساسيا في صون السلام والأمن الدوليين". وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن هذا الموضوع صباح اليوم.

كما أغتنم هذه الفرصة لأدين بأشد العبارات الإرهاب بجميع أشكاله. لقد كان محيم كيدال التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، يوم الجمعة الماضي، هدفا للإرهاب العشوائي الذي أودى بحياة نحو ستة من حفظة السلام وتسبب في إصابة ٣٠ آخرين. في الوقت العصيب لأسرة حفظ السلام، التي تتضمن المغرب، أود أن

وعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن رؤية الدليل على ذلك في البعثة الخاصة الأخيرة إلى هايتي، التي كانت مهمتها، بناء على طلب الرئيس مارتيلي ومع موافقة المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية بالإجماع، العمل معا من أجل تحقيق حل دستوري عن طريق التفاوض بقيادة الهايتيين، يتيح إجراء الجولة الثانية من الانتخابات في الوقت المناسب. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الرئيس مارتيلي، ورئيسي مجلسي البرلمان، فضلا عن تعيين الرئيس الانتقالي، جوسليرمي بريفار، مؤخرا، في إطار ذلك الاتفاق. ونتوقع أن تعقد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، على النحو المتفق عليه في ٢٤ نيسان/أبريل، وتؤكد منظمة الدول الأمريكية مجددا كامل دعمها للشعب الهايتي والجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني في التعاون لدعم إجراء ذلك الحدث.

وبالمثل، نود الإشارة إلى عمل منظمة الدول الأمريكية في كولومبيا، من خلال بعثتها لدعم عملية السلام، التي تضطلع بدور هام، على نحو ما أكد مؤخرا الرئيس سانتوس كالديرون والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، ألماغرو. وفي حالة هندوراس، اضطلعت منظمة الدول الأمريكية بالعمل على نحو مشترك مع الحكومة والمعارضة، والسلطة القضائية، والجهات الفاعلة الاجتماعية وأكبر مجموعة ممكنة من المشاركين لإنشاء بعثة دعم لمكافحة الفساد والإفلات من العقاب في هندوراس. والإجراء الآخر الذي يمكن الإشارة إليه هو البعثة في الجمهورية الدومينيكية وهايتي استجابة لأزمة الهجرة، التي أدت، اقترانا بجهود الحكومة الدومينيكية، إلى الحد من مستوى الاضطرابات وعدد حالات الترحيل.

فيما يتعلق بفترويلا، فامتثالا للالتزامات والامتيازات الناشئة عن ميثاق منظمة الدول الأمريكية والميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، قام الأمين العام ألماغرو ليميس بتقييمات على أساس المبادئ غير القابلة للتصرف، سواء في العملية

أتقدم بأحر التعازي إلى الأمين العام وأسر الضحايا، متمنيا الشفاء العاجل للجرحى.

في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥، قام المؤسسون، حرصا منهم على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، بالتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو. وهدف تلك الوثيقة التأسيسية التاريخية هو صون السلم والأمن الدوليين، وكفالة تحقيق التنمية وتعزيز حقوق الإنسان. وبالتالي، فإن مبادئ ومقاصد الميثاق قد وُضعت بعناية للحيلولة دون تكرار مآسي الماضي، واستعادة الكرامة البشرية، وإرساء مبدأ المساواة فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة قد أرسى الأساس لنظام عالمي جديد، فإن الأمم المتحدة تكيفت على مر السنين مع التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وبالتالي، فإن كل ركن من الأركان الثلاثة للأمم المتحدة - السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان - تطور تدريجيا من أجل تلبية احتياجات البيئة الدولية.

وكانت حقوق الإنسان، التي ترد في ست مواد من الميثاق، أول ما كان يثير القلق على نحو رئيسي لدى مجتمع دولي حريص على ألا يعيش مرة أخرى معاناة الحريين العالميتين. ولهذا السبب، في عام ١٩٤٨، كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أول صك تعتمده الأمم المتحدة. وقامت الأمم المتحدة في وقت لاحق بوضع إطار قانوني قوي يتألف من ١٨ من الاتفاقيات والعهود والبروتوكولات وأكثر من ٣٠ إعلانا، تتناول كامل مجموعة الحقوق والفئات الضعيفة. كما أنشأت الأمم المتحدة نظاما كاملا وشاملا من الآليات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وبالعد الإنمائي الوارد في ست مواد من الميثاق كان أيضا في صميم عمل الأمم المتحدة، على أساس المبدأ المتمثل في أنه لا سلام بدون تنمية ولا تنمية بدون سلام. والخطة الجديدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)،

والأهداف الإنمائية للألفية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كلها عناصر قربت المنظمة من دولها الأعضاء، وتساعد على وضع هياكل للتنمية المستدامة لسكانها.

وشهد السلام والأمن، اللذين تم تناولهما في ثلث مواد الميثاق، تغيرات هامة، لا سيما فمن حيث النهج المستخدم. والواقع أن الأمم المتحدة، التي كانت تركز في البداية على مسائل إنهاء الاستعمار في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، أصبحت في العقود الأخيرة هيئة تعزز الحلول السياسية والوساطة والحوار لحل النزاعات بالطرق السلمية، ومن ثم، العمل على إحلال السلام وتوطيده. وبتخلي الأمم المتحدة عن الأنماط التقليدية لإدارة النزاعات وزيادة الاستثمار في منع نشوب النزاعات وتقديم المساعدة التقنية في مجالات التنمية وتعزيز حقوق الإنسان، تمكنت من التكيف مع التحديات الأمنية العالمية الجديدة المعقدة والعايرة للحدود على نحو متزايد.

وتؤيد المملكة المغربية مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما تلك المتعلقة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، على النحو المبين في الفصل السادس، ويؤيد بقوة الدور المتواصل الذي تضطلع به الأمم المتحدة بوصفها منظمة عالمية مسؤولة عن تسوية والبت في المسائل المتصلة بحفظ السلام والأمن الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة. وتؤيد المملكة تأييدا تاما الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة وتسوية المنازعات، كما يتضح ذلك من جهود الوساطة التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لحل الأزمة في منطقة نهر مانو، وما تقدمه من مساعدة إلى أشقائنا الماليين للتغلب على أزمته، ودعمنا لأشقائنا الليبيين لمساعدتهم على الوقوف على أقدامهم من جديد.

وبناء على طلب الأمين العام، اقترح صاحب الجلالة الملك قبل عام استضافة المملكة المغربية للمحادثات فيما بين الأطراف الليبية تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام

بمجردة من الطابع السياسي. والأيدولوجيات المتقدمة يجب أن تتطور وتتكيف مع حقائق عالم اليوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما.

السيدة فلوريس هيريرا (بنما) (تكلمت بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أرحب هذا الصباح بحضور وزيرة الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، معالي السيدة ديلسي رودريغيث غوميث، وأن أشكر فنزويلا على عقد مناقشة اليوم بشأن صون السلام والأمن الدوليين ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. كما أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية بشأن هذا الموضوع.

لا شك أنه عندما نقوم اليوم بمناقشة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) باعتبارها موضوعا هاما في جدول أعمالنا المشترك الذي يسعى إلى تحويل العالم، لا يمكننا أن نتجاهل أن التقدم لن يكون ممكنا إلا إذا كفلنا بناء عالم آمن بدون نزاعات. وصون السلم والأمن الدوليين، الذي يمثل الهدف الرئيسي للمنظمة، هو المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن.

وهذه المسؤولية الكبرى التي أسندتها الأعضاء المؤسسون الـ ٥١، بما في ذلك بنما، إلى مجلس الأمن في عام ١٩٤٦ لا تزال سارية المفعول، وهي مسؤولية تجعل الالتزام بتهيئة الظروف المواتية لإحلال السلام الدائم أمرا لا مناص منه.

والأمم المتحدة لا يمكن أن تسمح بأن تستمر الصراعات المسلحة في حصد أرواح البشر أو أن يظل المدنيون، لا سيما النساء والأطفال، عرضة للتطرف العنيف والإرهاب الدولي. أو أن تستمر الأزمات الإنسانية وعمليات التشريد القسري. وتتطلب الحالة العالمية الراهنة، وهي مختلفة بدرجة كبيرة عن الحالة قبل ٧٠ عاما، اتخاذ مجلس الأمن لإجراءات وقائية فعالة بوصفه الضامن للسلام. ولا يمكنه أن يكتفي بالتركيز

في ليبيا. وتوجت تلك المحادثات بتوقيع الاتفاق السياسي في الصخيرات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، ونحن نرحب بتشكيل حكومة المصالحة الوطنية في ليبيا.

وعلاوة على ذلك، وفي إطار الجهود الحثيثة للمملكة المغربية لمعالجة الأزمات في قارتنا وفي أماكن أخرى، فإنها تلتزم منذ عام ١٩٦٠ بجهود الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك عن طريق المشاركة في عمليات حفظ السلام في الصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، ومالي، وفي عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي التي أذن بها مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، وخلال فترات الولاية الثلاث للمملكة المغربية بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، آخرها في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، ظلت تعزز مقاصد ومبادئ الميثاق. وأخيرا، ستستضيف المملكة المغربية في الأسابيع القادمة مؤتمر القمة العربي، الذي نأمل أن يكون فرصة للتغلب على التحديات التي تواجه العالم العربي.

إن مبادئ الميثاق يجب أن تتحقق من خلال اعتماد نهج شامل ومتعدد الأبعاد يركز على سيادة القانون في جميع جوانب العلاقات الدولية. ويجب أن يقوم ذلك النهج على احترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، والعمليات الانتخابية والانتقال الديمقراطي، وسيادة القانون ومؤسسات الحوكمة، وكلها عناصر الرئيسية حددها الأمم المتحدة. وأخيرا، إن القانون المحلي، الذي يسمح للدول بأن تمتثل لالتزاماتها الدولية، يجب ألا تكون له الأسبقية على القانون الدولي.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في تكييف نهجه وأسلوبه. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب على الأمم المتحدة أن تضع البشر ورفاههم في قلب عملها. وإجراءات الأمم المتحدة في مجالي الحقوق الإنسانية وحقوق الإنسان يجب أن تكون

بصفتها عضوا حاليا في مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية، تؤيد أولئك الذين يدعون ويطالبون بحماية البشر للحيلولة دون وقوعهم ضحايا للفظائع الجماعية. وتمثل برامج من قبيل مبادرة "حقوق الإنسان أولا" تفعيلا لتلك الدعوة.

وتشجع بنما زيادة الشفافية في أساليب عمل مجلس الأمن وجعل عملية صنع القرار فيه أكثر ديمقراطية، وذلك تلبية للمبادئ التأسيسية للمنظمة، والتي أكرر أنها سارية وستظل كذلك. وبالمثل، واستنادا إلى الرؤية القائلة بأن حقوق الإنسان توجه الدول نحو ضمان إحلال السلام والأمن الإقليميين والدوليين، فإننا ملزمون باحترام ميثاق الأمم المتحدة لأن مؤسسيها وضعوا، عن صواب وعن حق تماما قبل وقت طويل جدا، الإنسان في صلب النقاش. وإزاء هذه الخلفية، فإن احترام المقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق يعني تعزيز إلهام أولئك الذين وضعوا هذا الهدف في أعقاب حرب والتأكيح على احترام الإنسان، نواة أي مجتمع، من أجل تحقيق السلام الثابت والمستدام المنشود.

وبينما نقر بصحة المفهوم التقليدي القائل بأن الدولة تخضع للقانون الدولي، فإنه يرتبط ارتباطا عضويا بمفهوم السيادة والذي يقوم، من الناحية القانونية، على مبدئين أساسيين - المساواة القانونية بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية - وهما مبدآن مكرسان في ميثاق الأمم المتحدة. واحترام حقوق الإنسان يتماشى مع القانون الدولي. فحقوق الإنسان هي تجسيد مباشر لكرامة الإنسان والالتزام بالدفاع عنها ناشئ عن العديد من الصكوك الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته. ولا يمكن لأية دولة أن تتذرع بمبدأ عدم التدخل لتبرير عدم الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وهي حقوق مكتسبة بموجب القانون الدولي، سواء العرفي أو التقليدي. والإعراب عن القلق أو عدم الموافقة في ما يتعلق

على التدخل المسلح أو إنشاء عمليات سلام لاحقا أو حيثما تتدهور الحالة. ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لا تزال سارية؛ ونحن لا يمكن أن نعتبرها مجرد قواعد. بل ينبغي أن نعتبرها التزاما أخلاقيا علينا، نحن الدول، وعلى هذه المنظمة تجاه البشرية.

ويشكل اعتماد تدابير جماعية فعالة لمنع التهديدات التي يتعرض لها السلام والقضاء عليها، فضلا عن حل الصراعات بالوسائل السلمية، التزاما على مجلس الأمن، يستلزم اتخاذ إجراءات مع الشعور الكامل بالمسؤولية والتي يجب الاسترشاد فيها دون استثناء بتلك المبادئ. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الطلب المقدم من الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية قبل بضعة أيام فقط للأمم المتحدة، من خلال مشروع قرار اعتمده مجلس الأمن، لإنشاء بعثة سياسية بوصفها عنصرا دوليا في أعقاب توقيع اتفاقات بين الطرفين. ونحن نوافق تماما على أنه من النادر أن يطلب بلد ما دعم مجلس الأمن. والأمر الأكثر إيجابية في هذا السياق أن هذا الطلب قد جاء بخصوص عملية سلام.

وما فتئت بنما تصر على الحاجة إلى إجراء تغيير جذري، قائم على الأخلاقيات، الذي تتطلبه المنظمة من أجل إضفاء طابع إنساني على جداول أعمالها وزيادة شفافية إجراءات جميع أجهزتها، لا سيما مجلس الأمن، والذي يناقش، للأسف، مسائل ترتبط بوجوه وأسماء وثيقة الصلة بشعوب سورية وفلسطين واليمن وبوروندي، من بين دول أخرى. ويجب أن نفهم أن ضرورة اتخاذ إجراءات عادلة ومناسبة ليست مسألة في مصلحة المنظمة فحسب ولا تهدف إلى الترويج لمواقف معينة؛ بل إنها في مصلحة ١٢٠ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة وفي مصلحة الأشخاص المشردين وعددهم ٦٠ مليوناً، والذين ما زالوا، فيما نتناقش بشأن المبادئ هنا في هذه القاعة، ينتظرون اتخاذ الأمم المتحدة لإجراء حاسم. وبنما،

كفالة صون السلام والأمن الدوليين لم تكن لتأتي في توقيت أفضل من هذا وهي مناسبة تماما، بالنظر إلى أنه ينبغي اعتبار مختلف البيانات التي أدلى بها هنا اليوم إسهاما في الجهود الرامية إلى كفالة جعل الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة أكثر شفافية وديمقراطية. ويرى بلدي أن التطبيق السليم لميثاق الأمم المتحدة يمثل بوضوح السبيل الوحيد لضمان السلام والأمن الدوليين. إن الميثاق ينص على ذلك ويجب أن تكفل الدول الأعضاء تنفيذ مفاهيمه الأساسية مثل احترام السيادة والمساواة بين الدول وتجنب استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وعدم التدخل ومواصله السعي إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ومن ثم، لا يمكن أن تكون هناك ذريعة لمجلس الأمن أو أي من أعضائه لتجاهل أو انتهاك المقاصد والمبادئ الأخرى المكرسة في الميثاق، مثل الحاجة إلى اتخاذ تدابير جماعية وفعالة لمنع وإزالة التهديدات التي يتعرض لها السلام وعدم الاعتداء واستخدام الوسائل السلمية تمشيا مع مبادئ القانون الدولي وتقرير المصير والحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي، من بين أمور أخرى.

تميل بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى اعتبار المسائل ذات الأهمية العالمية من اختصاص المجلس. وتولي المسؤولية عن قضايا يعينها في هيئة من هيئات الأمم المتحدة هي الهيئة الوحيدة التي تصدر قرارات ملزمة هو أمر غير مناسب، فضلا عن كونه غير ديمقراطي بالمرّة نظرا لأنه يعزز عدم المساواة. إن مجموعة مؤلفة من ١٥ عضوا لا يمكن أن تبطل قرارات مجموعة تضم ١٩٣ عضوا. ومن المهم جدا أن يولي مجلس الأمن، لدى استخدام صلاحياته بموجب الفصل السابع من الميثاق والتي يجب ألا يسيء استخدامها، نفس القدر من الأهمية لما هو منصوص عليه في الفصلين السادس والثامن من الميثاق ذاته، تمشيا مع القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن العجز الديمقراطي في المنظمات الدولية التي نشأت خلال فترة ما بعد الحرب، والتي تشكل النظام الدولي الراهن

بأي انتهاك لحقوق الإنسان أمر مشروع في جميع الظروف ولا يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لأيّة دولة.

إننا نواجه عاما من التحديات العالمية التي تتزامن مع اختيار أمين عام جديد. ونحن نتطلع إلى عملية اختيار تشكل سابقة إيجابية، ليس لمجرد أنه جرى للمرة الأولى الترويج لمشاركة المرأة، ولكن أيضا بسبب شفافية العملية التي ستكون نتيجتها انعكاسا لتمثيل المنظمة ككل ومصالحها العليا.

وأختتم بياني بالتأكيد على الصلة الثابتة القائمة بين التنمية والأمن. فلا يمكن أن يكون هناك سلام دون تنمية، ولا تنمية دون سلام، ومن ثم، فإن اتساق إجراءات المنظمة في ضوء المقاصد والمبادئ التي تم الترويج لها لدى إنشائها أمر ملح بشكل متزايد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد موريجون باثينييو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب لكم، السيد الرئيس، عن مدى ارتياحنا إذ نرى فتزويلا تترأس هذه الجلسة لمجلس الأمن. ونود أيضا أن نعرب عن ترحيبنا الخاص بوزيرة خارجية فتزويلا، السيدة دلسي رودريغيث غوميث، وذلك بالنيابة عن الرئيس رافائيل كوريا ووزير الخارجية ريكاردو باتينييو أروكا. ونود أيضا أن نوجه الانتباه إلى العمل الممتاز الذي تضطلع به رئاسة فتزويلا للمجلس خلال شهر شباط/فبراير، وهو ما تدل عليه المسألة التي ناقشها في جلسة اليوم، وهي بلا شك موضوع في غاية الأهمية للمجتمع الدولي. ونرحب بالاقترح الذي قدمته فتزويلا بتعميم وثيقة تتضمن البيانات التي أدلى بها الممثلون بوصفها وثيقة رسمية لكل من مجلس الأمن والجمعية العامة. ولكل هذه الأسباب، فإن مناقشتنا، كما اقترحت سيدي، لضرورة الامتثال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة من أجل

اللازمة للتعامل مع الطبيعة الخاصة لهذا التهديد. فما فائدة أن نفرض حظرا على السفر أو تجميدا للأصول إذا كان الجناة قادرين على التحايل على الوثائق الرسمية مثل جوازات السفر والحسابات المصرفية؟

هذا الفشل في التصدي لصعود جهات متطرفة لا تتبع دولا أدى إلى تحولها لخطر وجودي يهدد منطقة الشرق الأوسط بأكملها، وتحديدًا نموذج دولة الإمارات الداعي إلى الاعتدال والتسامح واحترام الحرية الدينية. كما أصبحت هذه الجهات تشكل خطرا عالميا متزايدا بسبب استلهاها أساليبها في الهجمات المأساوية والعنيفة التي ضربت أنحاء مختلفة من العالم. وهذه التهديدات سوف تستمر في التطور، وهو الأمر الذي يتطلب تطوير استجابة من المجتمع الدولي تواكب ذلك التطور وإلا أصبحت هذه الاستجابة قديمة غير مجدية وتفتقر إلى المرونة والفعالية اللازمة.

وهناك سبب رئيسي آخر لحالة عدم الاستقرار في منطقتنا وهو تزايد التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتفشي استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول. وللتوضيح، فإن هذه الأعمال الخطيرة ترتكبها جهات تنتمي لدول، ونلاحظ هنا تزايد الشكوك بشأن الاختلاف بين ما تدعيه الدول على الساحة الدولية، وبين ما تفعله في الواقع. ولذلك، نحن بحاجة إلى الرد بقوة على الدول التي أصبحت تشكل عوامل عدم استقرار في المنطقة.

ومثال على ذلك، فقد رحبت دولة الإمارات مثل غيرها بالاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه مع إيران العام الماضي. ومع ذلك، فالآمال التي انطلقت مع الاتفاق النووي بشأن قيام إيران بدور بناء في المنطقة قد تبددت كما ظهر في تصرفات إيران في منطقة الشرق الأوسط حتى الآن. فالقوات الإيرانية لا تزال تحتل الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي، مخالفة للمادة الثانية من الميثاق.

بشكل عام، والأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة، يجب أن يُصحح بصورة نهائية إذا كنا نريد للمنظمة أن تكون قادرة على الاستجابة بشكل مناسب للمقاصد والمبادئ التي تشكل أساسها ذاته. ونحن الدول الأعضاء مسؤولون عن أن نوفر للأمم المتحدة نوع القيادة التي تحتاجها وتستحقها من أجل الاضطلاع بأعمالها على نحو فعال لجعل عالمنا مكانا أفضل، ولا سيما بالنسبة للأجيال القادمة، كما هو منصوص عليه في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الإمارات العربية المتحدة.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة العامة التي جاءت في الوقت المناسب، كما أود أن أشكر الأمين العام على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

ولتقديم ملاحظات أكثر تركيزا، فإنني سوف أقتصر اليوم على ملاحظات دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن منطقة الشرق الأوسط، حيث يسودها شعور عميق بعجز الأمم المتحدة عن تنفيذ غرضها الرئيسي المنصوص عليه في المادة الأولى من الميثاق. وكما سمعنا اليوم، فإن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجماعات المتطرفة العنيفة الأخرى مسؤولون عن الجرائم الشنيعة التي تم ارتكابها في جميع أنحاء المنطقة. وما من شك في أن المسؤولية الأساسية عن تلك الجرائم تقع على عاتق المتطرفين.

لكن علينا أن ندرك أيضا أن ذلك ناتج عن عجز الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي - ممثلا بالأمم المتحدة - في التعامل بالسرعة والفعالية اللازمة، ومن خلال إطار قانوني دولي، مع تلك الجهات الفاعلة غير التابعة للدول ومن يساندها. إن جزءا كبيرا من هذا العجز يعود إلى عدم قدرة وسائل المواجهة المتاحة لمجلس الأمن على التكيف بالسرعة

ثانياً، نحن نرحب بتركيز الأمين العام في كلمته على الوقاية. يجب على الأمم المتحدة أن تخصص موارد أكثر وفضل نوعية لدعم جهود الوقاية باعتبارها الأداة الرئيسية لحفظ السلم، ولتعزيز جهود الوساطة والتفاوض والتحكيم والتسوية القضائية، وكذلك لدعم التدخلات التي تتم بموجب الفصل السادس من الميثاق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة استخدام الأمين العام للصلاحيات المنصوص عليها في المادة ٩٩ من الميثاق ستكون موضع ترحيب ولن تكون بديلة عن مشاركة مجلس الأمن، بل سيتم استخدامها جنباً إلى جنب مع عمل المجلس.

ثالثاً، يجب على مجلس الأمن أن ينسق مع المنظمات الإقليمية والدول المتضررة بشكل مبكر وأن ينخرط في مشاورات شفافة، خاصة عندما ينظر المجلس في اتخاذ إجراء. وليس الفصل الثامن من الميثاق فحسب الذي يطالب مجلس الأمن بتشجيع المنظمات الإقليمية على حل المنازعات سلمياً، بل أن المصلحة الاستراتيجية لمجلس الأمن تقتضي ذلك. كما أن الدول الإقليمية التي هي الأقرب تاريخياً وسياسياً لهذه الصراعات سيكون لها المصلحة الأكبر في حلها. وفي ظل التعتن والانقسام في مجلس الأمن، فالأطراف الإقليمية الفاعلة لا تجد خياراً أمامها سوى الرد بحزم لحماية السلطة الشرعية وضمان الاستقرار الإقليمي للشعوب.

وأخيراً، يجب على مجلس الأمن أن يطبق معياراً واحداً على كافة الأطراف الفاعلة وعلى جميع الدول، بما في ذلك الدول التي تقوم بالاحتلال أو ترتكب إرهاب الدولة أو تتدخل في شؤون الدول الأخرى. علينا مضاعفة الجهود من أجل تعزيز المساءلة من جانب الدول ذات السيادة، وحماية أولئك الذين يعيشون في مناطق الصراعات وإنهاء الظلم الواقع عليهم. وهذا عام حاسم بالنسبة للأمم المتحدة. ولا شيء سيحسد نوايا مجلس الأمن بشأن إعادة المشاركة في قضايا

وقد وجهت دولة الإمارات العربية المتحدة، من منطلق التزامها بالتسوية السلمية للنزاعات، دعوات عديدة إلى إيران لاستئناف مفاوضات ثنائية، أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، أو اللجوء إلى التحكيم الدولي. ولكن هذه النداءات لم تلق آذاناً صاغية حتى الآن.

ولا تزال جميع دول المنطقة تشعر بالانزعاج من الدستور الإيراني الذي يدعو إلى تصدير الثورة الإيرانية إلى الدول الأخرى. فإيران مستمرة في مخالفة مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما يرد في المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، من خلال مواصلة محاولاتها المتتالية لزعزعة الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة. كما أن الميليشيات المسلحة التي تعمل بالوكالة عنها، والتي تتسم بالاستفزاز والخطورة وزعزعة الاستقرار لم تتم مواجهتها حتى الآن. ونحن نعتقد أن إيران يجب أن تؤكد التزامها الجدي تجاه الانضمام إلى المجتمع الدولي كعضو مسؤول، وأن توقف تسليح وتمويل وتمكين الجهات الراديكالية والعنيفة والمتطرفة. ونحن لم نر أي تنديد أو شجب في الأمم المتحدة لهذه الجهات الفاعلة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ترى أن شرعية الأمم المتحدة وفعاليتها يمكن استعادتهما. وأورد لكم بعضاً مما نوصي به في هذا الشأن. أولاً، ندعو إلى تحسين تنفيذ التزامات الدول بموجب قرارات مجلس الأمن، وبذل جهود أكبر لمحاسبة الدول على التزاماتها. بموجب تلك القرارات. والأمثلة في منطقتنا تشمل الفشل في تنفيذ القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) بشأن اليمن أو في تنفيذ القرارات العديدة المعنية بوصول المساعدات الإنسانية إلى سورية، إلى جانب العدد الكبير من القرارات التي تدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأرض الفلسطينية المحتلة. فإذا كانت الدول تعجز عن الاضطلاع بمسؤولياتها القائمة، علينا أن نتساءل عن قيمة اتخاذ قرارات جديدة. إن مصداقية مجلس الأمن اليوم على المحك.

أولاً، أصبح من الواضح ضرورة تحديث المنظمة، وبخاصة مجلس الأمن، بحيث يجسد واقع اليوم وتعددية أطرافه. وإصلاح هيكل المجلس والطريقة التي ينفذ بها ولاياته ومسؤولياته هما أمران أساسيان في هذا الصدد. إن مراعاة المبادئ الديمقراطية وأخذ قيم الشمولية والشفافية في الاعتبار يكتسبان أهمية بالغة في تحسين شرعية عمل المجلس وفعاليتته. وينبغي أن يكون هناك ترتيباً جديداً بين الدول لتقاسم المسؤولية، ولا سيما من خلال إعطاء القوى الناشئة دوراً أكبر يتناسب مع قدراتها وكفاءتها للإسهام في تحقيق السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي هذا الصدد، تبقى إندونيسيا داعمة لعملية المفاوضات الحكومية الدولية، وهي تؤمن بأنه ينبغي مواصلة إحراز التقدم التدريجي من أجل إصلاح مجلس الأمن.

ثانياً، يجب أن يتحلى مجلس الأمن بالجرأة والابتكار في معالجة الحالات المثيرة للقلق، ولا سيما الصراعات التي طال أمدها. ينبغي أن توجد آلية لمعالجة المشاكل الناجمة عن عدم توفر وحدة الموقف فيما بين أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما فيما بين الأعضاء الخمسة الدائمين، التي منعت المجلس من اتخاذ أي إجراءات حتى الآن.

ثالثاً، ينبغي وضع الترتيبات للتأكد من أن مجلس الأمن يعمل بطريقة مثمرة ومتسقة مع الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى مع احترام مواطني القوة والولايات المختلفة لكل منها. ولا يمكن أن يتحقق السلام والأمن المستدامين إلا من خلال اتباع نهج متكامل تجاه الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي السلام والأمن والتنمية، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

إن احترام سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر لا غنى عنه لصون السلام والأمن الدوليين.

رابعاً، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن، لا بدّ من إيلاء مزيد من الاهتمام لمنع نشوب النزاعات

الشرق الأوسط أكثر من عمله اختياره للمرشح المقبل لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة. إذ تأمل دولة الإمارات العربية المتحدة وكثير من الدول الأخرى أن يأخذ المجلس في اعتباره وجهات نظر كافة الدول الأعضاء عند اتخاذ هذا القرار.

وأخيراً اختتم كلمتي بالإعراب عن تمنياتي لفتريولا بمواصلة النجاح في رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد أنشور (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للرئاسة الفتزويلية على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة ذات الأهمية القصوى في التطور المستمر لدور الأمم المتحدة ومهمتها وفقاً للمبادئ والمقاصد الواردة في ميثاقها.

ولا تزال إندونيسيا مقتنعة بأنه مثلما كانت هذه المسألة ذات أهمية بالغة في الماضي، فهي كذلك في الوقت الحاضر وهكذا ستكون في المستقبل، في سياق تحقيق السلام والأمن والازدهار على الصعيد الدولي. وعلاوة على ذلك، تؤكد إندونيسيا من جديد صلاحية مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، التي ينبغي أن تظل عناصر رئيسية لصون السلم والأمن الدوليين. بيد أن إندونيسيا توافق أيضاً على أن المنظمة يجب أن تضطلع بنهج جديدة أو تقوم بتعزيز نهج متعددة الأطراف لتنفيذ هذه المبادئ والأغراض، إن هي أرادت الاحتفاظ بأهميتها وقدراتها في مواجهة التحديات المتعددة الأوجه التي توجد اليوم، ومن المرجح أن توجد في المستقبل. ولذلك، فإننا نؤيد النهج التي من شأنها أن تعزز قدرة الأمم المتحدة على التصدي بفعالية للتحديات في مجالات السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي تسليط الضوء على ما يلي.

اليوم (S/2016/103، المرفق). كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

إن صون السلام والأمن الدوليين في الواقع هو أحد المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. ويأتي هذا المقصد أولاً وقبل كل شيء بصورة لا يمكن فصلها عن المقاصد الثلاثة الأخرى المذكورة في المادة ذاتها. لذلك، فإننا نرى أن صون السلام والأمن الدوليين يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع تطوير العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية وتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

وتحقيقاً لهذه الأهداف، يجب على الدول الأعضاء أن تمثل بدقة للقانون الدولي، ولا سيما المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وأودّ أن أسلط الضوء على أربعة من هذه المبادئ الأساسية للقانون التي هي من منظور تايلند عناصر رئيسية في صون السلام والأمن الدوليين في هذا العالم المعاصر. أولاً، لا يمكن إنباء أهمية كافية لمبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضاء الأمم المتحدة. ومن المحزن حقاً أننا بعد ٧٠ عاماً من إنشاء الأمم المتحدة لا نزال نشهد العديد من النزاعات الدائرة في العالم حيث لا تُحترم السيادة والسلامة الإقليمية للدول ويتم تقويضها وانتهاكها.

ثانياً، تؤمن مملكة تايلند إيماناً راسخاً بأن المحافظة على السلام والأمن تتم بأفضل ما يكون بالوسائل السلمية، ولا سيما من خلال منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وهذا المبدأ يتجسّد بحق في أحكام الفصل السادس من الميثاق، فهي تشمل طائفة كاملة من التدابير الرامية إلى منع وردع الأعمال التي قد تخل بالسلام أو تشكل خطراً على الأمن، وتسوية أية منازعات قد تنشأ

واستثمار موارد أكبر فيه. وبالتالي، فإن منع نشوب النزاعات، الأمر الذي يستتبع أيضاً أن يكون الإنذار المبكر أكثر دقة، ينبغي أن يكون أولوية. وفي هذه العملية، يجب على مجلس الأمن أن يعزز قوة الأجهزة الأخرى ذات الصلة. وفي حين أننا نؤيد عزم المجلس على معالجة النزاعات الوشيكة والجارية، ينبغي منح توسيع ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمعالجة المسائل المتعلقة بالأسباب الجذرية للنزاعات. وتوفّر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) إطاراً ذا صلة في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجلس أن يُسهم في التعزيز والاستخدام الفعال لجميع الوسائل المتاحة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

أخيراً، وفي سياق السلام والأمن الدوليين، فالتهديد الذي تشكله الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يجب تناوله أيضاً بفعالية. وما دامت هذه الأسلحة الفتاكة موجودة كجزء من المذاهب الدفاعية للبعض، سيبقى الخطر والتهديد الذي تشكله على البشرية ماثلاً. لذلك فإن من المهم أن تتوصل الأمم المتحدة إلى قرار متفق عليه على نحو متعدد الأطراف يهدف إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى تسريع عمل الآلية المتعددة الأطراف لتزع السلاح، ولا سيما من أجل تحقيق التزع الكامل للسلاح النووي. وانطلاقاً من التزامنا الجماعي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، يمكننا ويجب علينا معاً أن نبني عالماً من السلام والاستقرار والرخاء للجميع. وإندونيسيا، من جانبها، مصممة على مواصلة الاضطلاع بدورها بفعالية للمساعدة على أن يصبح هذا العالم واقعاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بلاساي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري الصادق لجمهورية فيترويلابوليفارية على عقد هذه المناقشة وعلى الورقة المفاهيمية الشاملة لمناقشة

إن مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه قد وضعت في أعقاب الصراع الأشد فتكاً الذي عرفته البشرية للحيلولة دون تكرار هذه الحالة بالنسبة للأجيال القادمة. وبين السلام والحرب، حددت مملكة تايلند اختيارها. ونؤكد من جديد التزامنا القوي باحترام هذه المقاصد والمبادئ وكذلك بذل أقصى ما في وسعنا، بالتعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، لبناء وصون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد رادومسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ونود إبداء بضع ملاحظات من منظورنا الوطني.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر فترويلا على عقد المناقشة المفتوحة اليوم. وفرت الذكرى السنوية السبعون للأمم المتحدة العديد من الفرص للنظر في تاريخ منظمنا. وتأكدت أهمية احترام ميثاق الأمم المتحدة في العديد من المناسبات. وبما أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وهو الأمر الذي أناطته به الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فمن المناسب جداً إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال المجلس.

إن المبادئ التي يُرسيها ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، تشكل أسس القانون الدولي المعاصر والعلاقات الدولية الراهنة. وينبغي أن تحترم هذه المبادئ احتراماً كاملاً من جانب جميع الدول. ومن شأن أي محاولة للانحراف عنها أو إنكارها أن تؤدي إلى تهديدات للسلام والأمن الدوليين.

عنها. إن ما جرى مؤخراً من مفاوضات ناجحة بشأن برنامج إيران النووي وتطبيع العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا مثالان جيدان على الاستخدام الفعال للتدابير المفروضة بموجب الفصل السادس في شؤون العالم المعاصر.

ثالثاً، إن مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول الأخرى بات اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. منذ التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، بات استخدام القوة من جانب أي طرف أمراً غير قانوني ما لم يتم إجراؤه وفقاً لأحكام الميثاق. ومن واجبنا جميعاً أن نكفل احترام هذا المبدأ.

والمبدأ الرابع هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة أخرى. ونعتقد أن الدولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن شؤونها الداخلية. ويكتسي مبدأ عدم التدخل أهمية أساسية، ولا يجوز لأي طرف أن يتدخل في مسائل تقع أساساً ضمن الولاية الداخلية لأي دولة بطريقة لا تتفق مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والعديد من اتفاقات المنظمات الإقليمية التي تعترف بهذا المبدأ الأساسي. وفي هذا الصدد، نحث الأمم المتحدة على تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، التي تكون بحكم طبيعتها على اطلاع أكبر بالأحداث الجارية في منطقتها، من أجل الصون الفعال للسلام والأمن الدوليين على نحو مطرد وشامل للجميع.

إن مجلس الأمن، بوصفه جهاز الأمم المتحدة الرئيسي لصون السلام والأمن الدوليين، يضطلع بدور حاسم. وهو الهيئة الوحيدة التي يمكن أن تأذن باتخاذ إجراءات. بموجب الفصل السابع. ومن المهم من أجل مصداقية المنظمة أن يعمل مجلس الأمن في تقيّد صارم بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. إن الفصل السابع ليس غاية في حد ذاته؛ فهو يحتاج إلى تنفيذ كامل وصارم من جانب جميع الأطراف المعنية.

إسمحوا لي أن أختتم كلمتي بإعادة التأكيد على أن بولندا، باعتبارها إحدى الدول الأعضاء المؤسسة للأمم المتحدة، فهي ملتزمة تماما، بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن هذه المعايير توفر أساسا راسخا للتطبيق العام للقانون الدولي على جميع البلدان، والنهوض بسيادة القانون الدولي. إن جميع الدول أعضاء متساوية في المجتمع الدولي، وجميع الدول الحق في المشاركة في الشؤون الدولية على قدم المساواة. ويعد احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون في العلاقات الدولية، مهما بقدر أهميته على المستوى الوطني. لأنه يعزز الثقة ويثبها بين المشاركين في العلاقات الدولية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد سريير (ملديف): إسمحوا لي في البداية، أن أهنيء جمهورية فزويلا البوليفارية على توليها رئاسة مجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير، وكذلك على عقد هذه المناقشة المناسبة من حيث التوقيت، بشأن احترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة بوصفه عنصرا أساسيا في صون السلم والأمن الدوليين.

لقد برز ميثاق الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حاملا رؤية جديدة، وأملا للمجتمع العالمي؛ ووعدا للبشرية بتجاوز دمار ويأس الماضي. ورغم أننا في عامنا السبعين، فإننا نجد مرارا وتكرارا بأننا فشلنا بشكل جماعي كدول في العالم، في تحقيق هذا الوعد. حيث نتحدث آفة الحرب، ربما ليس بين الدول بمستوى شهدناه من قبل، ولكن داخل الدول وبينها من خلال حروب بالوكالة، ومن خلال تصرفات الأطراف الفاعلة من غير الدول، وأزمات إنسانية واسعة النطاق، وفشلنا في حماية الأرض وشعوبها ومواردها للأجيال القادمة.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مرة أخرى ما سبق أن قاله اليوم ممثل الاتحاد الأوروبي: إن سيادة أوكرانيا، جارتنا، واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية لا بد أن تحترم احتراماً كاملاً، على النحو الذي أعادت الجمعية العامة تأكيده في قرارها ٢٦٢/٦٨، المؤرخ آذار/مارس ٢٠١٤.

ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ينبغي أن تحل المنازعات الدولية بين البلدان بالطرق السلمية. وينبغي لمجلس الأمن الدعوة إلى حلول سلمية للتزاعات وتقديم الدعم، على سبيل الأولوية، إلى الجهود الرامية لتسوية الخلافات من خلال الحوار والمفاوضات والمصالحة والمساعي الحميدة والوسائل السلمية الأخرى. إن دور المنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة المحلية أساسي في هذا السياق بالنظر إلى الطبيعة المعقدة لتزاعات اليوم والموارد المحدودة للأمم المتحدة. وكما ثبت من اتفاق العام الماضي مع إيران، فهذا النهج ليس حلالاً بل يمكنه أن يحقق منافع ملموسة للمجتمع الدولي.

وفيما نفكر اليوم في تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فمن المهم التشديد على أن هناك تهديدات وتحديات جديدة تواجه السلام والأمن الدوليين لم تكن معروفة لمؤسسي الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ أو أنهم قللوا من شأنها.

يقوض كل من الإرهاب، ومشكلة المقاتلين الأجانب، والتطرف العنيف، وهجمات الفضاء الإلكتروني، والهجرة غير المتحكم فيها، وتغير المناخ، وحرب المعلومات، فضلا عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الاستقرار العالمي. وبينما يسعى مجلس الأمن إلى مواجهة هذه التحديات، فإننا بحاجة إلي مزيد من اتساق الجهود لضمان النجاح في إنجازنا لمهام وجهود المجلس التي يبذلها لصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بخطة العمل بشأن منع التطرف المصحوب بالعنف التي قدمها الأمين العام. ومن المهم أن نضع في اعتبارنا أن آفة التطرف العنيف ليست حكرا على أي دين أو جنسية.

سبيل المثال، خلص تقرير صدر عن المركز السوري لبحوث السياسات نشر مؤخرا إلى قتل أو إصابة ١١,٥ في المائة من السكان السوريين، منذ شهر آذار/مارس ٢٠١١، حيث بلغ عدد الضحايا ٤٧٠.٠٠٠ ضحية. وعلاوة على ذلك، سجل مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين الآن أكثر من ٣ ملايين لاجئ سوري، واعتبارا من شهر تموز/يوليه ٢٠١٥، نرح ٧,٦ مليون شخص على الأقل داخل سوريا وحدها.

في الواقع، مع وجود ٦٠ مليون لاجئ ونازح في جميع أنحاء العالم، هناك المزيد من اللاجئين في العالم اليوم أكثر مما كان عليه الحال في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ورغم أنه تم تأسيس الأمم المتحدة بهدف التصدي لمثل هذه المشاكل، فإن الوضع في هذا المجال قد ازداد سوءا. لكن، هناك مثال آخر أوضح على فشلنا الجماعي، يتمثل في بروز تهديد تنظيم داعش، أو ما يسمى "الدولة الإسلامية"، التي تمثل تهديدا واضحا للسلام والأمن الدوليين.

ووفقا لتقرير الأمين العام المقدم إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، المعنون "إنسانية واحدة ومسؤولية مشتركة"، إنخفض بين أواخر التسعينات من القرن الماضي وبداية سنوات الألفية، عدد الحروب الأهلية، قبل أن يزيد عددها من ٤ في عام ٢٠٠٧ إلى ١١ في عام ٢٠١٤. وجاء في التقرير أن ثلث الحروب الأهلية اليوم يشمل الأطراف الفاعلة الخارجية. ونتيجة لذلك، أصبحت هذه الحروب أكثر فتكا وأطول زمنا.

إن تنظيم داعش ليس مجرد نتيجة للصراع، ولكنه بدلا من ذلك، نتاج للكراهية التي استنزفت المنطقة على مدى عقود. فالعنف نتيجة لتلك الكراهية، التي يغذيها الخوف الناجم عن الظلم الكبير الذي لحق بالشعوب. وعلى الرغم من مظاهر الظلم الواضحة أكثر من أي وقت مضى والمتمثلة في الفظائع التي يرتكبها تنظيم داعش في جميع أنحاء العالم، فلا مظلّم أكثر وضوحا من المظلّم الناجمة عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

إن المقصود من الميثاق أساسا هو ضمان سيادة الدول، والمساواة بينها، وعدم التدخل في شؤونها، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والاحترام التام بين دول العالم. وتنص ديباجته على ضمان حمايته للحقوق المتساوية للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها. ويقع في صلب ميثاق الأمم المتحدة روحه التي تنص على العدالة والكرامة، ليس فقط بين الدول الأعضاء ولكن بين جميع الشعوب أيضا، وهي عدالة منصوص عليها من خلال فرص تحقيق الازدهار الاقتصادي، والعدالة في إقامة العدالة الاجتماعية، والعدالة اللازمة لإقامة مجتمع سلمي وشامل يقوم على سيادة القانون. وتدعو روحه أيضا إلى حياة كريمة لجميع شعوب العالم.

ونحن نتنقل بين هذه القاعات التاريخية، علينا أن نتذكر أن الدبلوماسيين والموظفين الدوليين، وبعض المتحمسين الذين بذلوا أقصى جهودهم لجعل العالم مكانا أفضل، لأكثر من ٧٠ عاما، قد حققوا نجاحات تاريخية. واليوم، تطعم الأمم المتحدة أكثر من ١٠٤ ملايين شخص في ٨٠ بلدا، في مناطق الحروب والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الصحية. وتساعد الأمم المتحدة كل يوم ١٧ مليون طالب لجوء ولاجئ. ورغم هذه الإنجازات، لا تحترم الدول الأعضاء مقاصد ومبادئ أساسية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وتؤرق الإخفاقات التالية ضميرنا العالمي: خمس سنوات من التقاعس في سوريا، ونصف قرن من الفشل في فلسطين، وصحوة متأخرة فيما يتعلق بمسؤولياتنا تجاه الأجيال المقبلة.

إن تركّز أكبر إخفاقاتنا في الشرق الأوسط يسلط الضوء على الأولويات، أو عدم وجودها، التي أثرت على المنظمة، وخاصة مجلس الأمن. فيجب توسيع نطاق وجهات نظر عالمنا لتحقيق نتائج ملموسة لأولئك الذين هم الأكثر ضعفا والأكثر احتياجا. والعواقب الإنسانية لهذه الصراعات تفوق الخيال، وتشير الوعود الجوفاء التي أطلقناها إلى عارنا الجماعي. وعلى

التنمية المستدامة. ويحدونا الأمل في أن تضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بما تتسم به من نهج شامل إزاء التنمية، الأساس اللازم لبناء مجتمعات سلمية عادلة وشاملة للجميع، ما دام يستحيل تحقيق التنمية إلا بتوفر السلام، في حين يستحيل تحقيق السلام الدائم دون تحقيق التنمية. ويبحث فينا الوعد بأن هذه التطورات لن تغفل أحدا الأمل في تحقيق السلام والأمن الدوليين، على النحو المتوخى في روح ميثاق الأمم المتحدة ونحن ندخل هذا العصر الجديد من التنمية العالمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر نيجيريا وفد فتزويلا على تنظيم هذه المناقشة، وعلى الورقة المفاهيمية (S/2016/103، المرفق) بغرض توجيه مداولاتنا. ونشكر الأمين العام أيضا على إحاطته الإعلامية.

إن مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة هي الأسس التي تقوم عليها المنظمة. فهي تحدد المعايير اللازمة لمشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أساس متعدد الأطراف، وتوفر إطارا لتحقيق السلم والأمن والاستقرار والرخاء على نطاق عالمي للجميع. ونرحب بالفرصة التي أتاحتها هذه المناقشة للتفكير في أهمية احترام مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، على النحو المحدد في الميثاق بصورة دائمة ودون قيد أو شرط.

لقد صمد ميثاق الأمم المتحدة أمام اختبار الزمن على مدى العقود، وما زال صالحا اليوم مثلما كان عليه منذ اعتماده قبل ما يربو على ٧٠ عاما مضت. وقد ازدادت أهميته المتوخاة في المادة ١٠٣ التي تُعلي التزامات الدول الأعضاء بموجب الميثاق على التزاماتها بموجب أي اتفاق أو معاهدة دولية أخرى. ويعني ذلك أنه يجب على الدول الأعضاء أن تتصرف في جميع الأوقات وفقا للميثاق، ولا سيما وفقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

وقد أضفت تلك الحالة الطابع الرسمي على الكراهية، وأدت إلى بروز نظام دوري، يدعم نفسه بنفسه، ويضمن رؤية للمنطقة تقضي على كل ما هو إيجابي وجيد وفيه أمل فيها.

ويجد حتى الآن، أولئك منا الأكثر التزاما بتحقيق التقدم والازدهار، بعض العزاء في الخطوات الإضافية التي اتخذتها المنظمة في المجالات الأخرى عليها روح الميثاق. وعقد مجلس الأمن في عام ٢٠٠٧، مناقشة رفيعة المستوى بشأن العلاقة بين الطاقة والأمن والمناخ (انظر S/PV.5663). وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتناول فيها المجلس التأثيرات المحتملة لتغير المناخ على الأمن. وعقدت الجمعية العامة في عام ٢٠٠٩، مناقشة بشأن تغير المناخ وآثاره المحتملة على الأمن (انظر A/63/PV.85)، واعتمدت بعد ذلك القرار ٦٣/٢٨١، ودعت الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة إلى تكثيف جهودها للنظر والتصدي لتغير المناخ. وعقد المجلس في عام ٢٠١٥، مناقشة مفتوحة بشأن التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالي السلام والأمن (انظر S/PV.7499)، وليس هناك ما هو أكبر من التحديات الناجمة عن آثار تغير المناخ. ورغم أن ملديف دأبت على التنبيه إلى ذلك منذ عام ١٩٨٧، إستغرق الأمر ما يناهز ثلاثة عقود بالنسبة للمنظمة لسماع ذلك التنبيه.

ولم تأت صحوتنا المتأخرة بالأخطار التي يشكلها تغير المناخ والحاجة إلى حماية عالمنا وموارده للأجيال القادمة، بعد فوات الأوان.

واتخذنا خطوة جريئة إلى الأمام في اتفاق باريس، غير أن الأخطار التي تهدد أمننا الغذائي وأمن المياه، بل إقليمنا نفسه وسيادته في نهاية المطاف، باتت بحاجة إلى أن نوليها المزيد من الاهتمام الجدي.

وبالمثل، اعتمدنا قبل بضعة أشهر فقط خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١) وأهداف

وتشير جميع هذه الأمثلة إلى أهمية الترتيبات الإقليمية في الهيكل الأمني العالمي.

وما تزال العلاقات الدولية المعاصرة تزداد تعقيدا وتتخذ أبعادا متداخلة عديدة. ويؤدي هذا أحيانا إلى الاحتكاكات بين الدول. عليه، فإن السبيل الذي يمكن من الحد من الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين هو أن تعمل جميع الدول على تصريف شؤونها الدولية في جميع الأوقات بطريقة تتسق ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص.

السيد مينيللو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد قبرص البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود إبداء الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

نود أن نشكر الرئاسة الفنزويلية لمجلس الأمن على إتاحة الفرصة للدول الأعضاء لتبادل الآراء بشأن ميثاق الأمم المتحدة بعد مضي ٧٠ عاما على إنشاء المنظمة. وتولي قبرص أهمية قصوى لميثاق الأمم المتحدة، وترى أنه يمثل حجر الزاوية في القانون الدولي.

وتشير رئاسة المجلس في الورقة المفاهيمية (S/2016/103)، المرفق) إلى بعض الإنجازات الكبيرة التي حققتها المنظمة، لا سيما ما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وإنهاء الاستعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك تؤكد الورقة المفاهيمية أيضا، أن الأمم المتحدة قد فشلت في أوقات معينة في الوفاء بتوقعات شعوب العالم. ونحن نتشاطر ذلك التقييم تماما استنادا إلى خبرة بلدي. وأشار المتكلمون السابقون إلى العديد من الأمثلة على انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة في عالم اليوم. وعليه، سأعنتم هذه الفرصة لكي أتناول حالة قبرص

وتحدد الفصول السادس والسابع والثامن من الميثاق بوضوح الوسائل التي يمكن بها للأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية أن تعمل على تعزيز السلم والأمن الدوليين. ويدعو الفصل السادس إلى حل المنازعات التي يحتل هذا أن تهدد السلم والأمن الدوليين بالوسائل السلمية. ويمثل هذا الحكم من الميثاق الأساس الذي تمكنت به نيجيريا والكاميرون من حل نزاعهما الإقليمي في شبه جزيرة باكاسي. ويدل هذا وغيره من التدابير الأخرى التي اتخذتها نيجيريا لصالح السلم والأمن الدوليين، ولا سيما على الصعيد الإقليمي في غرب أفريقيا، على التزامنا باحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونهيب بالدول الأعضاء التي لديها منازعات أن تسعى إلى حلها بالوسائل السلمية في اتساق مع روح الميثاق.

وقد أبدى واضعو ميثاق الأمم المتحدة رؤية بعيدة النظر بإدراجهم الفصل الثامن، الذي يسلّم بدور الوكالات الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، ما تزال المنظمات الإقليمية تضطلع بدور هام في التصدي للأخطار التي تهدد السلام، ولا سيما على الصعيد الإقليمي.

ففي غرب أفريقيا، حققت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إنجازات هامة في حل النزاعات وصون السلم، في حين اضطلعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بدور رئيسي في صون السلام والأمن في شرق أفريقيا. وبالمثل أدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي دورا فعّالا في صون السلم في منطقة نفوذها. وما تزال الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن تعمل معا بهدف إلحاق الهزيمة بجماعة بوكو حرام الإرهابية. وفي غضون ذلك تواصل الأمم المتحدة العمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي في شراكة تعود بالنفع على جميع الأطراف وتسهم في تعزيز السلم والأمن في أفريقيا.

تحسين مستويات المعيشة والعيش معا في سلام. وينبغي أن تكون هذه المبادئ بمثابة مشعل نستنير به في كل مكان توجد به المشاكل في عالمنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الحياي (تونس) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة والحافزة على التفكير اليوم بشأن احترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وأشكركم على عرض هذه المسألة على المجلس، والتي تمت مناقشتها على نحو مستفيض في إطار الأمم المتحدة وخارجها. ويعرب وفد بلدي عن تقديره لآرائكم الثابتة في هذا الموضوع على النحو الوارد في المذكرة المفاهيمية (S/2016/103، المرفق) التي تم تعميمها في وقت سابق.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى رؤيته بشأن الموضوع.

تشهد المناقشة التي عقدت العام الماضي بشأن ميثاق الأمم المتحدة (انظر S/PV.7389)، وجلسة اليوم على التزامنا القوي بالميثاق وأهميته المتواصلة عقب ٧٠ عاما من صدوره. كما تمثل فرصة لإعادة تأكيد وتكرار تمسكنا بالمبادئ والمقاصد المكرسة في الميثاق، والتزامنا بتعددية الأطراف وبروح ومتطلبات الحوكمة الدولية المعاصرة. وقد أثبتت الأمم المتحدة منذ إنشائها أنها حجر زاوية لهيكل الأمن والسلام الدوليين. وفي حين إننا نعيش في عالم مختلف تماما عن ذلك الذي كان قائما في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حينما دخلت الأمم المتحدة إلى حيز الوجود، فإن المبادئ والأهداف المنصوص عليها في الميثاق تظل دون تغيير.

بإيجاز، وهي من بين المسائل التي ما فتئت مدرجة في جدول أعمال هذا الجهاز منذ أمد بعيد.

لقد انضمت قبرص إلى الأمم المتحدة فور نيلها الاستقلال من الحكم الاستعماري البريطاني في عام ١٩٦٠. وما برحت منذ ذلك الحين، مؤيدا قويا للمنظمة وللإطار القانوني الدولي الذي وفرتة، على الرغم من أنها شهدت على نحو مباشر - من وجهة نظر الضحية - انتهاكات عديدة للميثاق الدولي، بما في ذلك، السلم والأمن وفيما يتعلق بسيادتها ومبدأ عدم استخدام القوة. وهناك العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تؤكد صحة تلك الانتهاكات. وبالرغم من القرارات العديدة والجهود المتكررة الرامية إلى حل مسألة قبرص على مر السنين، ظل الوضع كما هو دون أن يطرأ عليه أي تغيير منذ عام ١٩٧٤، في حين لا تزال نسبة ٣٧ في المائة من إقليم الجزيرة تحت الاحتلال الأجنبي التركي.

ونسلم من جانبنا بضرورة التطلع إلى المستقبل. وفي ذلك الصدد، ما زلت متفائلا - على الرغم من توخي الحذر - بأن تؤدي عملية المفاوضات الجارية تحت رعاية بعثة المساعي الحميدة للأمين العام إلى نتيجة ناجحة في نهاية المطاف على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واتساقا مع مبادئ الاتحاد الأوروبي، الذي أصبحت قبرص عضوا فيه. مع ذلك، وإن كان لتلك النتيجة الناجحة أن تتحقق، فإن من الضروري أن تسلم جميع الأطراف المعنية، ولا سيما تلك التي تعد طرفا أساسيا في المشكلة، وتضطلع بمسؤولياتها إلى جانب الامتناع عن الأعمال التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي. ويجب عليها أن تدرك أن الإصرار على المواقف غير المجدية التي تؤول إلى الفترة الاستعمارية لم يعد لها مكان في عالم اليوم.

ويدعو ميثاق الأمم المتحدة، في جملة أمور، إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، ويؤكد مجددا حقوق الإنسان الأساسية وقيم العدالة واحترام القانون الدولي وزيادة

أساسي لتحقيق السلام والأمن والتنمية، وسيزيد ذلك من توطيد مكانة المجلس بوصفه عنصراً رئيسياً للحوكمة العالمية الفعالة القادرة على تشجيع بذل جهود متضافرة لمواجهة تحديات اليوم.

وتتطلب جهودنا الجماعية لصون السلام والأمن الدوليين أن نعزز الشراكات الاستراتيجية، لا سيما في مجالات حفظ السلام وبناء السلام، مع منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، استناداً إلى تفسيرات مبتكرة للأحكام ذات الصلة في الفصل الثامن من الميثاق. ويضطلع الاتحاد الأفريقي بدور مكلف وأكبر من أي وقت مضى في التسوية السلمية للأزمات والتزاعات في أفريقيا، وينبغي أن نعزز دعمنا له.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد ماجيكس (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الفنزويلية لمجلس الأمن على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم بشأن احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده في صون السلام والأمن الدوليين. وأشكر أيضاً الأمين العام على بيانه.

تؤيد لاتفيا البيان الذي ألقاه في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

خلال هذه الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، نفكر ملياً في الدروس المستفادة وفي مستقبل منظماتنا. وتتيح مناقشة اليوم فرصة لنا للتأكيد من جديد على أهمية المعاهدة التأسيسية للأمم المتحدة، أي ميثاقها، واحترامنا لمقاصده ومبادئه. لقد اعتمد الميثاق كاستجابة حازمة للمعاناة التي تحملناها أثناء الحرب العالمية الثانية. والتزمت الدول الأعضاء، من خلال التوقيع عليه في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥، بتهيئة عالم أفضل للأجيال المقبلة، وفي المقام الأول بصون

لقد دأبت تونس على الدعوة إلى قبول هذه المبادئ بوصفها حجر الزاوية للعلاقات بين الدول، وبيننا وشكلنا سياستنا الخارجية استناداً إلى تلك المعايير. ونحن نشهد تغيرات جذرية في البيئة الدولية وفي طابع التحديات الدولية وفي نطاق المنافسات الإقليمية والتزاعات الداخلية. والتهديدات المتزايدة للسلام والأمن الدوليين التي تشكلها التحديات العالمية الجديدة المدرجة في جدول عملنا، بما في ذلك انتشار الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة، تتطلب منا ألا نكتفي بتعزيز جهودنا المتضافرة للتصدي لها ولكن أن نطلق حملة عالمية لإعادة التأكيد على الدور الحاسم الذي تؤديه مبادئ الميثاق في تمكيننا من صون السلام والاستقرار والتصدي لأي تهديد يمكن أن يعرض ذلك السلام ومجتمعنا والإنسانية للخطر.

واليوم فإن ثمة حاجة أقوى من أي وقت مضى إلى تعزيز التعاون الدولي في عالم يتزايد تكاملاً يوماً بعد يوم، إذا ما أردنا تجنب نشوب التزاعات من خلال استراتيجيات تكفل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ويؤيد بلدي بقوة كفالة استخدام مجلس الأمن الأدوات المتاحة له وفقاً للفصل السادس من الميثاق، وألا يلجأ إلى التدابير القسرية المنصوص عليها في الفصل السابع إلا كملاذ أخير. غير أننا نأسف لأنه لم يتم تطبيق هذه الأدوات على قضايا مثل قضية فلسطين التي لا تزال دون حل، نظراً لعدم وجود الإرادة والتصميم من جانب مجلس الأمن، وحالة الشلل التي يصاب بها عندما يتعلق الأمر بوضع حد للحكم الاستعماري الأقدم في العالم.

وهناك حاجة ملحة لوضع نموذج أكثر شمولا للحكم العالمي إن أردنا التكيف مع الديناميات العالمية المتطورة، وهذا يعني أن تعبر هيئات صنع القرار لدينا عن الحقائق الجديدة في العالم. ومجلس الأمن من الأمثلة على ذلك. ونعتقد أن إصلاح المجلس يمكن أن يساعد في تعزيز القانون الدولي كشرط

أهمية استعادة الشرعية الدولية. وتشجب لاتفيا أي انتهاك لنظامنا الدولي القائم على القواعد من خلال استخدام القوة وضم جزء من بلد آخر. وتنطبق مبادئ الميثاق على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأننا جميعاً أوصياء على النظام الدولي والميثاق. ونؤيد بقوة سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، فضلاً عن الطريق الذي اختارته للإصلاح الديمقراطي.

وفي الختام، أود أن أتطرق إلى أهمية منع نشوب النزاعات والعمل المبكر للأمم المتحدة في الحالات المثيرة للقلق. وتعتقد لاتفيا اعتقاداً راسخاً أن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد مبادئ رئيسية لصون السلام والأمن، وأنه لذلك من الأهمية بمكان التصرف في وقت مبكر وبفعالية عندما تحدث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ويسرنا أن نرى تزايد الدعم للمبادرات الرامية إلى تحسين استجابة مجلس الأمن للفظائع الجماعية. وتؤيد لاتفيا مدونة قواعد السلوك التي اقترحها فريق المساءلة والاتساق والشفافية لجميع أعضاء مجلس الأمن والتي تطالبهم بعدم التصويت ضد الإجراءات الرامية إلى إنهاء أو منع الجرائم الوحشية الجماعية. ونؤيد أيضاً الاقتراح الفرنسي بالامتناع طوعاً عن استخدام حق النقض في الحالات التي تنطوي على مثل هذه الجرائم. ونحث الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على استخدام الامتياز الخاص بهم، ألا وهو حق النقض، لمصلحة السلم والأمن الدوليين فحسب. وعلينا جميعاً التزام بالعمل من أجل التغلب على التحديات الحالية القائمة وجعل العالم مكاناً أفضل. وبعد مرور ٧٠ عاماً، ما زال ميثاق الأمم المتحدة يوفر لنا أساساً صلباً للمضي قدماً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل بيرو. السيد ميثا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده

السلم والأمن الدوليين من خلال إرساء المبادئ الأساسية للنظام الدولي والتي لم يكن لها وجود إلى حد كبير سابقاً.

ولم تتمكن الأمم المتحدة دائماً من منع نشوب النزاعات أو وقف الفظائع. واليوم، نعيش مرة أخرى أوقاتاً عصيبة والمثل العليا للميثاق ومبادئه مهددة من نواح عديدة في جميع أنحاء العالم. لقد أجبرت النزاعات وأعمال العنف المستمرة في أجزاء عديدة من العالم الملايين على الفرار من ديارهم، وذلك بأعداد لم يسبق لها مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. والتطرف العنيف في ازدياد وتتمارس الجماعات الإرهابية مثل داعش الوحشية بمستويات جديدة. واستمرار تعريض الشعوب للجرائم الوحشية هو تذكرة صارخة بالحاجة الملحة لقيام المجتمع الدولي بمنع هذه الفظائع والتصدي لها. ويجب ألا تصبح المعاناة البشرية المتصلة بالنزاع أمراً اعتيادياً جديداً. إن الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة العالمية الحقيقية الوحيدة في العالم، تتحمل مسؤولية الوفاء بمهمتها لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

ومجلس الأمن بوصفه الضامن الرئيسي للسلم والأمن الدوليين، يتحمل مسؤولية خاصة عن منع ووقف الفظائع الجماعية. وفي حالة سورية، لم يتمكن المجلس من منع الدولة من ارتكاب جرائم ضد شعبها. وتأمل لاتفيا في أن يكون لتجدد الإحساس بالمسؤولية في المجلس للتوصل إلى حل سياسي للنزاع الذي طال أمده كثيراً، كما يتبين من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، نتائج ملموسة، ونود أن نعرب عن دعمنا للجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية.

في هذا القرن الحادي والعشرين، انتهك أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مبدأ من أهم مبادئ الميثاق - الامتناع عن استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية لدولة ذات سيادة، وذلك حتى بعد أن كرر المجتمع العالمي التأكيد على مدى

وفظائع جماعية. ولذلك، انضمت بيرو إلى الإعلان السياسي الذي قدمته فرنسا والمكسيك لتقييد استخدام حق النقض. كما تؤيد مدونة قواعد السلوك التي يروج لها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، الذي ننتمي إلى عضويته. ومن ناحية أخرى، نحث مجلس الأمن على بذل جهد خاص لتغيير نهجه من الاستجابة للصراعات إلى منع نشوبها.

ويعتقد بلدي أن الالتزام الصارم بالقانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه أمر ضروري لصون السلام والأمن الدوليين. ونؤكد على الأهمية التي نوليها لمبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن إنشاء هيئة قضائية ذات صلاحية استشارية، مثل محكمة العدل الدولية، هو انعكاس للأهمية التي يوليها الميثاق لتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. ومن ثم، فإن محكمة العدل الدولية تسهم، من خلال قراراتها وفتاواها، في تعزيز وتوضيح القانون الدولي باعتباره خياراً حقيقياً للحفاظ على السلام

وعلى الرغم من أن بيرو تقر بالدور الرئيسي لمجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين، نعتقد أيضاً أن من الضروري أن تستخدم هذه الهيئة جميع الأدوات المتاحة المنصوص عليها في الفصل الثامن من الميثاق، بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وبالمثل، نعتقد بيرو أنه ينبغي عدم اعتماد الإجراءات المأذون بها لمجلس الأمن في الفصل السابع من الميثاق إلا بعد اتخاذ المجلس لتدابير غير قسرية. وفي هذا الصدد، تكرر بيرو الإعراب عن دعمها لبعض نظم الجزاءات التي أنشأها المجلس، على الرغم من أننا نعتقد أن من الضروري تحسين أساليب عمل اللجان المكلفة بتطبيق الجزاءات بهدف جعل نظم الجزاءات أكثر فعالية.

وفي الختام، أود أن أشدد على التزام بيرو ببناء مجتمعات شاملة للجميع يسودها السلام على الصعيدين المحلي والدولي، وهو أمر من شأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

في صون السلام والأمن الدوليين. ويشعر وفد بلدي بالامتنان أيضاً على المذكرة المفاهيمية (S/2016/103، المرفق) التي أعدت للمساعدة في مناقشاتنا اليوم.

وتود بيرو تأكيد التزامها الرسمي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبارساء نظام دولي على أساس سيادة القانون، وهي أسس لا غنى عنها لبناء عالم أكثر سلاماً ورخاءً وعدلاً. وما من شك في أن إنشاء الأمم المتحدة قد ساهم إلى حد كبير في صون السلم والأمن الدوليين، وأنه بفضل عمل مجلس الأمن، لم نترلق مرة أخرى في حرب على نطاق عالمي، كما حدث خلال النصف الأول من القرن العشرين.

وبالرغم من تلك الإنجازات، يدرك وفد بلدي أنه في بعض الحالات لم يضطلع المجلس بدوره بفعالية في صون السلم والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، أود أن أناقش بإيجاز أهمية مواصلة العمل من أجل تحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن، لا سيما فيما يتعلق بأساليب عمله وعلى وجه التحديد استخدام حق النقض. وذلك الأمر يزداد أهمية في ضوء الحاجة الماسة إلى منع الجرائم الفظيعة. والواقع أنه في بعض الأحيان حينما لم تتمكن دولة ما من الوفاء بمسؤوليتها السيادية عن حماية شعبها، شهدنا حالات لم يعرف فيها المجتمع الدولي كيفية الرد بفعالية ولم يتمكن مجلس الأمن من الوفاء بمسؤوليته الرئيسية.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجدداً أن حكومة بيرو تعتقد أن المسؤولية عن الحماية لم يكن المقصود منها تقويض، بل تعزيز، سيادة الدول ومبدأ المساواة في السيادة المكرس في ميثاق سان فرانسيسكو.

ويعتقد وفد بلدي أيضاً أنه من الضروري تقييد الاستخدام غير المقيد لحق النقض من قبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في الحالات التي قد يعوق فيها ذلك هذا الجهاز عن اتخاذ إجراء بشأن الأوضاع التي يمكن أن تنطوي على جرائم حرب

أصوات السكان المتضررين وهو ما يتم تبريره بمبادئ السيادة وعدم التدخل والسلامة الإقليمية التي يساء استخدامها.

إن السيادة تقتضي المسؤولية. وبالتالي، عندما تخفي السيادة ثقافة سياسية قوامها القمع والانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان وعدم احترام سيادة القانون، فإنها تغرس بذور الصراع فعليا. وعندما يستحث زعيم ذو سيادة خطاب التعصب والكراهية، فإنه يتجاهل المسؤولية المقترنة بالسيادة. ولذلك، فإن الأمر يتعلق بمسؤولية الحكومة بقدر تعلقه بمسألة السيادة.

لقد نال شعب ناغورني كاراباخ فعليا حقه في تقرير المصير والحرية بعد نضال ضد عقود من التمييز التاريخي والاجتماعي والاقتصادي فضلا عن الظلم السياسي. ويواجه شعب ناغورني كاراباخ تهديدا ماديا فعليا بسبب استمرار بث الكراهية والعدوان ضده والثقافة المترسخة للانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في أذربيجان التي تواصل التحريض على الحرب وترفض فعليا التوصل إلى اتفاق سلام تفاوضي سريعا بواسطة الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والدعم المتضافر من جانب المجتمع الدولي لعملية التفاوض في إطار الشكل المتفق عليه أمر في غاية الأهمية، ولا سيما من أجل حرمان الطرف غير الراغب من ميزة المماثلة والانحراف عن المبادئ المتفق عليها للتسوية والمفاضلة بين المحافل. مرة أخرى، تعرب أرمينيا عن تقديرها الكبير للدعم المقدم من المجتمع الدولي والأمم المتحدة، ومن الأمين العام على وجه الخصوص، للرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في التسوية السلمية لتزاع ناغورني كاراباخ.

على مر السنين، اتخذ المفهوم الواسع للوقاية تدريجيا وفعليا مركز الصدارة في مهمة صون السلام والأمن الدوليين. ومسؤولية الدول عن بناء مجتمعات سلمية وفعالة تشكل ضمنا رئيسيا لمنع نشوب الصراعات. وجدول الأعمال المتطور

(قرار الجمعية العامة ١٧٠/١) أن يسهم فيه. وسيستمر بلدي في أن يكون شريكا في بناء مجتمع دولي يشجع مشاركة جميع الدول دون تمييز وتبني العلاقات الدولية فيه على أساس الاحترام المتبادل وحسن النية والتعاون واحترام سيادة القانون الدولي وتسوية الصراعات بالوسائل السلمية. وإقامة مجتمع دولي كهذا تمثل أفضل ضمان لصون السلام والأمن الدوليين. الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد سامفيليان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على اختيار موضوع المناقشة الحالية. وسيجري تعميم النص الكامل لبياننا، تبعا لذلك.

لقد اتسم تاريخ البشرية فعلا بتراعات وغزوات وحروب من أجل السيطرة على مناطق النفوذ، حسبما تشير المذكرة المفاهيمية (S/2016/103، المرفق). ومع ذلك، فإن التاريخ ذاته حافل بالأمثلة على الكفاح المستمر للشعوب المقهورة من أجل حريتها وتقرير مصيرها واستقلالها. وقد كُتبت ميثاق الأمم المتحدة بواسطة الشعوب ولصالح الشعوب. ومبدأ الميثاق يقوم على إعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقيمه. ويبي الميثاق تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام مبادئ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب. وبفضل تلك المبادئ الأساسية للميثاق تحديدا، تجتمع ١٩٣ دولة، وهي دول حرة، تحت سقف الأمم المتحدة.

والميثاق لا يقيد بأي شكل من الأشكال الحق في الحرية لأي شعب. وسيكون من المحجف تماما التقليل من شأن الإنجازات الكثيرة التي حققتها المنظمة في تعزيز السلام والأمن على مدى السبعين عاما الماضية. ومع ذلك، ينبغي أيضا أن نعترف بأن الثقة قد تآكلت في النظام العالمي، بالنظر إلى انتشار الصراعات وحدتها. والمفاوضات بشأن اتفاقات السلام كثيرا ما تواجه صعوبات أساسية، ولا سيما بسبب تجاهل

السياسية بين الدول الأعضاء. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الحالات المتدهورة تزداد تفاقما على خلفية التدهور في السياق السياسي الدولي الذي يشهد اتساع نطاق الخلافات بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الرئيسية، والذي تكون الدول الصغيرة ضعيفة فيه على نحو خاص.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل

غيانا.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): توجه غيانا التحية لكم، السيد الرئيس، بوصفها جارة وتهدئ فتزويلا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. ونشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى الموضوع الذي يوجه أنظارنا، في سياق صون السلام والأمن الدوليين، إلى أهمية احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وهو احترام كثيرا ما نلحظ غيابه في انتهاك هذه المبادئ، على الرغم من التصريحات العديدة بخلاف ذلك.

نشكر الأمين العام أيضا، على إحاطته الإعلامية المستنيرة هذا الصباح.

وبالنسبة لنا، بصفتنا بلداً صغيراً نامياً، فإن الموضوع الحالي يتغلغل في وجودنا ذاته، سواء باعتباره الأساس لسياستنا الخارجية أو المعيار الذي نتوقع من الآخرين التقيد به في سلوكهم تجاهنا. ولا نرى أي مغالاة مهما أكدنا على استمرار أهمية وصلاحيته مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. فهي تشير إلى الحاجة المستمرة إلى الجهد الجماعي والعمل المتعدد الأطراف لصون السلام والأمن الدوليين، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، وتحقيق التعاون الدولي وحل مشاكل العالم، وإلى دور الأمم المتحدة في موازنة خياراتنا العديدة المتعلقة بهذه الأهداف.

للأمم المتحدة، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، يقر بصورة لا لبس فيها بأوجه الترابط بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والحكومة المسؤولة وسيادة القانون. ومن ثم، فإن تعزيز التعاون الدولي لتحقيق هذه الغاية أمر حتمي، ولا سيما عند النظر إليه حصرا من منظور صون السلام الدولي.

وشرط التحليل المنهجي والدقيق للمعلومات لرصد الحالات المتدهورة يتطلب استدامة مصادر مُعززة وموثوقة للبيانات. وتمثل منظومة الأمم المتحدة، بآلياتها المتعددة للإبلاغ ووجودها الميداني الواسع النطاق، أحد هذه المصادر الهامة. كما يفيد تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية هدف توسيع نطاق جمع البيانات. إن مصادر المعلومات متعددة ومع ذلك، فإن السكان المتضررين الذين يتعرض أمنهم المادي الفعلي للخطر هم أصحاب القول الفصل في تحليل الحالات. ويقدم الأمين العام حجة مقنعة في تقريره المعنون، إنسانية واحدة ومسؤولية مشتركة، مفادها أن الناس يريدون أن يكونوا آمنين ومتحررين من العنف والاضطهاد والقمع والخوف. وهم يريدون أن يلقوا معاملة كريمة وأن يعرفوا أن حياتهم ذات قيمة. وهذه هي في الواقع الركيزة الأساسية للميثاق. وينبغي أيضا أن تكون أمرا محوريا في النظام الدولي.

والقدرة على إرسال إشارات مبكرة بشأن الأوضاع المتدهورة إلى منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، لا تزال هدفا حيويا. وفي هذا الصدد، نثني على الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة على جهودهما المتواصلة. ونشير إلى أن إحدى الأدوات الهامة في هذا الصدد تتمثل في "إطار تحليل الجرائم الوحشية".

وأخيرا، فإن اتخاذ إجراءات سريعة استجابة للإشارات المبكرة لا يزال، مع ذلك، يشكل تحديا حيث أنه أمر يرتبط بالحساسية الشديدة إزاء التعامل الوقائي وبتوافق الإرادة

أجهزة الأمم المتحدة - الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن بصفة خاصة - بتعاون وتكامل، شأنها في ذلك شأن الدول الأعضاء. وينبغي ألا نستبعد الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به الأمين العام في المحافظة على احترام قيم المنظمة عن طريق ممارسة مساعيه الحميدة.

وسوف نحسن صنعا بأن نتذكر دائما بأن الميثاق ليس سوى إطار للقيم التي ينبغي تفعيلها بالإجراءات التي تتخذها، أو تمتنع عن اتخاذها، البلدان فيما يتعلق بذلك. فهي تشكل حجر الزاوية في سيادة القانون الدولي، والتعزيز الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من تعزيز احترام المبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن محكمة العدل الدولية، التي أنشئت باعتبارها إحدى الدعائم التي يقوم عليها النظام الدولي في عام ١٩٤٥، تؤدي دورا هاما في المساهمة في كفالة احترام مبادئ الميثاق، وإتاحة اللجوء إلى التسوية السلمية للمنازعات والخلافات حيثما وجدت وتيسير السلام المتحضر.

وبالمثل، بالنسبة لأسس الإطار التنظيمي للميثاق، فقد بنى العالم أطرا قانونية ضخمة كصكوك تكميلية تزيد من تدوين حقوق ومسؤوليات الدول، تماشيا مع مبادئ الميثاق. ويمثل أحد تلك الأطر، وهو اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - ما يسمى دستور المحيطات - إحدى الإنجازات العظيمة التي حققتها الأمم المتحدة، وانضمت إليها الغالبية العظمى من دول العالم. وهذه الاتفاقية، بما في ذلك المحكمة الدولية لقانون البحار المنشأة بموجبها، قدمت وما زالت تقدم إسهاما هاما في التعاون الدولي وتسوية المنازعات وتحقيق السلام. وفي هذا الصدد، تنبه غيانا أيضا إلى أهمية احترام حرمة المعاهدات، وبعكس ذلك فإن العالم ينهار.

وفي الختام، فإن بلدي، بوصفه أحد أصغر البلدان في نصف الكرة الغربي، يتطلع إلى الأمم المتحدة لحمايتنا من كل من يريد إلحاق الأذى بنا أو يهدد بأي شكل من الأشكال

إن احترام المساواة في السيادة، والسيادة، والسلامة الإقليمية، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الدول بموجب الميثاق، هي من بين الركائز الأساسية للنظام الدولي اليوم. وهي توفر لجميع الدول، ولا سيما الدول الصغيرة والضعيفة، إمكانية الحماية في مواجهة طائفة متنوعة من المخاطر المتزايدة التعقيد، بما في ذلك تغير المناخ، وتقلب أهواء الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، والتدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمخدرات، وانتشار الأمراض، وآفة الإرهاب.

إن التزام الجميع بمقاصد ومبادئ الميثاق بإخلاص، هو أمر ضروري لتعزيز الفعال لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان في عالمنا. يتعين على المجلس، المكلف بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وبالتالي أعضائه، أن يكونوا قدوة في هذا الالتزام وأن يتجنبوا السلوك الذي يتعارض مع السعي إلى تحقيق تلك الولاية، وبالتالي توفير الأساس من أجل إرساء دعائم الثقة في فعالية ومشروعية إجراءات المجلس في نظر المجتمع الدولي. ولا يعفى أي عضو من أعضاء المجتمع الدولي من واجب التقيد بالالتزام مماثل. ينبغي أن يتحمل المجلس وجميع الدول الأعضاء المسؤولية عن الامتثال لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

أنا نعيش في مجتمع عالمي يحملنا بشكل متزايد مسؤولية حماية أشقائنا وشقيقاتنا من البشر. وللحفاظ على السلام، يجب علينا أن نكفل أن التنمية مستدامة وأن حقوق الإنسان تحظى بالاحترام، مما يوجب ضمان استمرار السلام في مجتمعاتنا، وبأننا لا نسمح للخلاف والعنف بالامتداد إلى المجتمعات الأخرى. وفي هذه المساعي المترابطة، يجب أن تعمل

ولهذا السبب يتمسك بلدنا بمبدأ آخر نشأ على أساس الحاجة إلى اتخاذ إجراءات في حالة حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني. وأشار هنا إلى المسؤولية عن الحماية وتطبيقها في حالات الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتطهير العرقي. وفي الحالات التي تفتقر فيها الدول إلى القدرة الكافية على ممارسة مسؤوليتها عن الحماية، يصبح عمل المجتمع الدولي بالغ الأهمية. إن الكرامة الأصيلة والحقوق الأساسية للإنسان لا تعتمد على الدول فحسب، التي ينبغي أن تستند شرعيتها إلى خدمة شعوبها وحمايتهم. وفي ذلك الصدد، فإن حماية كرامة الإنسان تمثل اهتماماً عالمياً مشروعاً يتجاوز الحدود ويدعو المجتمع الدولي إلى العمل.

ولئن كان قد أحرز تقدم هام في العقد الماضي من حيث ذلك المبدأ في التقارير والقرارات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة، فمن المهم مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز الاعتراف به وتطويره وتنفيذه في إجراءات المنظمة. ومن الأهمية بمكان أن نمضي قدماً كمنظمة بمساعدة الدول في الوفاء بمسؤوليتها عن الحماية، وكذلك بالجهود الرامية إلى مساعدة المجتمع الدولي على الاستجابة بفعالية وسرعة، في الوقت والشكل المناسبين، عند ضرورة اتخاذ إجراءات جماعية من أجل الحماية.

أما الجانب الثاني الذي نود تناوله، فيتعلق بأحكام المادة ٩٩ من الميثاق. وتفوض هذه المادة الأمين العام بتوجيه انتباه مجلس الأمن إلى أي مسألة قد تهدد صون السلم والأمن الدوليين. وواضح أنها تشير إلى الحالات الجديدة التي ليست قيد المناقشة في الوقت الراهن ولم يدرجها أي بلد آخر في جدول الأعمال. وكما أشار الأمين العام بوضوح هذا الصباح، لم تستخدم هذه الأداة، للأسف، إلا في ظروف استثنائية على مدى الـ ٧٠ عاماً الماضية. وهذه الآلية أداة

السيادة والسلامة الإقليمية التي مُنحناها. ميثاق الأمم المتحدة ليس فقط للبلدان الكبرى؛ فهو للدول الصغيرة مثل بلدي. ومقاصد الميثاق ومبادئه ليست للأغنياء والأقوياء فحسب، ولكنها للفقراء والضعفاء. إن الضعفاء هم الذين يحتاجون إليه، وهم في الغالب الأصدق في الالتزام به.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أُعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد كاسترو كوردوبا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): كوستاريكا تهنتكم، سيدي الرئيس، وتهنئ فريقكم على عملكم في رئاسة المجلس وعلى اقتراحكم إجراء ثلاث مناقشات هامة خلال فترة رئاستكم. إن عقد مناقشة مفتوحة بشأن مقاصد ومبادئ الميثاق يساعدنا على العودة إلى جذورنا وإلى المعايير الأساسية لمنظمتنا، ويؤكد على أنها تكتسي اليوم الأهمية التي كانت تكتسيها بالأمس. ويجب علينا، نحن شعوب الأمم المتحدة، إعادة تصميم الهيكل المؤسسي بناء على هذه اللبنة الأساسية من أجل التصدي لتحديات الألفية الجديدة. واسمحوا لي أن أشير إلى جانبين في مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة تعتبرهما كوستاريكا حديرتين بالاهتمام، ويمكن أن يفيدا المناقشة الجارية.

الأول هو العلاقة بين مبدأ عدم التدخل والمسؤولية عن الحماية. إن كوستاريكا، بوصفها بلداً صغيراً بدون مؤسسة عسكرية وقد وضعت أمنها والدفاع عن سيادتها بين يدي النظام الدولي متعدد الأطراف، تتمسك بمبدأ عدم التدخل. وذلك المبدأ، مع ذلك، ليس مطلقاً بغير حدود، ليس في الحالات التي تدعو إلى تنفيذ الفصل السابع من الميثاق فحسب، ولكن أيضاً عندما ينبغي أن تكون الدول هي المسؤولة والضامنة لأمن ورفاه مواطنيها. والسيادة تمنح المسؤولية.

الميثاق وإخفاق الأمم المتحدة في كفالة هذا الامتثال. ولا تترتب على ذلك آثار مباشرة مثل فقدان العديد من الأرواح فحسب، بل إنه يؤدي أيضا إلى تفويض مصداقية المنظمة.

نحن بحاجة إلى إيجاد حلول مستدامة تجعل المنظمة قادرة على الوفاء بالغرض منها، مع أخذ التحديات الجديدة في الاعتبار. فقد أحقق مجلس الأمن في مناسبات عديدة، في إيجاد حلول دائمة وحسنة التوقيت لمشاكل مثل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الممتد لعقود طويلة وللمأساة في سورية. ولا توجد آلية مساءلة لتقاعس المجلس الذي ينجم في الغالب عن التهديد باستخدام حق النقض أو استخدامه. وهذا التقاعس هو العامل الرئيسي الذي يشجع الذين لا يتورعون عن الاستمرار في انتهاك أحكام الميثاق على شن الحرب ضد شعوبهم. وبالتالي، فإن السعي إلى إصلاح المجلس هو أكثر من مجرد كلام وهو أساسي لإحداث تحول في النموذج تمس الحاجة إليه لوضع حد للإفلات من العقاب.

وتقودني تلك الحقيقة المؤسفة إلى نقطتنا الثانية، وهي أهمية تكثيف جهودنا لمنع نشوب النزاعات. فالمجتمعات التي صيغت فيها السياسات على أساس كرامة الشعوب والشمولية والعدالة الاجتماعية، فضلا عن الحكم الرشيد، أقل عرضة للنزاعات. ولذلك، فلن يكون سوى للسياسات التي تتصدى للأسباب الجذرية للنزاعات نتائج مستدامة. ونأمل أن يسفر تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) عن آثار مباشرة في هذا الصدد. كما أن للسياسات الرامية إلى تعزيز الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز الحوار بين الثقافات نتائج طويلة الأجل. وتحالف الأمم المتحدة للحضارات هو أداة مصممة لهذا الغرض.

ثالثا، ينبغي إيلاء الأولوية للاستخدام الفعال للأدوات المذكورة في الفصل السادس، في مواجهة احتمال نشوب نزاعات. فالمبادئ التوجيهية للوساطة، مثل موافقة الأطراف

حيوية لمنع نشوب النزاعات وتنطوي على دور سياسي مستقل أسند إلى الأمين العام ليؤديه بنفسه عند الاقتضاء. ومن خلال تلك الآلية، يمكن للأمين العام أن يتدخل في الوقت المناسب للسعي إلى تأكيد احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما بهدف منع نشوب النزاعات والقضاء على الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. غير أن ذلك الاختصاص بشأن الإنذار المبكر الممنوح بموجب الميثاق هو كذلك التزام ومسؤولية. يتمتع الأمين العام بإمكانية الحصول على معلومات سرية، كالتالي يقدمها المراقبون في الميدان وما يلزم من موظفين لإجراء التحليلات السياسية المطلوبة. ولذلك فقد وضع في موقع استراتيجي لإصدار هذه التحذيرات في الوقت المناسب لكي يتخذ مجلس الأمن التدابير المناسبة - وتفضل التدابير الوقائية - التي يمكن أيضا أن تضطلع بدور هام لضمان المسؤولية عن الحماية.

ونظرا للمشهد المعقد الذي نواجهه فيما يتعلق بالنزاعات والأزمات الإنسانية غير المسبوقة، يجب أن نستخدم الآليات القائمة مثل الإنذار المبكر، فضلا عن المبادئ الجديدة مثل المسؤولية عن الحماية، لكي تتمكن من اتخاذ إجراءات وقائية لحماية السلام وحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفبق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بالإعراب عن امتناننا للرئاسة الفترولية لتنظيمها هذه المناقشة، وكذلك للأمين العام على إحاطته.

إن النظام المنشأ بموجب ميثاق الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاما منع نزاعات عديدة من التحول إلى حرب عالمية أخرى، ومهد الطريق إلى تحقيق إنجازات اليوم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن حقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، فإن تاريخ الأمم المتحدة مليء بأمثلة عدم الامتثال لمقاصد ومبادئ

سورية، يثير بالغ القلق. ففي غضون الـ ٢٤ ساعة الماضية فقط، استهدفت الضربات الجوية التي ينفذها الاتحاد الروسي مرافق تعليمية وصحية، بما في ذلك مستشفى مدعوم من قبل أطباء بلا حدود، متسببا في فقدان عشرات الأرواح، بمن في ذلك الأطفال. وقد تسبب نفس عضو المجلس مؤخرا في موجة جديدة من التشريد الواسع بسبب استمرار قصفه الجوي، لا سيما في شمال وشرق سورية. إن أولئك المسؤولين عن هذه الانتهاكات البشعة للقانون الدولي ليسوا في وضع يؤهلهم لإعطاء الدروس لأي شخص.

وتأتي عمليات الاستعراض الجارية لعمليات السلام وبناء السلام والجنسانية كفرص تاريخية يمكنها تحويل النظام الحالي إلى نظام أكثر استجابة وكفاءة وشفافية. واليوم، يواجه العالم تحديات جديدة وغير مسبوقه تحتاج إلى تضافر الجهود لإيجاد حلول مبتكرة.

أولا، يبقى الإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكالهما واحدا من أخطر التهديدات. ونرحب بخطة عمل الأمين العام، لا سيما الرأي القائل بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يعتمد نهجا شاملا لا يشمل تدابير مكافحة الإرهاب ذات الطابع الأمني فحسب، بل كذلك باعتماد تدابير ممنهجة تعالج دوافع التطرف العنيف.

ثانيا، إننا الآن نواجه أكبر أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية. يجب أن نبذل كل جهد ممكن لتعزيز التزامنا المشترك باحترام القانون الدولي الإنساني. وسيكون أول مؤتمر قمة عالمي للعمل الإنساني على الإطلاق، المقرر عقده في أيار/مايو في اسطنبول، فرصة سانحة في وقتها للتصدي لهذه التحديات. وتكتسب سياسات الهجرة الشاملة، فضلا عن مكافحة العنصرية وكرهية الأجانب، أهمية أكثر من أي وقت مضى نظراً للتنقل غير المسبوق.

المحلية وحياد الوسطاء وشمولية عملية الوساطة والملكية الوطنية، تتماشى جميعا مع مبادئ الميثاق.

وتتعلق نقطتي الرابعة بحماية المدنيين أثناء النزاعات. فالإنهاء الفوري لجميع الهجمات ضد المدنيين، بما في ذلك عمليات القصف الجوي العشوائي - كما لاحظنا في سورية - ليس فقط ضرورة أخلاقية، بل هو التزام واضح بموجب القانون الدولي. كما إننا ندين بشدة استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، فهو يمثل جريمة حرب. يستمر النظام السوري في اللجوء إلى كل الوسائل لإطالة أمد قبضته على السلطة. وهو يواصل استخدام جميع أنواع القوة والعنف - سواء كانت أسلحة كيميائية أو براميل متفجرة أو قذائف تسيارية أو قتل مستهدف أو احتجاز تعسفي أو تعذيب أو إساءة معاملة منظمة أو تجويع أو تشريد قسري. وتمثل هذه السياسات الوحشية التي يتبعها النظام ضد شعبه انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتؤدي أيضا إلى تفاقم الإرهاب في سورية. وفي هذا الصدد، فإن ممثل ذلك النظام، المسؤول أيضا عن ظهور داعش، ليس في موقف يمكنه من إعطاء الدروس لأي كان عن الالتزام بمبادئ الميثاق.

ونظرا لأننا نشترك مع سورية في حدود طويلة، فإن التطورات في ذلك البلد أثرت على تركيا بشكل كبير. فقد ظلنا نواجه تهديدات أمنية وهجمات تشن علينا من سورية منذ بداية النزاع، بما في ذلك من منظمات إرهابية هناك. وعلى مدى الأيام القليلة الماضية، اتخذت القوات المسلحة التركية تدابير انتقامية، بما يتفق مع قواعد الاشتباك المتبعة والقانون الدولي، ردا على هجمات شنت على تركيا انطلاقا من الأراضي السورية.

ومن ناحية أخرى، فإن المعاناة الإنسانية الجماعية التي يسببها القصف الجوي المكثف الذي يستهدف المدنيين في

الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية القيمة في هذا الصباح.

قبل خمسة وعشرين عاما، عندما تم قبول عضوية جمهورية كوريا جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة، تعهدت الكوريتان وبالالتزام والتمسك بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وخلال السنوات الـ ٢٥ الماضية، كان بلدي نصيرا ومدافعا قويا عن ميثاق الأمم المتحدة. وكما ذكر رئيس بلدي في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي،

”وقد جسدت القيم والمثل التي تنادي بها الأمم المتحدة - وهي السلام العالمي وتعزيز حقوق الإنسان والرخاء المشترك - رؤية جمهورية كوريا نفسها. والمستقبل الذي تتوخاه كوريا يتماشى مع تطلعات الأمم المتحدة“. (A/70/PV.13 الصفحة ٣٧).

ولكن، للأسف، استمرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنكث ذلك الالتزام الرسمي. وخلال السنوات العشر الماضية، أجزت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أربع تجارب نووية وست تجارب على قذائف طويلة المدى. وهذه كلها انتهاكات لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك لأربعة قرارات منفصلة من قرارات مجلس الأمن. وآخر الانتهاكات التي تبين تجاهل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لميثاق الأمم المتحدة حدث خلال الأسابيع الستة الماضية بإجراء تجربتها النووية في ٦ كانون الثاني/يناير، وما تبعها من إطلاق تليها البعيدة المدى في إطلاق لقذيفة تسيارية بعيدة المدى في ٧ شباط/فبراير. وإن التجربة النووية وإطلاق القذيفة اللتين أجزتهما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من هما تهديد واضح للسلام والأمن الدوليين، وتحد سافر للمجتمع الدولي.

وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد في العالم الذي أجرى تجارب نووية في القرن الحادي والعشرين؛

وأخيرا، أود أن أسلط الضوء على مفهوم المسؤولية عن الحماية فيما يتعلق بمناقشة اليوم. فنحن نعتقد أن المسؤولية عن الحماية ينبغي ألا تقتصر فقط على الأشخاص الذين يواجهون مشاكل في البلدان المضطربة. ينبغي مراعاة حالة السكان الفارين من هذه الجرائم إلى البلدان المجاورة. ومن منطلق فهم تقاسم الأعباء، ينبغي أن يشمل نطاقها احتياجات وحماية هؤلاء السكان أيضا.

وبوصف تركيا أكبر بلد مستضيف للاجئين في العالم اليوم، فهي ملاذ أمن لما يزيد على ٢,٥ مليون من السوريين الذين اضطروا إلى الفرار من سورية خوفا على حياتهم؛ وقد عملت كذلك على ضمان وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى الملايين ممن هم في حاجة ماسة على الجانب السوري من الحدود، تمشيا مع التزاماتها الدولية ودعما للأمم المتحدة.

ونحن نعتقد أن هذا الجهد الرئيسي هو مثال ملموس على أن المسؤولية عن الحماية يمكن النهوض بها أيضا بالمساعدة الإنسانية.

الميثاق ينص المبادئ اللازمة والوسائل الكفيلة بصون السلم والأمن الدوليين. إن إرادتنا السياسية للتقيد بنصه وروحته والعمل الجماعي في حالات عدم الامتثال هما مفتاح النجاح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، ووفد جمهورية فترويلا البوليفارية على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم. كما أشكر

قبل خمسة وعشرين عاما، تعهدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة بوصفها عضوا جديدا. ولكن خلال العقد الماضي، استمرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بها. وهذا ليس مجرد تحد مباشر لسلطة مجلس الأمن، ولكنه أيضا تناقض مع كل من نص وروح التعهد الذي قطعته. إن هذا الانتهاك للالتزامات من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكك في أهليتها بوصفها عضوا في الأمم المتحدة.

ومرة أخرى، أؤكد لكم، سيدي الرئيس، على أن جمهورية كوريا ستظل ملتزمة بجميع أحكام ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نعرب عن استعدادنا الثابت للدفاع عن مقاصده ومبادئه بوصفها عناصر رئيسية لضمان السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطيت الكلمة الآن لممثل ألبانيا.

السيد نينا (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعلى وعن المذكرة المفاهيمية المهمة التي أعدت من أجل ذلك (S/2016/103، المرفق)

تؤيد ألبانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أبدى الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

وكما تم بحق الإشارة إليه في المذكرة المفاهيمية، فقد انبثقت الأمم المتحدة من حطام الحرب العالمية الثانية بوعد أكيد. وفي الواقع، ما كان هناك في عام ١٩٤٥ أنبل، ويبقى الحال كذلك اليوم، من المثل المشتركة المنصوص عليها في ميثاق المنظمة، بما في ذلك، وعلى وجه الخصوص، ”أن ننقذ

وطور أسلحة نووية وهو من الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبعد ذلك أعلن انسحابه من كلا من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وأعلن نفسه دولة حائزة للأسلحة النووية في دستوره؛ وفرض عليه مجلس الأمن جزاءات تتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بانتهاكها مرارا وتكرارا لقرارات مجلس الأمن مرارا وتكرارا، إنما تبين ازدراءها وعدم احترامها لوظائف مجلس الأمن وسلطاته. ولمعالجة هذه الانتهاكات المستمرة، أعرب المجلس عن تصميمه، من خلال قراره ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، على اتخاذ من التدابير المهمة في حال قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإجراء عملية إطلاق أو تجربة نووية أخرى. كما أكد مجلس الأمن من جديد على ذلك الالتزام إن مجلس الأمن أيضا تأكيد هذا الالتزام في بيانه الصحفي المؤرخ ٧ شباط/فبراير (SC/12234) وعلى عزمه الإسراع باتخاذ قرار جديد يشمل هذه التدابير ردا على هذه الانتهاكات الخطيرة.

وفي هذا الصدد، ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ قرارا قويا وشاملا بحيث لا تترك مجالا للقيادة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للاستهزاء بالمجلس من خلال الاستمرار في تطوير الأسلحة النووية. وإذا واصلنا العمل على النحو المعتاد إزاء ما تكرره جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من انتهاكات بإجراء التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف، فإن العالم بأسره يمكن أن يقع فريسة للابتزاز النووي من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن الخطر الاستثنائي يتطلب ردا استثنائيا. ويجب على مجلس الأمن، عن طريق فرضه جزاءات صارمة وفعالة، أن يوضح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنه لن يتسامح بعد الآن مع الأسلحة النووية.

الإنسان التي تعهدت الأمم المتحدة رسمياً بإنقاذ الأجيال المقبلة منها. وللأسف الشديد لم تتم إحالة توصيات هامة بشأن العديد من الحالات من الجمعية العامة وغيرها من آليات الأمم المتحدة، إلى المحكمة الجنائية الدولية.

لقد دخلنا حقبة من الزمن حيث تتسم الصراعات المسلحة بمزيد من التعقيد، وزيادة في عدد الجهات الفاعلة، واتساع نطاق الأسلحة والأساليب، وقبل كل شيء، المزيد من المعاناة البشرية الفظيعة التي تتسبب بها. كما ينبغي لاستجابة المجتمع الدولي أن تتكيف مع الواقع الجديد والتحديات التي نواجهها. وبشكل متزايد، يبدأ النظام الدولي في الوصول إلى المناطق البعيدة عن التغيير الاجتماعي والسياسي، ولكن آليات الأمم المتحدة لم توضع في الأصل بهدف التركيز على ذلك. وبالتالي، لا بد من تكييف الأمم المتحدة لإتاحة المجال لاستجابة أنشط في التصدي للانتهاكات الإنسانية والسياسية.

وفي عام ٢٠٠٥، وبعد ٦٠ عاماً على تأسيس الأمم المتحدة، وفر مؤتمر القمة العالمي فرصة لإصلاح الأمم المتحدة من أجل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وحفزت المسؤولية عن الحماية، على وجه الخصوص، حدوث تطورات هامة خلال السنوات العشر الماضية.

وقد أحرز تقدم في بناء توافق آراء سياسي على الصعيد العالمي بشأن المسؤولية عن الحماية العملية بوصفه إطاراً عملياً وفعالاً للغاية لمنع ارتكاب جرائم الفظائع الجماعية.

بيد أن مجرد وضع المعايير لا يوفر بحد ذاته المنع أو الحماية المطلوبين. وينبغي أن يقترن الدعم المتزايد للإطار المعياري هذا بإبداء الإرادة السياسية اللازمة، وفوق ذلك توفير الموارد اللازمة لمنع الجرائم الفظيعة. وما يزال تزايد التطرف العنيف والجماعات المسلحة غير التابعة للدول، التي ترتكب الفظائع بحق الأقليات الإثنية والدينية بصفة خاصة، يمثلان أحد التحديات الأكثر إلحاحاً ويجب إلحاق الهزيمة بهما.

الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، الأمر الذي أدى ضعف في حياتنا“ على البشرية أحزاناً يعجز عنها الوصف كما أننا نتفق مع تقييمكم، سيدي الرئيس، بأن الأمم المتحدة على مر تاريخها قد حققت إنجازات هامة فيما يتعلق بالسلام والأمن والتعاون الدولي. وبالفعل، تم إحراز تقدم هائل خلال العقود السبعة التي مرت على وجود الأمم المتحدة - تقدم أحدث تغييراً حقيقياً.

ومما لا شك فيه، عملت الأمم المتحدة من أجل العالم الأفضل الذي نعيش فيه اليوم وأسمت بدرجة كبيرة في تحويله. وأعادت للحياة، في جملة أمور، لمسألة حقوق الإنسان، الواردة في ديباجة الميثاق -

”وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية“

- التي كانت غير موجودة تقريباً قبل تأسيس الأمم المتحدة. وهي تشكل أساس المعاهدات الأساسية البالغة الأهمية التي سنحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لوضعها: العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لقد استمر عدم الوفاء بما يسمى بالوعد الأكيد من الأمم المتحدة بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. إن الالتزام الرسمي بـ ”عدم تكرار ذلك أبداً“ قد كرر في كثير من الأحيان، والمآسي المتكررة التي هي من صنع الإنسان تعاود الحدوث متحدية الأيمان بقدره البشرية على التعلم من الفشل. وعلى مدى ٧٠ عاماً، لم ينفذ الميثاق دائماً بالطريقة التي توحى بها القراءة الحرفية للنص، مع أننا شهدنا تنشيطها له منذ نهاية الحرب الباردة. ولم يكن أمام ملايين الناس في جميع أرجاء العالم من خيار سوى خفض سقف تطلعاته إذ واجهتهم الحروب والفظائع والانتهاكات الجسيمة لحقوق

ومن المتوقع أن تتيح لنا مناقشات هذا العام عن مشروع نص بشأن المسؤولية عن الحماية الفرصة مرة أخرى لتجديد وتعزيز الالتزام المتعهد به في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ فيما يتعلق بحماية السكان من جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الفنزويلية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية.

وعلى الرغم من العديد من التحديات وأوجه القصور، ما تزال الأمم المتحدة منظمة لا غنى عنها مثلما كانت من قبل. وما تزال المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاقها صالحة اليوم أيضا مثلما كانت عليه قبل ٧٠ عاما فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين وتعزيز احترام حقوق الإنسان وكفالة التنمية المستدامة للجميع. بيد أن المسألة تكمن في كيفية تطبيق تلك المقاصد والمبادئ بطريقة تتسق وحقائق عصرنا، بهدف تلبية احتياجات وتطلعات الأجيال الحالية والمقبلة.

فنحن نعيش حقا في عالم يشهد ترابطا وتشابكا، وبإمكان ما يحدث في أي ركن من أركان العالم، سواء كان إرهابا أم متعلقا بتغير المناخ أو الأوبئة الصحية أن يؤثر علينا جميعا بكل سهولة، ولا يمكن لأحد أن يكون في مأمن من هذه المشاكل، ولا يستطيع أي كان أن يدعي أن له بلسما شافيا أو أن بمقدوره التصدي لها بمفرده. ولا يسعنا ذلك إلا بأن نعمل جميعا معا، ولكن ما أسهل ذلك قولنا دون الفعل.

وقد أكدت ألبانيا مرة أخرى مؤخرا - بمناسبة مرور ٦٠ عاما على نيلها عضوية الأمم المتحدة - التزامها التام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإيمانها الراسخ بالتعددية والتعاون الدولي الفعالين باعتبارهما أفضل وسيلة للتصدي للتهديدات القديمة والجديدة، علاوة على التحديات التي يواجهها عصرنا. وقد كلف الميثاق مجلس الأمن، بوصفه الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، بأن يتصرف بحزم وعلى وجه الاستعجال حين تواجه البلدان حالات تُرتكب فيها الفظائع الجماعية وتشهد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وحين تتعرض الدول لخطر الإبادة الجماعية وارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتطهير العرقي.

وللأسف، أننا ندرك جيدا ما يحدث في حال فشل المجلس في الوفاء بمسؤولياته. وبقينا أن استخدام حق النقض في هذه الحالات يمثل خيانة لثقة الملايين من البشر الذين لا أمل آخر لهم سوى الأمم المتحدة. ففي ذلك تجاهل صريح للضحايا في مقابل تمكين الطغاة وغيرهم من منتهكي حقوق الإنسان وتقويض الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب. وتود ألبانيا في هذا الصدد أن تؤكد مرة أخرى تأييدها القوي للاقتراح الفرنسي، وللجهود التي يبذلها فريق المساءلة والاتساق والشفافية في صياغة مدونة لقواعد السلوك فيما يتعلق بعدم استخدام حق النقض في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتطهير العرقي.

ختاما، أود أن أعود مرة أخرى إلى حيث بدأنا - إلى تلك الفكرة النبيلة الرامية لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب - لكي نذكر بعدم وجود سابقة في العلاقات الدولية لتلك الصلاحية والشرعية اللتين أعطيتنا لمجلس الأمن فيما يتعلق بصون أو استعادة السلم والأمن الدوليين، وأنه يجب على المجلس الاضطلاع بمسؤوليته هذه بما يبرر ثقة العالم فيه عن طريق الالتزام الكامل بالمبادئ المكرسة في الميثاق.

”يبد أن هذه أيضا، مثلما كانت العبارات الواردة في عهد عصبة الأمم، لا تعدو عن كونها عبارات فحسب، وتعتمد قيمتها تماما على عزمنا على الالتزام والوفاء بها وإعطائها مضمونا ومعنى... وتقع على عاتق هذه المنظمة وجميع الأعضاء فيها مسؤولية حسيمة، تتعلق باستقاء حكمة التاريخ وتطبيقها على مشاكل عصرنا الحالي كي يتسنى للأجيال المقبلة أن تولد وتعيش وتغنى في سلام (S/PV.1229) الفقرتان ٥ و ٦).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أذربيجان.

السيدة مامادوفا (أذربيجان): أود أن أشكر جمهورية فتروولا البوليفارية على عقد هذه المناقشة وأشيد بالمذكرة المفاهيمية المفيدة للغاية (S/2016/103، المرفق). ونعرب عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا الأمين العام.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز، وممثل الكويت باسم منظمة التعاون الإسلامي.

وتؤيد أذربيجان الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة والذي مكننا من وضع القواعد التي تحكم العلاقات الدولية المعاصرة، وتحقيق استقرار النظام الدولي. وفي مواجهة التحديات المعقدة المتنوعة هذه، ينبغي أن يظل ميثاق الأمم المتحدة بمثابة إطار توجيهي لنا. وتنطوي المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة على قيم أساسية. وتمثل مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم استخدام القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام السلامة الإقليمية، شروطا أساسية للتعايش السلمي بين الأمم وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان. ويقتضي صون السلم والأمن الدوليين أن تعمل الدول الأعضاء بشكل جماعي بغية تحقيق تلك الأهداف بكفاءة عالية.

وعليه، فإنه يتعين علينا الاستفادة الكاملة مما يمكن أن توفره الأمم المتحدة لمساعدتنا على التغلب على عقبات سياسات الهزيمة الذاتية القائمة على أساس حسابات المصلحة الوطنية الضيقة التي تؤدي بحكم الواقع إلى الكيل بمكيالين، التي تؤدي بدورها إلى تقويض مصداقية الأمم المتحدة بوصفها القائم على القانون الدولي المتعلق بالمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول. وفي ذلك الصدد، فإن المسألة الأهم تكمن في الوفاء الصادق بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول دون السماح باستخدام تلك المبادئ ترياقا مضادا للإجراءات الرامية إلى التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وكما شهدنا مؤخرا، فإنه يمكن حقا إيجاد أرضية مشتركة في التصدي لبعض التحديات الأكثر إلحاحا في عصرنا عبر الحوار والتفاوض، تمشيا مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وتقع على عاتق جميع الدول، سواء كبرت أم صغرت، مسؤولية في ذلك الصدد. ولا ريب أن الاتفاق النووي الإيراني، والاتفاق بشأن تغير المناخ في باريس، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية المستدامة - التي تحققت جميعا عبر المفاوضات المضنية - تمثل انتصارا هاما للأمم المتحدة وللدبلوماسية المتعددة الأطراف. ومع ذلك، فإنه ينبغي لنا تعلم الدروس المستفادة من إنجازاتنا، فضلا عن التحلي بالشجاعة للإقرار بأوجه قصورنا وبذل سائر الجهود اللازمة لمعالجتها.

وأود أن أختتم ملاحظاتي باقتباس من الخطاب الذي ألقاه الإمبراطور الإثيوبي هيلا سيلاسي أمام الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣، حيث ذكر فيه ما يلي:

”يعبر ميثاق الأمم المتحدة عن أسمى تطلعات الإنسان: الامتناع عن استخدام القوة في تسوية المنازعات بين الدول، وكفالة السلم والأمن الدوليين.

تسوية النزاع بين أذربيجان وأرمينيا، والمصدر الوحيد لتصعيد الأعمال العدائية والحسائر البشرية وتكرارها.

ولذلك، فإن من المفارقات أن ممثل أرمينيا، البلد الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن شن الحرب ضد أذربيجان وعن ارتكاب جرائم خطيرة أخرى أثناء النزاع وعن عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يذهب إلى حد إلقاء دروس على الدول الأعضاء بشأن مفاهيم من قبيل السلام والأمن وحقوق الإنسان. وواقع الأمر هو أن الحكومات المتعاقبة في أرمينيا تتبع نمطا سيء السمعة من الازدراء التام لقواعد ومبادئ القانون الدولي المقبولة عموما. وقد أصبح ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ورعاية الإرهاب والتمسك بأيديولوجيات عرقية - دينية مريبة وإثارة مطالب إقليمية ضد جيرانها مسلكا عاديا لأرمينيا.

وسياسات أرمينيا أبعد ما تكون عن أعمال الحق في تقرير المصير. والكيان الذي تحاول أرمينيا تصويره على أنه كيان مستقل، ما يسمى "جمهورية ناغورني - كاراباخ" لا يعدو كونه نظاما عميلا تحت الاحتلال والسيطرة المباشرة لحكومة أرمينيا. وجميع الوجوه البارزة للنظام العميل الذي أنشأته أرمينيا بصورة غير قانونية في منطقة ناغورني كاراباخ الأذربيجانية المحتلة هم في الواقع وكلاء للنظام السياسي لأرمينيا، بما في ذلك الرئيس الأرميني الحالي سيرج سركسيان. ولا يمكن حل النزاع إلا على أساس الاحترام الكامل لسيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ويجب على أرمينيا أن تسحب قواتها المسلحة من ناغورني كاراباخ وغيرها من الأراضي الأذربيجانية المحتلة وأن تشارك بصورة بناءة في عملية تسوية النزاع وأن تفي بالتزاماتها الدولية.

ومن جانبه، ينبغي لمجلس الأمن، بوصفه الجهاز القائم على صون السلم والأمن الدوليين، أن يعمل على إنفاذ تدابير الأمن الجماعي بصورة أكثر فعالية. وينبغي للمجلس أيضا - أثناء تصريف أعماله - أن يأخذ زمام المبادرة في ضمان احترام مبادئ ومقاصد الميثاق وتطبيقها. وتتفق تماما مع الرأي القائل بضرورة الانتهاء عن الكيل بمكيالين في التصدي لانتهاكات الميثاق، علاوة على التطبيق الانتقائي لتلك القواعد والمفاهيم. ويمثل تقاعس المجلس عن العمل ضد التهديدات المستمرة هذه انصرافا خطيرا عن مسؤولياته بموجب الميثاق.

والتعقيد المتزايد للأزمات وتكلفتها يعززان اقتناعنا بأن دور ومسؤولية مجلس الأمن لا يقتصران على الاعتماد الرسمي للقرارات. فمن الأهم بكثير أن يعمل المجلس على نحو أكثر اتساقا من طريقة عمله حتى الآن في إنفاذ قراراته، ليلتزم بذلك بسيادة القانون ويدعمها.

ولا تزال النزاعات الدولية هي أحد التحديات الرئيسية التي تهدد السلام والأمن الدوليين. والنزاع المسلح الجاري بين أرمينيا وأذربيجان لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين والإقليميين. وعلى مدار أكثر من ٢٠ عاما، ما فتئت أرمينيا تستخدم القوة لتقويض سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية في تجاهل صارخ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهي تحتل قرابة خمس أراضي أذربيجان وقد مارست التطهير العرقي ضد حوالي مليون أذربيجاني. ونتيجة لذلك، لم يعد هناك في أرمينيا ولا في الأراضي الأذربيجانية المحتلة أي أذربيجاني. وحاليا، يتجاوز خط الجبهة كثيرا منطقة ناغورني كاراباخ في أذربيجان، ليصل إلى منطقتي فيزولي وأغدام.

ويمثل استمرار احتلال القوات المسلحة لجمهورية أرمينيا جزءا كبيرا من أراضي جمهورية أذربيجان العقبة الرئيسية أمام

وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد غواتيمالا الرأي التقليدي القائل بأن مجلس الأمن يجب أن يواصل تكييف الولايات الصادرة عنه بعد تحليل الوضع قيد البحث. ويمكن للمجلس أن يكون له تأثير قوي على الأحداث في الميدان. ولكن في نهاية المطاف، فإن أطراف الصراع وحدها، سواء كان صراعا بين الدول أو داخل الدولة، هي التي يمكنها الحفاظ على السلام أو استعادته. وفي مسائل الحرب والسلام، يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم بدور حاسم ولكن الجهات الداخلية الفاعلة هي سيادة مصيرها.

وفي ما يتعلق بالحالة الراهنة في بعض دول أفريقيا والشرق الأوسط، يجدر بمجلس الأمن إلقاء نظرة فاحصة على دوره بخصوص حالات معينة. وقد كان للصراع في سورية، على سبيل المثال، والذي تسبب وما زال يتسبب في انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحيث تقاعس المجلس عن القيام بدوره، عواقب مدمرة على المدنيين السوريين. واستخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه لا يشجع أو يعزز الوحدة في البحث عن تفاهم، وإساءة استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه يمنعان المجلس من الوفاء بولايته. وبدلا من تشجيع الدفاع عن المصالح المشتركة بسوق حجج من شأنها تيسير التوصل إلى توافق في الآراء، فإن حق النقض يعرقل ويقوض المصالح المشتركة ويؤدي، على نحو ما ثبت، إلى انقسامات بين أعضاء المجلس. وكل ذلك يتطلب منا تقييم كل من الديناميات الداخلية للمجلس ومدى كفاية الأدوات المتاحة للمجلس والوسائل اللازمة لتفعيلها.

وبوصفنا بلدا استفاد من ولاية صادرة عن مجلس الأمن للتحقق من عملية السلام الخاصة به، يمكننا أن نتشاطر تجربتنا الفريدة في كل ما يتعلق ببناء السلام، وأن نتشاطر هذه الخبرة في مجال حفظ السلام بوصفنا أحد البلدان المساهمة بقوات في بعثات شتى. وفي هذا الصدد، نغتنم هذه الفرصة لترحب

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم أذربيجان لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والعمل الجماعي الجاري لتعزيز السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد ساندوفال كوخولون (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): تشكر غواتيمالا جمهورية فنزويلا البوليفارية على تنظيم مناقشة اليوم. ونحن ممتنون أيضا على الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام، السيد بان كي - مون.

ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تنفق غواتيمالا مع النهج المبين في المذكرة المفاهيمية لتوجيه هذه المناقشة (S/2016/103، المرفق)، والتي يُستشف منها أن هذه المنظمة حققت طوال تاريخها إنجازات هامة في مجالات شتى، من قبيل السلام والأمن والتعاون الدولي وحقوق الإنسان وإنهاء الاستعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ووفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، فإنه قد أنيط بمجلس الأمن، منذ إنشائه، المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وذلك لتحقيق جملة أشياء، منها عدم تكرار الأخطاء التي ارتكبت قبل إنشاء المنظمة.

ولتحقيق ذلك، تم التسليم بأن ثمة حاجة إلى مجموعة من الآليات والأدوات لاستخدامها، حسب الوضع ووفقا للظروف الخاصة بكل حالة. وفي معظم الحالات، يجري للأسف استخدام هذه الأدوات لوقف الصراعات الجارية بالفعل بدلا من الوقاية منها قبل أن تندلع، بما لذلك من آثار مدمرة، لا سيما على السكان المدنيين. وعلاوة على ذلك، وفي ما يتعلق بالوقاية، من الأهمية بمكان تعزيز مسؤولية الدول عن حماية سكانها المدنيين.

بل إن أهمية القانون الدولي تزداد عندما تقع المنازعات. وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، التي تعتبر من بين مقاصد ميثاق الأمم المتحدة، تسهم إسهاما قيما في تعزيز العدالة والأمان في العالم

وفي لاهاي بهولندا، نستضيف محكمة العدل الدولية، والمحكمة الدائمة للتحكيم. وللتأكيد على الأهمية التي نوليها لهاتين المؤسستين في لاهاي، أود أن أسلط الضوء على حضور عمدة لاهاي مع وفد بلدي، السيد فان آرتسن، الموجود في هذه القاعة اليوم. وتقوم المؤسسات اللتين ذكرتهما - محكمة العدل الدولية والمحكمة الدائمة للتحكيم - بدور بالغ الأهمية في تحقيق طموحات المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة بشأن تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وستكون الذكرى السنوية السبعون لمحكمة العدل الدولية في نيسان/أبريل مناسبة طيبة لإعادة تأكيد قيمة تلك المؤسسة وإنجازاتها. وباعتبارنا البلد المضيف لذلك الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، فإننا نشجع جميع الدول على الاعتراف بالولاية القضائية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية.

والنقطة الثانية التي أود أن أتناولها هي حقوق الإنسان. يشكل تعزيز حقوق الإنسان حجر الزاوية للأمم المتحدة. وللأسف، فإن الواقع الراهن في العالم يبين أنه يجب علينا أن نعمل المزيد من أجل تحقيق طموحاتنا. فالانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، التي تقع كل يوم في سورية بينما نتكلم، تستحق إجراء من جانب المجتمع الدولي ومبادئ الميثاق والقانون الإنساني الدولي ينبغي التمسك بها في جميع الأوقات. وندين الحالات التي تكون فيها الهياكل الأساسية المدنية، لا سيما المستشفيات والمدارس، مستهدفة بصورة منهجية من جانب الأطراف في النزاع. والسيادة ينبغي ألا تستخدم أبدا كدرع من جانب الدول للحيلولة دون مواجهة الفضاءات الجماعية.

بالقرار ٢٢٦١ (٢٠١٦)، الذي اتخذته المجلس في ٢٥ كانون الثاني/يناير، والذي تم بمقتضاه إنشاء بعثة سياسية خاصة للتحقق من وقف إطلاق النار وتسليم الأسلحة في كولومبيا ورصدها، مع الأخذ في الاعتبار سيادة كولومبيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ووحدها.

وكما سبق أن ذكرنا أمام المجلس، فإن الظروف الواقعية في الميدان عرضة للتغيير في أي وقت ولأسباب مختلفة. وحتى يكون بوسع المجلس، من خلال المزج بين السياسات على نحو حصيف، منع نشوب الصراعات أو التأثير على الاتجاهات، فإننا بحاجة إلى تصرف مجلس الأمن بطريقة استباقية. ومع ذلك، وعلى الرغم من الإخفاقات الاستثنائية لمجلس الأمن في أن يرقى إلى مستوى ولايته، لا تزال الأمم المتحدة أفضل خيار لدينا للتصدي للتحديات الحالية التي تواجه البشرية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): تود مملكة هولندا أن تشكر جمهورية فنزويلا البوليفارية على عقد مناقشة اليوم وعلى إتاحة الفرصة للدول الأعضاء لإعادة التأكيد على أهمية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على الملاحظات المهمة التي أدلى بها في مستهل مناقشتنا اليوم. وأعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

في بياني، سأركز على ثلاث مسائل، نرى أنها تكمن في صميم صون السلام والأمن الدوليين: تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وحقوق الإنسان وبعثات حفظ السلام.

أولا، بشأن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، فإن النظام القانوني الدولي هو الأساس الذي تُبنى عليه العلاقات الودية والدائمة بين الدول.

للإحسان والثقة والعدالة. وكما ذكرت من قبل، فإن مملكة هولندا هي شريكة الأمم المتحدة للسلام والعدالة والتنمية. وسنواصل العمل مع جميع الدول الأعضاء إلى أن نتحقق جميع تلك الأهداف من أجل شعوب وأمم العالم. ذلك أننا نعتقد أن تلك الأهداف تجسد القيم الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، التي دونت بغية تلبية احتياجات ورغبات البشرية في مسيرتها على طريق تحقيق مستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أفهم أن العديد من الوفود طلبت الكلمة للإدلاء ببيانات إضافية. أنوي قبول تلك الطلبات؛ غير أنني أود أن اطلب من كل وفد الاقتصار على بيان إضافي واحد.

أعطي الكلمة الآن لممثل سورية.

السيد عبد الحق (الجمهورية العربية السورية): أعتذر عن أخذ الكلمة مجددا للإدلاء ببيان مكمل، لكن وفد بلدي، الجمهورية العربية السورية، يود الرد على ما تضمنه بيان المندوب الدائم لتركيا.

وبداية، أؤكد على ما تضمنه بيان وفد الجمهورية العربية السورية، الذي أدلى به المندوب الدائم خلال هذه الجلسة ظهر اليوم، وخاصة فيما يتعلق بدور النظام التركي في دعم الإرهاب وتهديد السلم والأمن الدوليين والإقليميين، وهو أمر لم يعد خافيا على أحد.

لقد تحدثت العديد من الوفود عن الإرهاب بوصفه التهديد الأكثر جسامة للسلم والأمن الدوليين ولسيادة واستقرار الدول. ونؤكد في هذا المجال أنه ما كان للتنظيمات الإرهابية كداعش وجبهة النصرة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، ما كان لهم أن يمثلوا هذا التهديد، لولا الدعم الذي يتلقونه، هم وغيرهم من التنظيمات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة من حكومات دول أعضاء في هذه المنظمة، ومن بينها الحكومة

وكما قال الأمين العام السابق كوفي عنان، فالسيادة لم يكن المراد منها أبدا أن تكون رخصة للحكومات لكي تدوس حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. وما فتى المجتمع الدولي يقف موقف المتفرج بينما يعاني الناس معاناة رهيبه. إن مفهوم المسؤولية عن الحماية يقدم التوجيه بشأن ما يمكننا وما ينبغي لنا أن نفعله. ونحث الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على الامتناع عن استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، واستخدام كل الوسائل المتاحة لهم لزيادة تفاعلهم مع الأطراف الفاعلة في مجال حقوق الإنسان وتحسين الحالة قيد النظر.

والنقطة الثالثة التي أود أن أثيرها تتعلق ببعثات حفظ السلام. لصون السلم والأمن الدوليين، ينص ميثاق الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير جماعية. وبقبول جميع الدول الأعضاء للميثاق، فإنها تعهد بتقديم المساعدة إلى الأمم المتحدة في أي إجراء تتخذه. وبصفتنا الدول الأعضاء، يجب علينا أن نفني بذلك الوعد، لا سيما عندما يتعلق الأمر بحفظ السلام. وعلى مر السنين، تم نشر بعثات حفظ السلام في حالات متزايدة التعقيد. ويشهد ذلك أفرادنا العسكريون وأفراد الشرطة والمدنيون لدينا كل يوم في البعثات التي نعمل فيها، مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. كما نعمل مع بلدان أخرى، لا سيما في أفريقيا، على تدريب وحدات حفظ السلام، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى المساهمة في بعثات حفظ السلام بقدرات ذات نوعية عالية، من أجل تحسين فعالية بعثات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضا تعزيز فعالية حفظ السلام بتنفيذ توصيات تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446).

وفي الختام، قال الفيلسوف الهولندي سبينوزا، إن السلام ليس هو انعدام الحرب؛ بل هو فضيلة، وحالة ذهنية، واستعداد

أولا، تكلمت ممثلة أذربيجان باستفاضة عن الانتقائية والمعايير المزدوجة. هذا بالضبط ما تمارسه أذربيجان. أشارت، في بيانها، إلى عدد من مبادئ القانون الدولي. تسمحوا لي أن أذكر بأنه لا أحد في وضع يسمح لها بتغليب مبادئ من القانون الدولي على أخرى. ليس لمبدأ أسبقية على الآخر، وخاصة مبدأ تقرير المصير، الذي أغفله بيان أذربيجان. وبفضل هذا المبدأ ذاته، فإن أذربيجان هنا بصفتها عضوا في الأمم المتحدة. في الواقع، فإن الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة هنا بفضل هذا المبدأ.

ثانيا، أشارت إلى قرارات مجلس الأمن. أود أن أذكر ممثلة أذربيجان بأن العنصر الرئيسي في هذه القرارات هو إرساء وقف لإطلاق النار والتقييد به. هذا أمر يتعرض للانتهاك من جانب أذربيجان على أساس يومي، مع سقوط ضحايا من الجانبين. تدعو أرمينيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة مينسك - الصيغة الرئيسية للمفاوضات بشأن الصراع - إلى إرساء وقف لإطلاق النار والتقييد به، وإنشاء آلية تحقيق وسحب القناصة. جرى رفض التقييد بوقف إطلاق النار بشكل أحادي من جانب أذربيجان.

ثالثا، أشارت ممثلة أذربيجان إلى الرئيس الحالي لأرمينيا، سيرج سركيسيان. ومن المفارقات أن تشير أذربيجان إلى القيادة الأرمينية. في ٢٤ عاما من الاستقلال، لم يشغل أي رئيس في أرمينيا من بين ثلاثة، بمن فيهم الرئيس الحالي، أكثر من ولايتين. وفي غضون ذلك، إن نظر المرء، بدافع الفضول، إلى قيادة أذربيجان، فإنه سيخلص إلى استنتاج بسيط جدا: لما يقرب من نصف قرن من الزمان تولت أسرة واحدة فقط قيادة ذلك البلد، وأذربيجان ليست مملكة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلبت ممثلة أذربيجان الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيتها الكلمة الآن.

التركية. لقد أشارت تقارير الأمم المتحدة إلى وجود أكثر من ٣٠٠٠٠ مقاتل إرهابي أجنبي قدموا من أكثر من ٦٠ في المائة من الدول الأعضاء، أي من ١١٥ دولة، إلى بلدي سورية ليمارسوا أعمالا إرهابية إجرامية. وهؤلاء ما كان لهم أن يصلوا لولا الدعم المتعدد الأوجه الذي يقدمه لهم النظام التركي. وهو دعم يقدم النظام التركي مثله لتنظيمات إرهابية أخرى تنشط في منطقة الشرق الأوسط وفي منطقة شمال أفريقيا وفي دول مثل ليبيا وتونس ومصر وغيرها، وهذه أمور معروفة.

ولم يكتف النظام التركي بذلك وبتعاملاته اللامشروعة مع تنظيم داعش الإرهابي والتجارة بالنفط والغاز والآثار المنهوبة والمسروقات الأخرى. بل عمد خلال الأيام الأخيرة إلى التدخل عسكريا بشكل مباشر ومرارا عندما يضعف عملاؤه الإرهابيون لدعمهم وخدمة أجنداته في المنطقة وتلبية طموحات أردوغان في إعادة إحياء السلطنة ونيل لقب السلطان العثماني الجديد.

وختاما، يجدد وفد بلدي مطالبته مجلس الأمن بإدانة ممارسات النظام التركي العدوانية، ووضع حد لانتهاكات النظام التركي للقانون الدولي والميثاق، ومساءلته عن أفعاله المهددة للسلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل أرمينيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سامفيليان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): ليس هناك جديد في البيان الذي أدلت به ممثلة أذربيجان: أصبح رهاب أرمينيا ممارسة معتادة في هذه القاعة. ورغم أنني لن أنخرط في هذه الممارسة التي لا طائل منها، أود أن أدلي بعدة ملاحظات.

ودون استخدام مصطلحات تتسم بالمرابغة، أود أن أسأل زميلي الأرميني، ماذا يفعل جنود أرمينيا في أعدام. ماذا يفعلون في فيزولي؟ ماذا يفعلون في كيلبجار؟ تلك من مقاطعات جمهورية أذربيجان.

وبينما تواصل حكومة أرمينيا إنكار تورطها ودورها في النزاع، فإنها تدعي علنا الملكية على منطقة ناغورنو - كاراباخ التابعة لبلدي وتمارس السيطرة الفعلية عليها. وتدعي أرمينيا في استراتيجيتها للأمن القومي لعام ٢٠٠٧، بأنها "تضطلع بدور حامية أمن ناغورني - كاراباخ". بيد أنه لم يقدم أي تفسير عن كيفية انسجام هذه الضمانات، التي تشمل جزءا من أراضي أذربيجان، مع القانون الدولي.

وإذ تدعي أنها نصير للديمقراطية وحقوق الإنسان، ينبغي لأرمينيا أن تذكر كلمات رئيسها نفسه عن دوره في المذابح المرتكبة ضد المدنيين الأذربيجانيين خلال الصراع. عندما سئل عما إذا كان يشعر بالندم لموت آلاف الأشخاص نتيجة للهجمات الأرمينية ضد المدنيين الأذربيجانيين، قال بصراحة "لا أشعر بأي ندم على الإطلاق" لأن "حصول مثل هذه الاضطرابات ضروري، حتى لو اقتضى ذلك موت الآلاف". مثال آخر شهير، مرة أخرى من جانب رئيس أرمينيا، الذي كان وزير الدفاع آنذاك.

"ليست الأراضي أهم شيء، بل أهم شيء هو أن تبقى فئة عرقية واحدة في أرمينيا." فقد كان الأذربيجانيون يشكلون ٧٠ في المائة من السكان في فردينيس ومناطق أخرى. "ثقافتنا ليست متوافقتين. بوسعنا أن نعيش جنبا إلى جنب ولكن ليس في حالة من الاختلاط."

ومثال آخر معروف غني أيضا عن أي شرح:

السيدة مامادوفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): شهدنا، مرة أخرى، محاولة عقيمة من جانب أرمينيا لتمويه عدوانها المستمر على أذربيجان. أما ادعاء أرمينيا بعدم امتثال أذربيجان لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فهو محاولة أخرى لعرض صورة مشوهة عن الوثائق الأساسية المتعلقة بتسوية النزاع. وخلافا لتأكيدات الممثل الأرميني، فإن مجلس الأمن، في قراراته ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)، يعيد تأكيد السلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان وسيادتها، بما في ذلك إقليم ناغورني كاراباخ. إنها تعترف وتدين الغزو وتطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات الأرمينية القائمة بالاحتلال. ولإنعاش ذاكرة الممثل الأرميني، ينبغي الإشارة إلى أن الجانب الأرميني هو الذي رفض الجدول الزمني لتنفيذ تلك القرارات.

والاستفزازات العسكرية التي تقوم بها أرمينيا بهدف انتهاك نظام وقف إطلاق النار هي أعمال عدوانية منتظمة ومموهة عن عمد ضد جمهورية أذربيجان. وتسعى أرمينيا، من خلال توزيع ما يُسمى بتقاريرها عن انتهاكات وقف إطلاق النار هنا في الأمم المتحدة والحديث الآن عن آلية التحقيق المشتركة، إلى تبرير وجودها العسكري غير القانوني المستمر واستخدامها القوة ضد سيادة بلدي وسلامة أراضيه. وهي تحاول تمويه حقيقة كون الجبهة تتجاوز في الوقت الحاضر حدود منطقة ناغورنو - كاراباخ بكثير، حيث تصل إلى مقاطعتي أعدام وفيزولي، وأن الجنود الأرمينيين منتشرون في هذه الأراضي وغيرها من الأراضي المحتلة لبلدي. خلال عام ٢٠١٥ وحده، ونتيجة لاحتلال أرمينيا غير القانوني وانتهاكاتها لوقف إطلاق النار، قتل عدد من جنود الجيش الأذربيجاني. ويتعرض جنود أذربيجان للقتل والتشويه والحرق وهم يدافعون عن السلامة الإقليمية لأذربيجان وسيادتها وحدود دولتها. وعلى النقيض من ذلك، جنود أرمينيا موجودون في الأرض الأذربيجانية.

انتهاكا لحقوق الصين ومصالحها المشروعة. ولذلك، فهو غير قانوني وباطل.

أعمال التشييد على جزر نانشا في الصين تدخل ضمن سيادة الصين. ولا تستهدف أي بلد. ولا تؤثر على حرية الملاحة أو طيران فوق منطقة بحر الصين الجنوبي. ولن تضر بالبيئة الإيكولوجية لبحر الصين الجنوبي. ولذلك فهي مشروعة وعادلة ومعقولة وفوق الشبهات.

وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تتمتع الصين بكل الحق في الحفاظ على سيادتها وحقوقها ومصالحها. ولدينا كل الحق في وقف أي نشاط غير قانوني يشكل تعديا على حقوقنا ومصالحنا المشروعة.

إن صون السلام والاستقرار داخل أراضينا هو في مصلحة الصين. ولن تسعى الصين أبدا إلى إحداث أي حالة من الفوضى في بحر الصين الجنوبي، ولن نبادر بإحداث حالة من الفوضى. بينما نحافظ على سيادتنا الإقليمية وحقوقنا في أعالي البحار، سنواصل صون السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي. وسنواصل اللجوء للمحادثات والمفاوضات بوصفها المسارات الأساسية نحو تسوية القضايا ذات الصلة. وسنلتزم بالإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي. وسنعزز صياغة المبادئ التوجيهية بشأن بحر الصين الجنوبي كأدوات لإدارة المنازعات.

وسنلتزم بممارسة الاستكشاف المشترك والتنمية والتعاون بشأن بحر الصين الجنوبي. ولن تتغير سياسة الصين هذه أبدا. رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠.

”قبل خوجالي، كان الأذربيجانيون يعتقدون، أن الأرمن شعب لا يستطيع أن يرفع أيديه ضد السكان المدنيين. وقد تمكنا من كسر تلك الصورة النمطية.“

صدرت تلك العبارات عن الشخص الذي يشغل أعلى منصب سياسي وعسكري في أرمينيا. وهي غنية عن البيان، مما يجعل أي بيان بالنيابة عن الحكومة الأرمينية في الأمم المتحدة عديم الصلة وعشيا، ويقدم مثلا آخر على ما يسمى بالديمقراطية والاحترام في أرمينيا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل الصين الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد لي يونغ شونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشار بلد معين، في بيانه هذا الصباح، إلى تغيير الوضع الراهن واستصلاح الأراضي. يصب ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي بوضوح في هذه المسألة. إذا احتل بلد ما بصورة غير مشروعة أراضي بلد آخر وانخرط في أعمال تشييد واسعة النطاق، يمثل ذلك الوضع الراهن عندئذ انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وهو غير قانوني. وفيما يتعلق بذلك الوضع الراهن غير القانوني، فإنه لا ينبغي عدم قبوله فحسب، بل وينبغي وضع حد له واستعادة الوضع الذي كان قائما قبل الاحتلال غير القانوني.

وإذا انخرط بلد في أعمال تشييد على الجزر التابعة لإقليمه والتزم بمقتضيات القانون الدولي، مثل حماية البيئة، فإن هذا التشييد وتغيير الوضع الراهن يخضع لسيادة البلد، ويتفق مع الميثاق والقانون الدولي. وبالتالي، فهي فوق الشبهات. جزر نانشا أراض صينية. إن ما يسمى بالوضع الناجم عن احتلال بلدان أخرى لجزر نانشا الصينية بصورة غير قانونية يشكل